دور الولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

الطالب

مالك المصري

٢٠١٨

المقدمة

يعتبر الصراع العربي الاسرائيلي من أهم و أعقد الصراعات التى شهدها و يشهدها العالم حتى وقتنا الحاضر ، ولا سيما في جزئه الاكثر تعقيداً ، الا و هو مسيرة السلام بين الفلسطينين والاسرائيلين، حيث تتداخل المصالح الاستراتجية و الأمنية مع العقائد الدينية و القومية و مع حقوق الإنسان ، إضافة الى المصالح الدولية المتفرقة.

شهد الصراع العربي الإسرائيلي تحولاً ملموساً في اسلوب المواجهة بترجيح الخيار الدبلوماسي على الخيار العسكر، حيث ظهر مفهوم السلام كمصطلح مناقض للحرب، و أصبح مصطلح " عملية السلام" متداولاً خصوصاً في التسعينات في ظل خلال توازن القوى بين الطرفين.

إن عملية السلام كانت صميمت بهدف تحقيق السلام بين أسرائيل و الحكومات العربية المحيطة بها من أجل فرض التصور الاسرائيلي على القضية الفلسطينية أرضاً و شعباً ، ويظهر ذلك فيما أسفرت عنه هذه العملية من اتفاقيات هي : أتفاقية كامب دايفد مع مصر عام 1979 ، اتفاقية وادي عربة مع الاردن 1994، و أدت إلى تحجيم الصراع العربي الاسرائيلي ليصبح محصوراً في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

شهدت الفترة الاولى من تسعينيات القرن الماضي تغيرات جذرية على الساحة الدولية ، من انهيار الاتحاد السوفياتي ، الى اجتياح العراق للكويت ، وما استتبع ذلك من حملة دولية لتحرير الكويت (1990) بقيادة الولايات المتحدة الامريكية و بمشاركة و مباركة معظم الدول العربية، كل هذه المتغيرات كان لها الاثر الهام على الساحة الدولية عموماً و على الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي خصوصاً ، حيث شكلت البيئة السياسية و الدبلوماسية الجديدة دافعاً للولايات المتحدة للإنخرط أكثر في ادارة الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي من خلال لعب دور الوسيط بين الطرفين.

فقد بدا أن المحرك الأساسي للعملية السلمية هي الولايات المتحدة التى بدأت تلعب و بشكل مكثف دور المحرك و الضامن الاول للعملية السلمية.

سأحاول من خلال هذه الرسالة إلقاء الضوء على دور الولايات المتحدة الأمريكية في ادارة و رعاية المفاوضات بين الفلسطينين والاسرائيلن وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 1993-2000، مستخدماً لإنجاز هذا العمل المنهج الإستنباطي الذي ينتقل من العام أي المصالح الامريكية في المنطقة و العملية السلمية إلى الخاص اي دور وسلوك الولايات المتحدة في العملية السلمية.

تنبع أهمية الدور الامريكي في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من أهمية الصراع العربي الاسرائيلي نفسه وذلك من خلال الحيز الكبير الذي يشغله هذا الصراع في مجال الدراسات الأكاديمية، و إثارته للعديد من التحاليل دون الوصول الى إعطاء تفسير موضوعي له ، فما كتب في هذا الشأن يتوزع بين المنظور العربي الذي يكابد ويلات هذا الكيان الدخيل و كيفية إنهاء الصراع ، و بين الكتابات الاجنبية ، أوروبية كانت ام أمريكية التى تسعى لفرض إسرائيل على اساس حتمية التاريخ من جهة وحتمية الواقع من جهة أخرى.

إضافة إلى أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أعجز الجهود الدولية ومنعها من الوصول إلى حل يرضي أطراف الصراع على المدى أكثر من ستين سنة .

إن الهدف من هذه الرسالة هو تكوين فكرة واضحة عن حقيقة دور الولايات المتحدة في إدارة العملية السلمية ،لا سيما قلة الدراسات التى تناولت الدور الامريكي استناداً الى نظريات التفاوض،الامر الذي سوف نتمكن من خلاله معرفة إذا ما قامت الولايات الولايات المتحدة "إدارة كلنتون"بما يجب أن تقوم به لإنجاز التسوية من جهة، و من جهة أخرى يمكن لنا قراءة الدور المرتقب لأي إدارة أمريكية تأتي في المستقبل لتعمل على حل هذا الصراع.

تنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول المسار التاريخي للعملية السلمية ، اما الفصل الثاني يتناول محددات الدور الامريكي ، وخصص الفصل الثالث للحديث عن الولايات المتحدة كطرف ثالث في ادارة المفاوضات.

إن اهم الصعوبات التى واجهتها خلال هذا البحث ، هي امتزاج اللغة العاطفية البعيدة عن الموضوعية باللغة الأكاديمية بحكم طبيعة الموضوع في معظم الكتب و المراجع سواء العربية أو الاجنبية، الأمر الذي أدى الى بذل جهد مضاعف لفرز المراجع العلمية عن تلك العاطفية.

الفصل الأول : المسار التاريخي لعملية التسوية

ما من أزمة إقليمية ودولية شغلت اهتمام العالم كالقضية الفلسطينية، وما من قضية استحوذت على تدخلات خارجية وتشابك مصالح دولية، وعرفت صراعاً طويلاً ومريراً كقضية فلسطين.

فعلى مدى ما يزيد عن أربعين عاماً حاول العالم بهيئاته ومؤسساته الدولية (مجلس الأمن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدول العظمى) مرًات عديدة معالجة القضية الفلسطينية وأطلقت في العقود الأربعة الماضية مبادرات متنوعة ومتعددة، وأعدت مشاريع واتخذت قرارات دولية كثيرة إلا أن كل تلك القرارات والمبادرات والمحاولات باءت بالفشل[1].

رغم أن جذور الصراع العربي – الإسرائيلي يعود إلى ما قبل تقسيم فلسطين في العام 1948، أي إلى تاريخ إنعقاد المؤتمرات الصهيونية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي. فإن التفكير جدياً في إمكانية حل هذا الصراع لم يتبلور إلا حديثاً. بمعنى أنه قد جر العديد من الحروب بين طرفي النزاع، وكان هنالك العديد من الفرص المتاحة للدخول جدياً في تسوية ما، إلا أن هناك ظروفاً كثيرة ومتنوعة قد لعبت دوراً أساسياً في تكييف أي مسار ظهر لإحتواء النزاع وتقديم مقترحات للبدء في حله.

فبدءاً من قرار تقسيم فلسطين عبر القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29، وحتى مؤتمر مدريد للسلام الذي التأم عقده في 30 تشرين الأول 1991، مروراً بعشرات القرارات الدولية التي حثّت على إيجاد تسوية للنزاع، إلى عشرات إقتراحات الحلول من أطراف دوليين فاعلين كالولايات المتحدة، والإتحاد السوفياتي سابقاً، والعديد من التكتلات الإقليمية والدولية، وإنتهاء بالمحاولة "الفعلية" لحل النزاع وفقاً للشروط الأميركية – الإسرائيلية عبر إتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية. فعلى الرغم من أن تلك المشاريع قد ساهمت بشكل أو بآخر في تليين بعض المواقف، لبعض أطراف النزاع، إلا أن بعض حيثياتها كانت موضع شك وارتياب لعدم الدخول في تسويات كانت بنظرهم لا توصل إلى الهدف المنشود، وهو على الأقل "الأرض مقابل السلام"، كما عاد وقبل العرب به.

في الواقع إن التصلب العربي الذي برز في معظم مسار النزاع ناشئ عن وقائع ذاتية وموضوعية ملائمة له من جهة، ويخدم عملياً الإستفادة إلى أقصى حد ممكن من آلياته المطروحة في سبيل تحقيق الغايات المنشودة.

[1]– د. عدنان السيد حسين/ د. أنيس صايغ "الانتفاضة وتقرير المصير (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع 1992) ص 183.

فمن الناحية العملية، كان العام 1967 مفترقاً مهماً للنزاع، فبعد قيام إسرائيل بحربها على الدول العربية، وما آلت إليها من نتائج، لم يكن التصلب العربي عبر شعار (لا مفاوضات، لا صلح، لا إعتراف في قمة الخرطوم) إلا خياراً واقعياً في سبيل تحفيز القوى العربية في مواجهة المشروع الإسرائيلي آنذاك. بيد أن كثيراً من الظروف الإقليمية والدولية المستجدة في عقد السبعينيات قد غيّرت بعض هذه المفاهيم، وباتجاهات مغايرة لذلك الشعار.

المبحث الأول: تمهيد

أولاً: مواقف أطراف الصراع وتجارب التسوية:

إن التبدل الحاصل في موقف كل طرف من أطراف الصراع من فترة إلى أخرى، ناجم عن تبدل المعطيات الإقليمية والدولية التي رافقتها. إذ دخلت عوامل وإعتبارات كثيرة وكانت تمثل إنعكاساً مباشراً للتيارات السياسية – الإجتماعية في تلك الدول.

فمن الرفض العربي للقرار 181 الفاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، إلى الموافقة على شعار "الأرض مقابل السلام". ومن شعار "الكفاح المسلح" وسيلة لتحرير الأرض، إلى مفاوضات سياسية مباشرة. ومن تضامن عربي بلغ ذروته في عقدي الخمسينيات والستينيات، إلى إنهيار شبه شامل في العلاقات وإبتعاد وتضاد في ميزان الثقة والوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف والغايات المشتركة بين الدول العربية. ومن المحاولة الإسرائيلية الدؤوبة لإنتزاع الإعتراف العربي بها، إلى السعي الإسرائيلي الحثيث إلى مشاركة الدول العربية في مواردها وإقتصادياتها عبر الإصرار على إلغاء المقاطعة الإقتصادية لها قبل الدخول في جوهر عملية السلام وآلياتها المطروحة[2].

ويعود ذلك التبدل في المواقف والشعارات إلى التباعد بين الدول العربية نفسها، ويمكن فصله من الناحية الزمنية إلى أوائل السبعينيات، فحتى العام 1970 ظلّت مصر وسوريا تعتبران القطبان الأبرز بين الدول العربية المواجهة لإسرائيل وإلى جانبهما عدد من الدول إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فيما وقف الآخرون في مسارات مغايرة للمسار الذي رسمتاه، وخصوصاً بعد العام 1973، الذي سجّل مزيداً من الإنفتاح المصري باتجاه الولايات المتحدة ومشاريعها للتسوية. فيما ظلّت سوريا منفردة من الناحية العملية في الإستراتيجية التي بدأتها مع بعض التبدّل لجهة الشكل وإصرار على المضمون والجوهر بالنسبة للتسوية الشاملة.

إن وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1970، ووصول نائبه أنور السادات إلى سدة الرئاسة، شكّل تحولاً جذرياً في السياسة المصرية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي. فأقدمت بعد حرب العام 1973 على توقيع إتفاق فصل القوات المصرية – الإسرائيلية في خيمة الكيلومتر 101 في سيناء، ومن ثم فاجأ الرئيس السادات العرب بزيارته للقدس وما تلاها من إتفاقيات وصولاً

[2] أشرف عبد ياسين، السياسة الأميركية وتطور عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، 2001-2008، مجلة النهضة – العدد 4 ، المجلد 10، ص 34.

إلى معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية. بمعنى آخر، لقد سار السادات مع وجهة نظر السياسة الأميركية وإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، ومضى قدماً في مسار التسوية المنفردة مع إسرائيل متجاهلاً آنذاك ظروف مجمل الدول العربية الأخرى، لا سيما دول المواجهة. وقد أدت هذه السياسة إلى:

- تمكين واشنطن من شق الصف العربي .

- إخراج مصر من ميزان القوى السياسي – العسكري بمواجهة إسرائيل، أي بمعنى آخر، إحداث خلل كبير في ميزان القوى العربي – الإسرائيلي من الصعب تعديله في ظروف دولية غير مؤاتية تماماً لمصلحة العرب.

- إبقاء دول المواجهة منفردين في مسار التأرجح بين خيارات الحرب والسلم.

- إحتدام المحاور العربية وتحالفاتها المتناقضة في محاولة لجر بعضها إلى المسار المصري أو إبعادها عنه.

إن ذلك الوضع، لجهة السياسة المصرية السابقة واللاحقة لمعاهدة السلام، حدا بسوريا (وخصوصاً بعد العام 1975) إلى إنتهاج سياسة خارجية تميزت بالواقعية، وأبرز أسسها ومبادئها هي:

- التخلي عن اللاءات الثلاث (لا تفاوض، لا صلح، لا إعتراف)، نظراً للظروف الإقليمية والدولية المستجدة التي لم تعد تخدم إمكانية التصلب العربي في طروحاته.

- التمسك بالحل الشامل لقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، عبر الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة قبل البحث بأي أمور لاحقة لعملية السلام.

- رفض الحلول الثنائية والإصرار على المفاوضات العربية الجماعية في مواجهة إسرائيل.

- التمسك بالقرارات الدولية لا سيما الصادرة عن الأمم المتحدة (مجلس الأمن، أو الجمعية العامة).

- المطالبة بمؤتمر دولي لهذه الغاية، بمعنى التمسك بعدم إستثناء أو إستبعاد أي طرف دولي مساند للدول العربية، بعكس ما كانت تطمح إليه واشنطن.

لقد أصرّت سوريا على تلك المبادئ رغم الصعوبات والعقبات التي واجهتها من أطراف عربية وغير عربية[3].

وإذا كان موقع سوريا يبدو بهذا الشكل، فما هو الموقع الذي إتخذته منظمة التحرير الفلسطينية، أهم الأطراف الرئيسة في الصراع العربي – الإسرائيلي؟

في الواقع لقد ظلت إنطلاقة المقاومة الفلسطينية في العام 1964 ورفع شعار "الكفاح المسلح لتحرير الأراضي المحتلة"، تمثل أماني الشعب العربي بكافة إنتماءاته القطرية، لكنها واجهت صعوبات كثيرة في ترجمة شعاراتها عملياً، ويعود ذلك إلى أسباب وإعتبارات متعددة أبرزها:

- الظروف التي مرت بها الدول العربية وخصوصاً تلك التي احتضنت شعبها ومقاومتها.

- أزمة "التضامن" التي وقعت فيها مجمل الدول العربية والتي غالباً ما إنعكست على علاقاتها مع المنظمة.

- وهذا لا يغفل أيضاً الآثار السلبية التي تركتها سياسة المنظمة عبر تعاطيها مع محور عربي معين على حساب محور آخر.

إن حالات الإرباك التي وقعت فيها المنظمة والتي كانت غالباً ما تعكس ميزان التضامن العربي، قد إنعكست سلباً على إمكانية أخذ قراراتها المستقلة عملياً في أغلب مراحل نضالاتها. وبالتالي لم تتمكن فعلياً من تحقيق مكاسب ذات معنى، باستثناء بعض المواقع المتواضعة مقارنة مع الجهود التي بذلتها في سبيل تحقيقها. لقد حدا ذلك الوضع بالمنظمة بعد العام 1970، إلى تشكيل نواة إنطلاقة نوعية في لبنان، باعتبار أن الوجود السياسي والعسكري الكثيف، يتيح لها إمكانية التحرك باتجاهات متعددة ومتنوعة، الأمر الذي أقلق بعض الفئات اللبنانية التي إصطدمت معها طوال الحرب الأهلية[4].

لقد رفضت المنظمة مشاريع "الحكم الذاتي" التي ظهرت بأشكال متعددة، وفي الوقت نفسه لم تستطع فرض البديل عنه، وسعت في أواخر الثمانينات إلى إجتماعات مع الولايات المتحدة (مع

---

[3] محمسن صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – مؤسسة فلسطين للثقافة: بيروت – دمشق، 2010 ، ص 27

[4] ابو دبوس رجب ، التصور العقلي للسلام : التصور العربي للسلام ، منتدى الفكر العربي و اللجنة المصرية للتضامن : عمان القاهرة ، نيسان :1997 ، ص :73.

سفير واشنطن لدى تونس في العام 1988)، رغم أن خطة وزير الخارجية الأميركية جيمس بايكر لم تعطِ الفلسطينيين أكثر مما رفضوه سابقاً. إن آخر التنازلات التي أجبرت عليها المنظمة كانت بعد حرب الخليج الثانية (1991) نتيجة مواقفها تجاه الأزمة العراقية – الكويتية، عندما سُحب كامل الغطاء السياسي العربي عنها، مما دفعها إلى القبول مؤخراً بوفد مشترك مع الأردن في المفاوضات العربية – الإسرائيلية.

أما بخصوص الأردن، الذي له مع الأراضي المحتلة أطول حدود برية (610 كلم) مقارنة مع باقي الدول العربية، وبتركيبة سكانه (نصفهم من الفلسطينيين)، لم يكن موقعه وتركيبته مماثلين للدور الذي لعبه في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد كانت مواقفه بملامحها الأساسية ميالة إلى الخط المحافظ ضمن المحاور العربية، وإن لم يستطع الإعلان بشكل مباشر وواضح عنها، فقد إتخذ موقفاً معتدلاً في أغلب الأحيان عند احتدام صراعات المحاور العربية، مع تسجيل بعض الإستثناءات أبرزها خلال أزمة الخليج (1991). فإن كان قد رفض إتفاقات كامب ديفيد وأقدم على قطع علاقاته بمصر إسوة بباقي الدول العربية، فإنه كان أول من أقدم على إعادة علاقاته الدبلوماسية معها. وإن كان من مؤسسي "مجلس التعاون العربي" الذي إعتبر أداة لمواجهة النفوذ السوري في المنطقة آنذاك. فإنه لم يغضب سوريا، وظل النقطة الأقرب إلى دمشق بين أعضاء المجلس. وإن كانت سياسته الخارجية مرتبطة بشكل خاص مع لندن وواشنطن والغرب بشكل عام، الأمر الذي يهيؤه لمسار التسوية وفقاً للمنظور الأميركي، فإنه لم يقدم على تلك الخطوة، وفضّل الدخول في مفاوضات مشتركة بين العرب وإسرائيل، مع تسجيل إنفتاح واضح باتجاه مشاريع التسوية التي كانت تطرح بين الحين والآخر.

إن الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة وحلفاؤها في حرب الخليج 1991 دق المسمار الأخير في نعش المؤتمر الدولي الذي نادى به قرار الأمم المتحدة 338 بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، ووضع قياد التسوية في يد الدبلوماسية الأمريكية وحدها، وبعقد ذلك المؤتمر، ضرب وزير الخارجية جيمس بيكر عصفورين بحجر واحد، فلم يكتف بالاستعاضة عن ذلك المؤتمر الدولي بمؤتمر إقليمي لا وظيفة له سوى إضفاء الشرعية على المباحثات الثنائية بين العرب والإسرائيليين، بل إنه أيضاً استدرج السوفيات والسوريين الى ذلك[5].

إن لبنان الذي حُيد عن الصراع العربي – الإسرائيلي وصُنِّف في وضع المساندين بإرادة عربية، نتيجة إعتباره الحلقة الأضعف في ذلك الصراع، ظل بعيداً عن الآثار العسكرية المباشرة للصراع وذيوله حتى العام 1969. إذ شهدت الفترات اللاحقة وخصوصاً بعد العام 1978 المزيد من الإنخراط المباشر في قضايا الصراع. فلبنان الذي يمتلك حدوداً مشتركة مع فلسطين تبلغ حوالي 62 كيلومتراً، وبتركيبة سكانه غير المتآلفة متجانسة حمل وزر القضية المركزية العربية بشكل مباشر، ودفع غالياً ثمن تقاعسه عن المشاركة في الحروب (1956 – 1967 – 1973). ورغم عدم خسارته أي أرض في هذه الحروب، فقد إحتلت مساحات واسعة في جنوبه وبقاعه الغربي في الإجتياحين (1978 و1982)، إضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات من جراء الإعتداءات

[5] ابو دبوس ن رجب ، التصور العقلي للسلام : التصور العربي للسلام ، Op.Cit، ص: 72.

الإسرائيلية المتكررة عليه، معطوفة على إنهيار البنية التحتية في إقتصاده خلال الحرب الأهلية التي طغت عليها العوامل الخارجية وأبرزها التدخلات الإسرائيلية.

ففي الإجتياح الإسرائيلي الأول عام 1978، لم ينل لبنان سوى القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1978/3/19، كسند قانوني له لإسترجاع سيادته في الجنوب. وفي الإجتياح الثاني مجموعة من القرارات بدأها مجلس الأمن بالقرار 508 بتاريخ 1982/6/5. ولم تتمكن أي من الضغوط الدولية على إسرائيل من تنفيذها بل جُر لبنان بتشجيع أميركي إلى مفاوضات مباشرة بدأها على أساس تمسكه بإتفاق الهدنة الموقع مع إسرائيل في العام 1949 ومجموعة القرارات الدولية الأخرى، لكنها سرعان ما إنتهت بتوقيع إتفاقية "سلام" في 17 أيار 1983.

إن سياسة لبنان تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي والتي إتسمت بطابع "اللاموقف" واجهتها إعتراضات واضحة من بعض الفئات اللبنانية، وتمكنت مؤخراً (بعد العام 1984) من توجيه السياسة الرسمية بإتجاهات مغايرة للتي سبقتها. بمعنى أن لبنان أصبح معنياً بشكل مباشر في خيارات الحرب والسلم في المنطقة بخلاف مواقفه السابقة. فبعد العام 1978 تساوى لبنان عملياً مع دول الطوق الجغرافي لفلسطين، وإحتلت بعض أراضيه، كما إحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء وبعض الجولان، وبات يترتب عليه ما يترتب على باقي الدول العربية في تحرير أراضيها[6].

لقد إعتمد لبنان نهجاً غير واقعي في محاولته لتحرير أرضه بعد الإحتياح الثاني. فقد دخل المفاوضات مع إسرائيل وسرعان ما إبتعد عن الخيار العربي بشكل عام والخيار السوري بشكل خاص، وإعتمد فعلياً على الدعم الأميركي بمواجهة الضغوط الإسرائيلية عليه، لكنه لم يراع حسابات الدول الكبرى ومصالحها في المنطقة.

بيد أن جملة المتغيرات التي حدثت في الساحتين اللبنانية والعربية في مطلع العام 1984، قد ساعدتا في إسقاط إتفاق 17 أيار. ونظراً لجملة ضغوط خارجية إضطر لبنان إلى الدخول في مفاوضات عسكرية مع إسرائيل بتاريخ 1984/11/8 وإستمرت أربعة عشر جولة إنتهت بتاريخ 1985/1/22 دون أي نتيجة. إلا أن هذه المفاوضات كانت مغايرة تماماً لمفاوضات إتفاق 17 أيار، فقد جرت وسط إصرار لبنان على إتفاق الهدنة اللبناني – الإسرائيلي ومجموعة القرارات الدولية، وعلى مستوى عسكري لا سياسي.

إن إسرائيل لم تترك فرصة سانحة إلا وإستغلتها في سبيل تصوير وضعها الدولي، على أنها الدولة المستهدفة من قبل العرب، وإنها تسعى بكل قواها للوصول إلى السلام الدائم. غير أن التدقيق في وقائع علاقاتها وإعتداءاتها تثبت العكس تماماً. فهي وإن رفعت شعارات السلام بين الحين والآخر، فإنها تسعى وتتمسك بالعمق الحيوي "لشعب إسرائيل". وإن أظهرت بعض الليونة لجهة إمكانية التخلي عن بعض الأراضي المحتلة، فإنها أقدمت على ضم بعض الأراضي المحتلة (نموذج

[6] ابو دبوس ن رجب ، التصور العقلي للسلام : التصور العربي للسلام ، Op.Cit، ص :73.

القدس والجولان). وإن وافقت على إعطاء بعض السلطات تحت إدارة للحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة في فترة إنتقالية، فإنها نظمّت وتنظم هجرة اليهود وتقيم المستوطنات في الأراضي المحتلة وتبعد أصحابها خلافاً لكل القوانين والقرارات الدولية التي تحمي حقوق المواطنين في الأراضي المحتلة. وإن إنسحبت من بعض الأراضي المحتلة (سيناء) فإنها إحتلت أجزاء واسعة من جنوب لبنان وبقاعه الغربي. وإن أبدت بعض الإستعداد للموافقة على مبادلة الأرض بالسلام، فإنها تسعى إلى تفوق عسكري، عبر نزع الأسلحة غير التقليدية من بعض الدول العربية[7].

ثانياً: المتغيرات الدولية وآثارها:

في الواقع إرتبط مسار الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل مباشر في ميزان العلاقات الأميركية – السوفياتية لعقود طويلة. إذ وقف كل منهما وراء أحد الطرفين، داعماً له بشتى أشكال المساعدات، مادية كانت أم معنوية. وبالتالي إن محاولة تحقيق أي طرف مكسب على حساب الآخر، لا بد وأن يستتبع بالضرورة المزيد من التحالف مع إحدى هاتين القوتين آنذاك. ولذلك كان التركيز واضحاً من جانب بعض الدول العربية على موسكو، وقابله إعتماد مماثل من قبل إسرائيل على واشنطن، مع تسجيل بعض الإنفتاح من قبل بعض الدول العربية تجاه الولايات المتحدة وخصوصاً في عقدي السبعينيات والثمانينيات[8].

بيد أن وصول الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف إلى سدة الحكم في موسكو، ومحاولته البدء في إصلاحات إعتبرها الطريق الأسلم لإصلاح نظامه في الداخل وإعادة تقويم وضعه الدولي في الخارج، كانا من بين الأسباب المباشرة لإهتزاز صورته الدولية إبتداءً من منتصف الثمانينيات، عبر غرقه شيئاً فشيئاً في ديون خارجية متراكمة، وأزمات داخلية متلاحقة. ولم يستمر الوضع كثيراً على ذلك الحال، حتى تخلى الإتحاد السوفياتي عن كتلته الإشتراكية إضافة إلى إيقاف مساعداته للكثير من الحركات التحررية في العالم، ظناً منه، إن هذا الإنكفاء على الصعيد الدولي سيتيح له فرصاً جديدة لتدبير أوضاعه الداخلية. غير أن هذا التوجه لم يفسح له المجال إلا للإبتعاد أكثر فاكثر عن مواقعه الدولية الفاعلة. فلا مساعدات الغرب قد سدّت حاجاته ولا تخليه عن كتلته الإشتراكية أمّن له الوفر الإقتصادي والمالي لسدّ حاجاته، وبين الخيارين كان الأثر كبيراً على هيبته الداخلية والخارجية.

لقد أدى خروج الإتحاد السوفياتي "إرادياً" من الساحة الدولية إلى عدة نتائج أبرزها:

- إنتهاء حقبة الحرب الباردة بين القوتين العظميين.
- إنفراد الولايات المتحدة الأميركية في قيادة العالم.

---

[7] عبد السميع ، عمرو ، أحاديث الحرب و السلام و الديمقراطية ، دار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط1، 1998 ، ص : 56.

[8] ابو دبوس ن رجب ، التصور العقلي للسلام : التصور العربي للسلام ، Op.Cit، ص : 74.

- تشكيل نواة جديدة لنظام دولي جديد آحادي الملامح والتوجهات في حل القضايا الإقليمية والدولية العالقة.

- تأثر الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل مباشر في تلك المتغيرات وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية.

إذن، إزاء تلك المتغيرات، ما الذي تغير في الموقف الأميركي تجاه هذا الصراع؟

في الواقع، وعلى الأقل من الناحية النظرية، تبقى تلك المتغيرات أحد الدوافع العملية لتوجيه السياسة الأميركية بأشكال جديدة، دون تغير جدي في الجوهر. ففي السابق تمحورت سياسة واشنطن حول عدة مبادئ أبرزها:

- دعم مطلق لإسرائيل، مع تسجيل بعض الإستثناءات له، عبر مساندة بعض الدول العربية التي تستجيب لطروحاتها.

- إستبعاد أي طرف فاعل على الساحة الدولية يحاول الدخول على خط الحلول المطروحة للصراع (نموذج الإتحاد السوفياتي).

- تهميش دور أي مجموعة على الصعيد الدولي (كنموذج دور المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة)[9].

أما في ظل الظروف الحالية، فإن قبلت واشنطن بمشاركة موسكو جنباً إلى جنب لموقعها، فلأنها تدرك سلفاً عدم فاعلية هذه المشاركة مقارنة مع وضعها السابق. وإن إشتركت المجموعة الإقتصادية الأوروبية والأمم المتحدة، فلأن دورهما لا يعدو كونهما مراقبين أو شاهدين. وإن سعت لإشراك تجمعات إقليمية عربية (مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي) فلأنها محاولة لإسباغ المفاوضات الشاملة الملزمة للدول العربية كافة في حال توصلها إلى نتائج معينة. وإن مارست بعض الضغط على إسرائيل فإنها في المقابل تسعى بكل ثقلها لإجبار العرب على القبول بما أسمته "إجراءات الثقة" لمزيد من الإنفتاح المباشر على إسرائيل.

وإذا كانت الدعوة الأميركية للبدء في المفاوضات عبر مؤتمر مدريد لم تختلف من حيث الشكل مع مواقفها السابقة، فإن مواقفها لجهة الجوهر لم تختلف أيضاً. فالدعوة ركزت بشكل أساسي على وجهة النظر الأميركية الكلاسيكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي. فإن حددت هدف المفاوضات النهائي هو التطبيع الكامل بين الدول العربية وإسرائيل وإرساء السلام الشامل، فإنها لم تذكر صراحة الشعار الذي رفعته "الأرض مقابل السلام" رغم ذكرها للقرارين 242 و338 دون ذكرها للقرار 425 الخاص بلبنان. وإن أتت بلغة دبلوماسية فائقة على حقوق الفلسطينيين، فإنها لم

[9] بدوي منير محمود ، مفهوم الصراع ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع ، مجلة " دراسات مستقبلية " ، مركز دراسات المستقبل : أسيوط ، العدد 03 ، تموز 1997، ص : 63.

تُشر إلى حقهم في إقامة دولة بشكل واضح، مع إعترافها صراحة بعدم قدرة أي طرف على التكهن بنتائج المفاوضات النهائية[10].

أما بخصوص (روسيا التي إعتبرت الوريث الشرعي لرعاية المفاوضات)، فإن موقفها يعكس واقع الحال الذي آلت إليه. فهي بطبيعة الحال غير قادرة حتى على طرح إقتراحات بمستوى يؤهلها لفرضها، وجل ما سعت إليه إبراز ضرورة "التعاون" في ظل نظام عالمي جديد من الصعب عليها الدخول إليه بقوة وفاعلية.

إن هذين الموقفين قد عكسا تطورات هامة على مواقف أطراف الصراع الأساسيين (العرب وإسرائيل). فالعرب بشكل عام وجدوا أنفسهم على أعتاب نتائج حرب عالمية ثالثة لم تقع؛ فيها الكثير من المعادلات غير المتكافئة أو المتوازنة، وبالتالي كان لا بد وأن تتجه مواقفهم بإتجاه أكثر واقعية، فإن لم يكن بالمستطاع فرض الحلول وفقاً للمنظور العربي السابق، فإن الحل – الممكن بمقدوره أن يؤمن بعض المستلزمات لتأمين المستقبل العربي بأقل خسائر ممكنة، وبأقل نتائج سلبية على أوضاعه، خصوصاً وأن الكثير من الإشارات تبرز ضخامة الأخطار على الكيانات العربية ومستقبلها[11].

أما إسرائيل التي إمتازت بكيفية إستغلال الظروف الدولية بدقة عبر فترات طويلة من تاريخها السياسي، فإن ظروف النظام الدولي الجديد، أتت لتعطيها دفعاً جديداً بإتجاه التصلب في المواقف، فهي، وإن أبدت بعض المرونة في مواقفها بعد خلافة رئيس حزب العمل، إسحق رابين لسلفه إسحق شامير، رئيس تكتل الليكود، فإن جوهر الموضوعات لم يلحظ أي تغير يذكر؛ سوى المزيد من المرونة في الشكل والذي يخدم تعميق الخلافات بين الدول العربية المشاركة في المفاوضات.

ثالثاً :الولايات المتحدة و عملية التسوية

يكشف التاريخ الدبلوماسي الحديث للشرق الأوسط أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ احتلال إسرائيل الأراضي العربية في عام 1967، أجهضت كل مسعى دولي للتسوية، كما أنها حمت إسرائيل من الرقابة والمحاسبة الدولية، وبذلك سمحت لها أن تكرس احتلالها الأراضي الفلسطينية والعربية.

---

[10] عبد السميع ، عمرو ، أحاديث الحرب و السلام و الديمقراطية ، 1998Op.Cit ، ص : 56

[11] آغا ، عارف ، المعنى الحقيقي لمفهوم إسرائيل للأمن و السلام ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 355، ايلول 2007، ص : 86.

كانت الفترة ما بين 1969 وتشرين الأول / أكتوبر 1973 قد شهدت عدداً من المحاولات لتعزيز الأمم المتحدة واستعادة دورها في مفاوضات التسوية، لذلك تم تكليف الوسيط الأممي السفير غونار يارنغ بإعداد ما يلزم لتطبيق القرار 242. كانت محادثات الأربعة الكبار التي اقترحتها فرنسا (كانون الاثلني / يناير 1969) محاولة لدعم مهمة يارنغ، لكن إسرائيل سرعان ما أعلنت رفضها القاطع لمبادرة الأربعة الكبار، وحذرت واشنطن من إمكانية تسوية مفروضة لا تسمح لإسرائيل المنتصرة بأن تفرض السلام على المهزومين.

أما الولايات المتحدة التي سايرت المبادرة، فإنها عملت ما في وسعها لإبقائها مشلولة وغير قادرة على التحول إلى مؤتمر دولي للسلام. بل إنها اتخذت من اجتماع الأربعة الكبار منبراً لإحياء صيغة رودس والدعوة إلى المفاوضات المباشرة التي تفضلها إسرائيل، ثم ازداد إصرار الولايات المتحدة على هذا الموقف بعد أن رفضت إسرائيل خطة روجرز (كانون الأول/ ديسمبر 1969) التي نادت بتسوية أساسها مبادلة الأرض بالسلام وفقاً للقرار 242. ومهما كان مضمون خطة روجرز فإنها انتهت كغيرها، ومهما كانت آمال السلام التي انتظرها الأربعة الكبار من المؤتمر الدولي للسلام فقد أحبطتها المناورات الدبلوماسية الأمريكية .

لقد كشف نيكسون في مذكراته كيف أنه أراد أن تكون التسوية من صنع الولايات المتحدة، لا الأمم المتحدة. أما كتاب سيمور هيرش عن كيسنجر في البيت الأبيض فبين أن معارضة نيكسون وكيسنجر للانسحاب الإسرائيلي الذي طالبت به الأمم المتحدة والأربعة الكبار كانت بحجة أنها ستبدو انتصاراً للاتحاد السوفياتي أو العرب اليساريين[12]. كما أكدت مذكرات موشيه دايان وإسحق رابين ما ذهب إليه هيرش، وأضافت أن نيكسون وكيسنجر شجعا إسرائيل على تصعيد حرب الإنهاك في منطقة قناة السويس وعلى مهاجمة الصواريخ السوفياتية المضادة للطائرات التي نصبت هناك عام 1970 بعد القصف الإسرائيلي في العمق[13]، ولم يتوان كيسنجر ونيكسون في بذل ما يستطيعان لإحباط كل مسعى دولي من أجل التسوية حتى حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973.

في الفترة ما بين حرب تشرين الأول / أكتوبر، ووصول كارتر إلى البيت الأبيض (1977) ، كانت دبلوماسية الولايات المتحدة الرامية إلى تحقيق تسويات ثنائية خارج إطار الأمم المتحدة تشهد انتصاراً بعد انتصار. إن مؤتمر جنيف الذي انعقد في كانون الأول/ ديمسبر 1973 لم يتوصل إلى

---

[12]–Seymour M. Hersh, The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House (New York: Summit Books, 1983), pp. 216-217; Richard Nixon, RN: The Memoirs of Richard Nixon (New York: Grosset and Dunlap, 1978), and Henry Kissinger: White House Years (Boston, MA: Little, Brown, 1979), p:83 and Years of Upheaval (Boston, MA: Little, Brown, 1982), p:146.

[13]–Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (Boston, MA: Little, Brown, 1979), p:63.

نتيجة تذكر، ولم يكن هناك من يتوقع المعجزات. لقد عقد المؤتمر برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ورئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وغاب عنه باقي الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن وطرفان أساسيان في النزاع، سوريا ومنظمة التحرير. أما سوريا فامتنعت عن الحضور لأسباب سياسية، وأما منظمة التحرير الفلسطينية فإنها لم تدع أصلاً.

إن مؤتمر جنيف على نقيض محادثات الأربعة الكبار، لم يكن يهدف إلى تحقيق السلام الشامل، إذ إن مناورات كيسنجر الدبلوماسية طوعت المؤتمر لما تريد واشنطن تحقيقه في المنطقة، كما إن هوس السادات بالحلول المنفصلة، ومحاولات كيسنجر عقد اجتماع عاجل من دون أي صيغة تلزم إسرائيل بإحدى القضايا الجوهرية أفرغت المؤتمر من معناه وهدفه المنشود. هكذا تحولت جنيف إلى ستارة لدبلوماسية كيسنجر المكوكية، وهكذا اتخذ كيسنجر من المؤتمر مظلة لعقد اتفاقيتي فك اشتباك بين مصر وإسرائيل في كانون الثاني/يناير 1974 وأيلول/سبتمبر 1975[14].

وبعد حرب الخليج الثانية انتقلت القضية الفلسطينية إلى مرحلة جديدة ذات طبيعة مختلفة، وأصبحت حافلة بالمفاجآت والمتغيرات في زمن قصير بعد أن كانت هذه القضية راكدة ومملة وتقليدية في أحداثها طيلة السنوات الماضية، بالمقابل كانت الأحداث تتدافع لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

أثرت حرب الخليج في القضية الفلسطينية تأثيراً عميقاً ووضعتها على قائمة أولويات الولايات المتحدة الأميركية وعدد من الدول العربية المتحالفة.

و قد شكل اهتمام الولايات المتحدة بالمسألة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من اهتمامها بالصراع العربي – الإسرائيلي وبمنطقة الشرق الأوسط، ومن اهتماماتها الدولية بصورة عامة. وقد جرى تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، خلال العقود الأربعة الماضية، في سياق الحرب الباردة والتنافس الشديد بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، بشأن بسط النفوذ في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً واقتصادياً. وقد حاولت الولايات المتحدة، في هذا المجال، احتواء توسع النفوذ الشيوعي الذي رأت فيه مصدر تهديد لمصالحها في المنطقة. وتطلبت عملية حماية وتعزيز المصالح الأميركية في الشرق الأوسط دعم وحماية أنظمة الحكم الموالية للغرب في المنطقة مما وصف بخطر امتداد النفوذ الشيوعي، وفي مواجهة الحكومات والحركات الثورية والراديكالية المناهضة للغرب.

عرفت قضية فلسطين محاولات عديدة للتسوية ومنعطفات عديدة انتهت باتفاقيات وتسويات كانت جديرة بالدراسة وسوف نطرحها ونحللها بكل تطوراتها وأحداثه في الفصل الثالث من الدراسة.

---

[14]–Hathitrust.org/U.S. Policy in the Middle East, Dec. 1973 – Nov. 1974, no 12 (Special Report) (1975),p. 12.

"اتفاق أوسلو"هذا الاتفاق الذي اعتبر نقطة انعطاف رئيسية في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث فتح مرحلة جديدة تحمل في طياتها إمكانية إحلال السلام الذي يتطلع إليه الشعب الفلسطيني، "ما اعتبر الاتفاق عملية مساومة عمدت إليها القيادة الفلسطينية للتخلص من المأزق والحصار اللذان وجدت نفسها فيهما بعد المتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة في أوائل التسعينات وذلك بهدف الدخول في المعادلة السياسية الجديدة"س[15].

لقد كان الإنجاز الكبير لعملية أوسلو، من منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي، هو أن العملية قد عنت، من حيث معظم الأغراض، نهاية الصراع بين الدول العربية وإسرائيل كما ظل قائماً مدة خمسة عقود تقريباً. وبهذا فإنها أزاحت تعقيداً عظيماً في الحسابات العامة لاستراتيجية الولايات المتحدة في قلب المنطقة.

[15]– ماجد كيالي، التسوية وقضايا الحل النهائي (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت 1998) ص 60.

المبحث الثاني: عملية السلام والبدائل المتاحة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي:

يطلق على المواجهة العسكرية والسياسية الدائرة بين إسرائيل والدول العربية مصطلح "الصراع العربي – الإسرائيلي" حيث كانت أول محطة مواجهة مباشرة بين الطرفين، بإعلان قيام إسرائيل في 15 ماي 1948 واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في الفترة الممتدة ما بين مايو 1948 إلى غاية مارس 1949، غير أن الصراع شهد تحولاً ملحوظاً في الأسلوب المنتهج والأطراف المشكلة له فمن حيث أسلوب المواجهة، تم العمل على ترجيح الخيار الدبلوماسي على حساب الخيار العسكري، وسعت الجماعة الدولية إلى تفضيل الأسلوب السلمي بتبني مفهوم السلام كمصطلح مناقض للحرب، وتم تداول عبارة "عملية السلام" للإشارة إلى الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى تسوية بين أطراف النزاع أما من حيث الأطراف، فقد تمكن الطرف الإسرائيلي من فرض وجهة نظره في إدارة الصراع، التي تقوم على فرض الأمر الواقع من خلال التركيز على ميزان القوة العسكرية ، مع الاستعانة بعملية السلام لتفتيت المسارات التفاوضية وأسفر ذلك عن عقد اتفاقيات ثنائية منفردة مع بعض الدول العربية.

إن تداول مصطلح "عملية السلام" وارتباطه بمفهوم التسوية والتعويل عليه للتوصل إلى إيجاد حل للصراع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، يدفعنا إلى التساؤل حول مدى نجاعة العملية السلمية واعتبارها بمثابة البديل الأفضل لإنهاء حالة الصراع، لكون القضية الفلسطينية هي بالأساس صراع يتمثل في إحلال شعب مكان شعب آخر من خلال اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه وتهجيره بالقوة تحت وطأة مختلف أشكال الضغوط، مما يجعل من المقاومة البديل المناقض لعملية السلام بسعيها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فجدلية التسوية والمقاومة تطرح نفسها على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأد عجزهما عن مواجهة إسرائيل إلى استعراض بدائل أخرى متاحة لإيجاد حل للصراع أهمها حل السلطة الفلسطينية والإعلان الأحادي الجانب عن الدولة الفلسطينية وإعادة بناء منظمة التحرير، أما على الصعيد الإسرائيلي فيتداول خيار "الدولة المؤقتة" و "الوطن البديل" للتهرب من الالتزامات ومواجهة التحديات الراهنة.

أولاً: مبادئ وأهداف عملية السلام:

بدأت عبارة "عملية السلام" تستخدم على نطاق واسع في منتصف السبعينات للدلالة على الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية للوصول إلى سلام تفاوضي بين إسرائيل والدول العربية، ودرجت العبارة وأصبحت مرادفة للمقاربة التدريجية، الخطوة خطوة لواحد من أعقد النزاعات في العالم[16]، وظهر هذا المفهوم لأول مرة عام 1973، حين قدمه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية في ذلك الوقت خلال زيارته الأولى لمصر، حيث أشار إلى أن السلام العربي الإسرائيلي كعملية كان يعني أنه لن يتأسس بفعل فردين وإنما سيكون نتيجة سلسلة من الخطوات المتعاقبة عبر

([16]) ويليام – ب – كوانت، عملية السلام، (ترجمة هشام الدجاني)، مكتبة العبيكان: الرياض، 2002،ص:36

فترة طويلة من الزمن، والتي ستبلغ أوجها في شكل جديد لنسق سلام شرق أوسطي[17]، فمفهوم عملية السلام حسب التصور الأميركي يؤكد التحول من توضيح تفصيلي "لمقومات السلام" إلى "عملية صنع السلام" مما يدل على التحول الإجرائي الذي يميز الدبلوماسية الأمريكية، بتركيزها على الإجراءات أكثر من الجوهر، فالولايات المتحدة وفرت التوجه وآلية العمل معاً، وهذا ما كانت عملية السلام عليه في أفضل الأجواء، أما في أسوء الأحوال فإنها لم تكن إلا مجرد شعار استخدم لتغطية مرور الوقت[18]، ومرت عملية السلام بثلاث مراحل رئيسية[19]:

المرحلة الأولى: بدأت بعد حرب أكتوبر 1973، واستمرت حتى فشل المفاوضات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين عام 1982.

المرحلة الثانية: بدأت بعد حرب الخليج إثر الغزو العراقي للكويت في 1990 – 1991 وتضمنت عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وعقد مفاوضات سلام عربية – إسرائيلية على مسارات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتوقيع اتفاقيات أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين عام 1993 وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994، وما تلا اتفاقيات أوسلو من اتفاقيات لتطبيقها كاتفاقية الخليل وواي ريفر، وعقد قمة كامب ديفيد الثلاثية في 2000.

المرحلة الثالثة: بدأت باندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 مروراً بخريطة الطريق المقترحة عام 2003 والتي سطرت كهدف لها إقامة دولة فلسطينية في عام 2005 وصولاً غلى مؤتمر أنابوليس في نوفمبر 2007.

وتهدف عملية السلام إلى وضع حد نهاية للمواجهة العسكرية بين الجانبين المتصارعين وتأمين العيش في ظل ظروف سلمية تسودها الكرامة والأمن بين الطرفين واعتراف كل طرف بالحقوق الشرعية والسياسية للطرف الآخر، لذا فهي تصبو إلى إقامة سلام عادل، متوازن ودائم، والعدل يعني الأخذ بأسس الشرعية الدولية، والتوازن يعني التوازن في الالتزامات والواجبات، في حين تعني الديمومة و الاستمرارية وعدم الانقطاع.

ونتيجة جهود كيسنجر تبنى الفلسطينيون والعرب السلام كخيار استراتيجي، بعد إسقاط الخيارات الأخرى، وخلال مراحلها الثلاثة ارتبطت عملية السلام بمبدأ "الأرض مقابل السلام" على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و 338، وقد تضمن القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 22 نوفمبر 1967 مبادئ وقواعد عملية السلام في الشرق الأوسط، واختلف القرار 242 عن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في نوفمبر 1947 المتضمن تقسيم فلسطين بين دولة يهودية وأخرى فلسطينية على أن يقوم اتحاد اقتصادي بينهما واكتفى بحصر

([17]) محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، رؤية مستقبلية، الرابط ، دار الساقي ،1999، ص: 152

([18]) ويليام – ب – كوانت، عملية السلام، Op.cit ،ص:37 .

([19]) محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية، Op.cit ،ص:153.

التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين ليوسع القرار 242 نطاق التسوية إلى الدول العربية وحول القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين بالتأكيد على تسوية مشكلة اللاجئين[20].

ينص القرار 242 على ضرورة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وذلك بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة 1967 وإنهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية، مع الاعتراف بسيادة كل دولة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، مع التأكيد على ضرورة ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[21]، كما راعى القرار في تقريره لهذه الأحكام وترتيبها فيه، أن تكون من ناية متضمنة معالجة كل ما هو من عناصر الصراع في المنقة ومكملة من ناحية أخرى لبعضها البعض، بحيث ينشأ من الأخذ بمجموعها نظام سلمي متكامل للعلاقات بين إسرائيل العالم العربي، يحل محل حالة العداء والحرب التي ظهرت بينها وبين العرب منذ قيامها في سنة 1948.

فالقرار 242 تمت صياغته طبقاً لنظرية أمريكا وإسرائيل القائلة بجعل إقامة السلام بينها وبين الدول العربية شرطاً للإنسحاب، بحيث لا يتحقق هنا دون ذاك، وجاءت صياغة حكم الانسحاب في القرار بدرجة من المرونة والسلاسة بحيث صارت تتسع للنظرية القائلة بانسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي المحتلة في حرب 1967، والنظرية القائلة بالانسحاب المحدود من هذه الأراضي[22].

ويكرس الخلاف بشأن قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي ينص على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والعربية المراوغة الصهيونية من التعامل مع المصطلحات بمحاولة إخفاء المرجعية النهائية للمصطلح والمفاهيم الكامنة ووراءه، بطرح إسرائيل إشكالية الأراضي المعنية وهي "أراض" في النص الإنجليزي أو "الأراضي" كما في النص بالفرنسية، ويفضل الإسرائيليون النص الإنكليزي لأنه يحيد الأرض ويفقدها حدودها فتصبح كلها قابلة للتفاوض[23].

فالحكم المرتبط بالانسحاب فسر بنظريتين متعارضتين، نظرية "الانسحاب الكامل" وهي تعبر عن مفهوم الجانب العربي للحكم الخاص بانسحاب إسرائيل حيث طالبت الدول العربية بأن يشمل الانسحاب على الأقل جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967، أما نظرية "الانسحاب الناقص" فتنطلق من رأي إسرائيل أن الانسحاب ليس مطلوباً منها بالضرورة من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967.

أما الحكم الثاني الذي تضمنه القرار 242 فينص على إنهاء حالة الحرب في إطار تسوية سياسية شاملة تتضمن إسقاط الادعاءات بالحرب والمطالب التي أدت إليها وإحلال علاقات سلمية محلها، كما عالج القرار 242 مشكلة إنكار الدول العربية وجود إسرائيل ورفض الاعتراف بها منذ قيامها في 1948.

([20]) حسن الجلبي، القرار والتسوية، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص 16-21.
([21]) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة: بيروت، 2002، ص 288-289.
([22]) حسن الجلبي، القرار والتسوية، Op.cit ، ص 46-47.
([23]) عب الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، Op.cit ، ص 41 – 43.

ويشكل إنشاء الحدود بين أطراف الصراع العربي الاسرائيلي جزءاً أساسياً من التسوية التي نص عليها القرار 242 الذي يهدف إلى إنهاء الصراع الطويل بين أطراف هذا النزاع على الحدود الإقليمية، وشرعية حيازة الأقاليم والسيادة عليها.

أما العنصر الخامس في القرار 242 والذي يعد الوحيد المرتبط بالقضية الفلسطينية مباشرة والذي يكرس أحكام القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1948، حيث يشترك القراران في اعتبار القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين يعيشون في المنفى يجب البحث عن تسوية عادلة لحقوقهم ومطالبهم بالعودة والتعويض.

بناء على ما سبق، فإن المرجعية الأساسية لعملية السلام هي القرار 242 رغم التأويلات المتناقضة له، غير أنه لم يتطرق بإسهاب إلى القضية الفلسطينية بل حصرها في مجموعة لاجئين يعيشون في المنفى، في حين وسع نطاق التسيوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الدول العربية برمتها.

أما الإطار المرجعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فيتمثل في اتفاقيات كامب دافيد الموقعة في 17 سبتمبر 1978، وتضمنت وثيقتين أساسيتين: الوثيقة الأولى عن "إطار السلام في الشرق الأوسط" والوثيقة الثانية بعنوان "إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"، ودفعت الولايات المتحدة الأميركية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل" عبر استضافتها للمفاوضات بين الطرفين خلال الفترة الممتدة من 12 أكتوبر إلى 4 ديسمبر 1979 وقد أسفرت عن التوصل إلى اتفاق للسلام الشامل بين مصر وإسرائيل في ضوء الأسس التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد[24].

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد تم دعوة ممثلي الشعب الفلسطيني للمشاركة في المفاوضات من خلال حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نصت الاتفاقيات على إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في غضون 5 سنوات وتشكيل لجنة مشتركة مصرية، أردنية وإسرائيلية وممثلين عن الشعب الفلسطيني للبحث في قضية عودة النازحين من غزة والضفة الغربية عام 1967 وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، وعلى الرغم من سقوط الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد نتيجة رفض الجانب الفلسطيني للمفاوضات، غير أنه بداية من مؤتمر مديد في أكتوبر 1991 اعترف الفلسطينيون بالاتفاقيات التي تضمنت الإطارالعام للسلام في الشرق الأوسط المتمثل في :

1- قبول إسرائيل بمبدأ الاتفاقيات الانتقالية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة في فترة لا تتجاوز 5 سنوات، بغية التوصل إلى حكم ذاتي فلسطيني كلي وشامل وانسحاب القوات العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية.
2- تشكيل هيئة تشرف على الانتخابات، على أن يتم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بناءً على اتفاق ثنائي بين الجانبين، على أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية بمجرد إنشاء الحكم الذاتي ووضع أرضية لإنشاء قوات شرطة فلسطينية.

([24]) أشرف عبد ياسين، السياسة الأميركية وتطور عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، 2001-2008، Op.cit الذكر، ص 34.

3- إنشاء السلطة الفلسطينة بعد شهر من إجراء الانتخابات، على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي للأراضي في غضون 3 سنوات كأقصى تقدير وتنتهي مع الخمس سنوات الداخلة ضمن الفترة الانتقالية، وتستند المفاوضات ومعاهدة السلام إلى أحكام القرار 242 وخضوع الاتفاق النهائي لاستفتاء الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.
4- تشكيل لجنة خاصة لتطبيق "أحكام استقبال" نازحي عام 1967 ومعالجة مشكلة اللاجئين.
5- التزام إسرائيل بانتخاب" سلطة حكم ذاتي" مع التسليم بالوساطة الانفرادية للإدارة الأميركية.

على غرار القرار 242، تضمنت وثيقة الإطار العام للسلام المنبثقة عن اتفاقيات كامب ديفيد العديد من المتاهات كاقتصار إسرائيل على الإجراءات التقنية المتعلقة بالاتفاق دون الانخراط في روح كامب ديفيد "السلام الشامل والعادل" وإبقاء مدة الفترة الانتقالية مفتوحة رغم التأكيد على عدم تجاوزها 5 سنوات.

إضافة إلى الاختلاف في التأويلات والقراءات بقيت العديد من القضايا دون أجوبة في اتفاقيات كامب ديفيد كصلاحيات سلطة الحكم الذاتي وطبيعتها ونطاق صلاحياتها.

فالرفض الفلسطيني والعربي لاتفاقيات كامب ديفيد تلاشى مع انعقاد مؤتمر مدريد الذي أكد على أن عملية السلام مسعى أميركي، حيث لو لم تقرر الولايات المتحدة الأميركية اطلاقها ورعايتها عام 1973 لما وجدت ولما استمرت، فبعد جمود دام أكثر من عشر سنوات، دعا الرئيس جورج بوش لاستمرار تلك العملية بعد توقيع قرار وقف النار على جبهة الكويت وانسحاب القوات العراقية[25].

في ظل تلك البيئة المتغيرة المتمثلة في غزو العراق للكويت، وانهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة الولايات المتحدة الأميركية إرساء "نظام دولي جديد" قبلت الدول العربية السياسية الأمركية الخاصة بالحل السلمي الذي يمكن تحقيقه عبر مسارين"[26].

1- مؤتمر إقليمي ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتحضره منظمة الأمم المتحدة بصفة مراقب.
2- دخول الأطراف العربية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل في صيغتين: مفاوضات ثنائية على المسارات الأربعة: السورية، اللبنانية، الأردنية والفلسطينية ومفاوضات متعددة الأطراف تشمل كافة الدول العربية جول قضايا التسلح والماء والتعاون الاقتصادي والبيئة واللاجئين.

كان شعار مدريد "الأرض مقابل السلام" على أساس قرار أي مجلس الأمن 242 و 338 ، فالقرار 338 عقب حرب أكتوبر 1973، التى استطاعت فيها القوات المصرية عبور قناة السويس وإزالة خط بارليف، كما تمكنت القوات السورية من تحرير بعض المناطق التي كانت تحت احتلال

([25]) غسان سلامة، التسوية: الشروط المضمون، الآثار، منتدى الفكر العربي: عمان، 1994، ص 4.
([26]) أشرف عبد الله ياسين، Op.cit ، ص 36.

إسرائيل في الجولان، لتتوالى الأعمال الحربية بين الجانبين ولم تبدأ بالتوقف إ في 22 أكتوبر عقب صدور القرار المذكور آنفاً، الداعي إلى إيقاف القتال وتنفيذ القرار 242.

تضمن القرار 338 دعوة أطراف القتال إلى إيقاف النار، ودعوة الأطراف المعنية لتنفيذ القرار 242 بكل أحكامه، وضرورة بدء المفاوضات الفورية، بمجرد إيقاف النار لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط تحت الإشراف المناسب[27].

وحدد الرئيس جورج بوش في كلمته في افتتاح مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 مبادئ وآليات عملية السلام في آليات التعاون والعمل المشترك من خلال المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتبادل الثقافي وليس التوصل إلى وقف الحرب بين الطراف المتخاصمة فقط.

ولم تنجح صيغة مدريد التي استبدلت بآلية جديدة تمثلت في اتفاقيات أوسلو التي ارتكزت على أمرين أساسين الثنائية والسرية، غير أنها ارتكزت على المبادئ والأهداف التي اعتمدت عليها عملية السلام منذ بدايتها عام 1973 ألا وهي القرارات الأممية 242 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام واقتصارها على تسوية مشكلة الضفة الغربية وغزة دون شمولها القضية الفلسطينية كاملة بناء على مبدأ الحكم الاتي وإقامة سلطة فلسطينية مستقلة مؤقتة دون القبول بدولة فلسطينية مستقلة.

وقد شهدت الفترة الممتدة من مؤتمر مدريد مروراً بتوقيع اتفاقيات أوسلو وما تبعه من مفاوضات حتى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين مرحلة إيجابية في تاريخ عملية السلام، لكن هذا التطور الإيجابي تجمد وتجمدت معه عملية السلام مع تولي نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام 1996، حيث رفض صيغة "الأرض مقابل السلام" ودعا إلى صيغة جديدة تتضمن ما أسماه "أمن الدولة والمواطن معاً"[28].

حيث تطور مبدأ الأرض مقابل السلام الثنائي العناصر، الذي دخل العرب على أساسه المفاوضات، بالحاح إسرائيلي ليصبح مثلثاً "الأرض والأمن والسلام" حيث تطالب إسرائيل بالأمن المطلق والسلام الكامل مقابل استعدادها للإنسحاب الناقص من بعض الأراضي ولم لا الاحتفاظ بها كاملة[29].

في الختام، نستنتج أن المبادئ الأساسية لعملية السلام هي الاعتراف المتابدل بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين مع مرجعية القرارات الدولية، وانتهاج الحل السلمي التفاوضي بين الطرفين كوسيلة لحل الصراع مع التسليم بالرعاية والوساطة الاستثنائية الأميركية لها، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام والهدف الأساسي هو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في أراضي 1967.

([27]) حسن الجلبي، القرار والتسوية، Op.cit ، ص 197-201.
([28]) أشرف عبدالله ياسين، Op.cit ، ص 37.
([29]) غسان سلامة، التسوية: الشروط، المضمون، الآثار، Op.cit ، ص 9.

المبحث الثالث: نتائج وعقبات عملية السلام:

أولاً : نتائيج عملية السلام

النتيجة الرئيسية لعملية السلام هي إقامة سلطة فلسطينية مؤقتة في 1 تموز 1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة برئاسة ياسر عرفات وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني في 20 كانون الثاني 1996، وتمخضت إقامة السلطة الفلسطينية عن اتفاقية أوسلو الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين من اجل تحديد قواعد تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تلت رسائل الاعتراف المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في 9 و 10 سبتمبر 1993، حيث حدد إعلان المبادئ الموقع في واشنطن يوم 13 سبتمبر 1993 الأهداف الآنية للمتخاصمين المتمثل في إقامة سلطة مؤقتة فلسطينية للحكم الذاتي، انتخاب مجلس وطني للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تتبعها تسوية دائمة[30]، وقد أسفرت اتفاقية أوسلو إلى جانب تأسيس السلطة الفلسطينية المؤقتة وانتخاب المجلس التشريعي عن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ونقل الصلاحيات الخدماتية كالصحة والتربية إلى سلطة الحكم الاتي الفلسطينية.

تمت تجزئة الضفة الغربية بموجب اتفاقية طابا في 1995/9/28 إلى مناطق باستثناء القدس، حيث تشمل المنطقة الأولى 6 مدن رئيسية إضافة إلى أريحا وتخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية أمنياً وإدارياً، في حين تمثل المنطقة الثانية 27% من الأراضي وأغلبية القرى الفلسطينية المقدر عددها بـ 465 قرية، وتشمل المنطقة الثالثة 70% من الضفة الغربية وتضم أغلب المستوطنات اليهوية وتزخر بثروات طبيية معتبرة وتظل تحت الإشراف الكامل للسلطات الإسرائيلية.

وانحصرت نتائج عملية السلام بعد توقيع اتفاق أوسلو في اتخاذ إجراءات أمنية تقع على عائق السلطة الفلسطينية لإخراج المقاومة من المشهد السياسي[31]، حيث اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوع مدينة الخليل في إطار الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في 15 جانفي 1997، وهو اتفاق قسم المدينة إلى قسمين: يهودي في قلب المدينة، وقسم عربي يشمل الدائرة الأوسع للمدينة، ووضع ترتيبات أمنية لضمان أمن 400 مستوطن يهودي بشكل يضمن أمنهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني حيث تضمن الاتفاق إعادة الانتشار وجدولة زمنية لثلاث انسحابات من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في آذار 1997 وتنتهي في حزيران 1998.

([30]) أشرف عبد الله ياسين، Op.cit ، ص 36.

([31]) محمد علي الحلبي، نهاية المفاوضات المباشرة، Op.cit ، ص: 105

لكن نتيجة لربط إسرائيل تنفيذ هذا الاتفاق وبين قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بقمع حركات المقاومة تعثرت عملية إعادة الانتشار[32]، فالنتائج الرئيسة لعملية السلام تمثلت في التركيز على الجانب الأمني، حيث بنيت على اتفاق أوسلو اتفاقيات وترتيبات أخرى سياسية واقتصادية وأمنية كرست الهيمنة الإسرائيلية، وافتقرت إلى أسس بيئة آمنة ومستقرة ولم توفر أي أسس حقيقية باتجاه الاستقلال الفلسطيني وإنشاء دولة مستقلة، وحكومة نتنياهو المعارضة لاتفاق أوسلو ركزت على الجانب الأمني،فبعد اتفاقية الخليل، تم توقيع اتفاق واي ريفر في أكتوبر 19981 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والذي نص بالأساس على إعادة الانتشار فتح الممر الآمن والإفراج عن 750 من المعتقلين الفلسطينيين ووقف أعمال البناء في المستنوطنات، غير أن هذه الاتفاق لقي مصير غيره من الاتفاقات السابقة، حيث تم تنفيذ المرحلة الاولى فقط ورفض نتنياهو تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة بحجة عدم التزام السلطة الفلسطينية بتعهداتها.

إن الشرط الأساس لعملية السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني هو أن المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتقدم في هذا المسار ونبذ المقاومة، غير أن عملية السلام لم تحقق أي تقدم في المسار السياسي، رغم وصول إيهود باراك إلى رئاسة الوزراء في 1999[33]، وفي ظل توقعات بحدوث تطور ملموس في عملية السلام في عهده استناداً إلى أن حكومة حزب العمل هي التي وقعت اتفاق أوسلو، بل رأى باراك أن اتفاق "واي ريفر" يتصادم مع ثوابت الرؤوية الإسرائيلية في عملية السلام، وبالتالي يحتاج إلى تعديل، ونتيجة لذلك تم إعادة النظر فيه بتوقيع اتفاق شرم الشيخ في سبتمبر 1999، والذي تم الاتفاق فيه على معالجة الأحداث المرتبطة بالعنف والقبض على المشتبه بهم، فضلاً عن الانسحاب التدريجي من مناطق الضفة الغربية، ووضع جدول زمني من 3 مراحل وتكوين لجنة مشتركة لمعالجة الشؤون المتعلقة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين[34].

ثانياً: عقبات عملية السلام:

حددت عملية السلام في مسارها الفلسطيني هدف إقامة الدولة الفلسطيني السيادية والمستقلة، غير أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم تسفر عن إيجاد حل لقضايا الوضع النهائي، ويعود هذا الجمود إلى مجموعة من العقبات من مراوحة في المكان وفشل في تحقيق الأهداف لذا تتمثل العقبة الرئيسية في كون عملية السلام اقتصرت على الإجراءات المؤقتة وليس على مضمون الصراع مما جعلها قاصرة عن إيجاد حل للصراع.

وتمثلت العقبة الثانية لعملية السلام في تأجيل حل القضايا الأساسية المتمثلة في عودة اللاجئين ووضع القدس والمستنوطنات وطبيعة الدولة الفلسطينية المستقبلية وصلاحياتها وحدودها وسيادتها على أرضها[35]

([32]) أشرف عبد الله ياسين، Op.cit ، ص 37.
([33]) جورج جقمان، تراجع السلطة الفلسطينية وعودة خيار المقاومة، السياسة الدولية، العدد 176، أبريل، 2009، المجلد 44.
([34]) أشرف عبد الله ياسين، Op.cit ، ص 38.
([35]) محمسن صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، Op.Cit،ص : 43.

تنحصر العقبة الثالثة لعملية اللسلام في اختلال موازين القوى بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على كل المستويات، فعلى المستوى العسكري، تنفرد إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية معتبرة في المنطقة، إضافة إلى عتادها العسكري واستمرار خيار إسرائيل العسكري وتناميه، أما على المستوى السياسي، فيتمثل في الدعم الأميركي والغربي والهيمنة الأميركية على عملية السلام ولجوئها إلى حق الفيتو على مستوى مجلس الأمن الدولي للدفاع عن إسرائيل ومساندة سياساتها، في حين يبرز الشق الاقتصادي في تمكن "إسرائيل" من إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها حيث يذهب أكثر من 85% من صادرات مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل بينما يأتي نحو 70% من واردتها من "إسرائيل" وتعتمد ميزانية السلطة بمعدل 50 إلى 55% على مساعدات الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وفرضت الاتفاقيات الموقعة في إطار عملية السلام قيام إسرائيل بتحصيل ضرائب الجمارك الفلسطينية المقدرة بنحو 30 إلى 35 % من ميزانية السلطة التي تستلمها بعد القيام بما يعرف بعملية "المقاصة".

يتجلى اختلال ميزان القوى على المستوى الاقتصادي في ارتباط 80% من ميزانية السلطة بالمزاج الاسرائيلي والغربي، الذي يفرض استحقاقات سياسية وأمنية صارمة على من يريد إدارة السلطة[36].

وتتمحور العقبة الرابعة لعملية السلام في استبعاد الخيارات الأخرى المتاحة وأهمها خيار المقاومة، فالمفاوضات تحولت لدى الفلسطينيين إلى نمط حياة وبقاء، فالخبرات المتراكمة لدى منظمة التحرير الفلسطينية واستنتاجها بعدم القدرة على العمل الفدائي من الخارج والمسارات الإجبارية التي كانت تجد نفسها مضطرة إليها، جعلها تتكيف مع الواقع بحجة الحفاظ على المكتسبات والاستفادة من الفرص المتاحة، غير أن هذه الواقعية جعل منها جسماً قابلاً للسحب والتقزيم، فبعدما كان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين حسب الميثاق الوطني الفلسطيني، أصبح استناداً إلى برنامج النقاط العشر عام 1974 إحدى الوسائل، وتبنى خيار إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره والانسحاب الاسرائيلي منه، وهو يتيح المجال للمشاركة في عملية السلام كإحدى وسائل النضال، والتيار البرغماتي في المنظمة بزعامة محمود عباس ينظر إلى المقاومة المسلحة باعتبارها عملية عبثية أدت إلى نتائج وخيمة، ويؤمن بالتسوية كخيار استراتيجي وبأن لا بديل عن مسار التسوية نفسه، لذا حدث تنازل عن الثوابت الواردة في ميثاق المنظمة على مستوى ثلاثة جوانب:

1- التعامل مع إسرائيل كحقيقة لا يمكن تغييرها، وبالتالي التنازل عن معظم أرض فلسطين التاريخية.
2- تبني فكرة إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتحصيل ما يمكن تحصيله على اعتبار أن الزمن لا يلعب لصالح الفلسطينيين والعرب، وأن ما يعرض الآن على مستوى التسوية أفضل مما قد يعرض مستقبلاً.

([36]) محسن صالح، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح تحت الاحتلال، Op.cit ،ص:78.

3- الشعور بعدم قدرة المقاومة المسلحة على تحصيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي تغيير موازين القوى، وفي إجبار الإسرائيليين على تقديم تنازلات.

أما العقبة الخامسة ففحواها استبعاد الشرعية الدولية لتكون مرجعية لعملية اسلام وتبني مرجعيات أميركية متمثلة في خريطة الطريق المبنية على اعتبارات أمنية[37].

العقبة السادسة لعملية السلام أساسها انتهاج إسرائيل الطرف الأقوى في عملية السلام طريقاً يعتمد على التفاوض من أجل التفاوض لتحقيق استراتيجية كسب الوقت فعملية السلام دخلت في متاهات نتيجة سياسة المماطلة والتسويف والتفكيك والانتقال من الجوهري إلى الهامشي ومن الأساسي إلى الإجرائي، وبدأت هذه السياسة في عهد رابين عبر تهربه من استحقاقات المرحلة الانتقالية وتذرعه بحجة عدم وجود "مواعيد مقدسة" وتعاقبت الحكومات الاسرائيلية على اعتماد فلسفة التفكيك في المفاوضات مع الفلسطينيين بتفكيك النص التفاوضي الفلسطيني في كل مرحلة إلى جزئيات حيثية وإعادته إلى المفاوض الفلسطيني لتركيبه من جديد بعد إخراجه عن سياقه التاريخي والسياسي الشامل، ومكنت هذه السياسة من استحواذ إسرائيل على موقع "الهجوم التفاوضي" في جميع مفاوضاتها مع الطرف الفلسطيني[38]، فإسرائيل نجحت في استدراج الفلسطينيين إلى فلسفة المسارات التفوضية الانفرادية بعزلهم عن بقية الأطراف العربية، وفرضت عليهم منطق المرحلية عبر مرحلية الملفات والقضايا والحقوق وجدولتها زمنياً مع عدم الاعتراف بالمواعيد المقدسة، واللجوء إلى سياسة تعدد القنوات والمراحل، فمرحلة الاتفاقيات احتاجت إلى الدخول في مرحلة أخرى لم تتمخض عمليا إلا عن تكريس الاحتلال واختزال الحقوق الفلسطينية، ونتج عن ذلك فرض إسرائيل للحقائق على الأرض عبر التوسع في مشاريع الاستيطان والتهويد في القدس، تطبيقاً لاستراتيجية جعل المفاوضات عملية لا نهائية في ظل عدم وجود أي آلية ملزمة أو أي سقف نهائي ملزم لإسرائيل، وأسفرت عملية فرض الحقائق على الأرض تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية من 18 ألف سنة 1993 إلى نحو 540 ألف مطلع سنة 2010، وجرت عمليات حثيثة واسعة لتهويد القدس وإلغاء وجهها العربي موازاة مع استمرار بناء الجدار العازل، بكل ما يحمله من مصادرات للأراضي وتمزيق للبنى الاجتماعية والسكانية الفلسطينية[39].

إن مأزق عملية السلام جوهره التصلب الإسرائيلي الموحد المتواصل مقابل التشرذم العربي والفلسطيني المستمر، فمقومات الضعف تبرز في عجز الطرف الفلسطيني والعربي عن فتح خيار الحرب والمواجهة العسكرية مع الطرف الإسرائيلي حيث صادرته إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ررفقة القرار السياسي العربي، كما الطرف الأضعف عاجز ع فتح خيارات أخرى تحقق له إنجازاً في التسوية، فالخلل في الموقف العربي والفلسطيني سببه استناده إلى خيار وحيد هو التسوية، مقابل مواجهته لخيار المقاومة وعمله على إجهاضه بنفسه[40]، وقد عزز الضعف العربي

([37]) جواد الحمد وآخرون، التسوية السياسية.. التحديات والآفاق، Op.cit ، ص: 52.
([38]) نواف الزرو، من أوسلو إلى واشنطن، Op.cit ، ص:86.
([39]) محسن صالح، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح تحت الاحتلال، Op.cit ، ص :35.
([40]) جواد الحمد، التسوية السياسية... التحديات والآفاق، Op.cit ، ص: 126.

عوامل الانكفاء القطري بين الدول العربية وعدم انطلاق مواقفها من منطلقات قومية ووطنية وتجذر الخلاف بين الدول العربية حول مجرى عملية السلام والتمييز بين العناصر الثابتة والمتحولة فيها.

فالمناهضون لعملية السلام يتهكمون من هزال المكاسب التي حققها الطرف الفلسطيني ويتوجسون من التنازلات السياسية والاقتصادية والأمنية للعملية، بينما يركز المنخرطون في العملية على موقف كونها مساراً طويل المدى يحتاج إلى تضحيات وانخراط فعلي[41].

وأسفر الخلاف العربي والتباين في المواقف إلى انقسام الدول العربية إلى تيارين تيار مؤيد لعملية السلام، وتيار مناهض لعملية السلام والمعارض لسياسات الولايات المتحدة ووجود إسرائيل ولم يتمكن أي من هذين التيارين من فرض أجندته على الواقع ليلحق به الآخر، ولا زال السباق جارياً بينهما، وتبقى العقبة الرئيسية لعملية السلام هي السيطرة الإسرائيلية المطلقة على الواقع عبر الاحتلال وبناء الجدار العازل وتوسيع الاستيطان وفرض الحصار على قطاع غزة وعملها على استبعاد تيار المقاومة من الحراك السياسي، ويتجلى ذلك في تعزيز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لضمان بقائها دون أدنى مقاومة حتى ولو كانت سلمية.

والغرض من السلام في الشرق الأوسط هو الوصول إلى تسوية مرضية لكل الأطراف، وبما أن التسوية انعكاس لموازين القوى بين أطراف الصراع، فإن مدى التأثير لكل طرف، تتحكم فيه القوى الفعلية المادية التي يمثلها كل طرف على أرض الصراع، والتي تحدد قدرة أي من الأطراف على المناورة أكثر من غيره[42].

السلام في الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة مرتهن بالأمن الإسرائيلي بعيداً عن مستحدثات ولوازم الواقع السياسي والاجتماعي.

---

[42] غسان سلامة، التسوية: الشروط، المضمون، الآثار، Op.cit ، ص: 75.

المبحث الرابع : التصور الإسرائيلي و الفلسطيني للسلام:

أولاً : التصور الإسرائيلي للسلام

إذا كان مفهوم السلام عموماً بمثابة إشكالية، لكن تلك الإشكالية تتسم بالتعقيد الشديد على ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي، بفعل اختلاف مفاهيم السلام بين أطراف الصراع.

ومفهوم السلام لدى إسرائيل له خصوصية واضحة، فهناك علاقة مركبة تربط السلام في التفكير الإسرائيلي بثلاثة مفاهيم رئيسية تمثل قاعدة له، هي القوة والأمن والتعاون[43]. فالتصور الإسرائيلي للسلام يقوم على 3 ركائز أساسية هي:

1- إن القوة أساس السلام:

يعرف جورج مودلسكي George Modelski القوة بأنها قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوفرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه الدول الأخرى، بينما يرى واين فيريس أن مفهوم القوة يشير إلى القدرة والتأثير في الآخرين وقت الحرب والسلم، ومن ثمة فإن القوة والنفوذ مترادفان، فموضوع السلام في الفكر السياسي الإسرائيلي يعتمد حسب دافيد بين غوريون على مبدأ التصالح من خلال القوة المتفوقة، وتنظر إسرائيل إلى السلام من منظور القوة وليس من منظور الحقوق المتبادلة من خلال الحفاظ على موازين القوى لصالحها عبر إجهاض أي محاولة إقليمية لتغيير تلك الموازين واللجوء إلى القوة لضربها، فتصور إسرائيل للسلام يرتبط بالتحكم في معادلة القوة بالكامل، وإسرائيل ترى نفسها متميزة عن باقي دول المنطقة، ولذلك يعني السلام بالنسبة لها استمرار التفوق والتحكم في المنطقة دون أن ترتبط بها[44].

بناء على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي فإن القوة الإسرائيلية لا بد أن تشكل ردعاً فعالاً يكفي لإقناع الدول العربية بأنها لا تستطيع تصفية إسرائيل والتخلي عن فكرة تدميرها سواءاً بالإجراءات العسكرية أو بمحاصرتها وعزلها، ويرى الجانب الإسرائيلي أن القوة والتفوق العسكري الإسرائيلي خاصة في المجال النووي تمثل قوة استقرار في الشرق الأوسط وأن وجودها واستمرارها من شانه أن يحافظ على السلام الذي يتم التوصل إليه[45].

وفي هذا السياق يؤكد نتنياهو أن السلام الممكن هو سلام مسلح وحذر، يوفر لإسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن استئناف الحرب، والسلام الحقيقي حسبه يتحقق

([43]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، جانفي 2000، ص 235.

([44]) عارف الآغا، المعنى الحقيقي لمفهوم إسرائيل للأمن والسلام، مجلة المناضل: بغداد، العدد 355، سبتمبر 2007.

([45]) مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، Op.cit ، ص 235.

عبر إبقاء إسرائيل قوية ومتميزة في موقعها الإقليمي والعالمي، على خلفية الإصرار على استكمال المشروع الصهيوني في أرض إسرائيل التاريخية[46].

2- أولوية الأمن على السلام:

يمثل الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي مسألة بقاء تحتل اولوية مطلقة على كافة مصالح الدولة الأخرى،ففي حالة تعارض مصالحها في الأمن مع مصالحها الخاصة بالسلام مع الدول العربية فإن الاختيار يميل دائماً في اتجاه الأمن.

وعلى الرغم من أن السلام يشكل عنصراً رئيساً في تحقيق الامن، ودوره المحوري في تقليل التهديد العسكري على الجبهة المصرية إلا أن الهواجس الأمنية ما زالت تسيطر على المنهتج الإسرائيلي في التعامل مع البيئة الإقليمية المباشرة[47]، وتحتل نظرية الأمن الإسرائيلي فكرياً وعملياً وتستند إليها في تبرير حقها في توجيه الضربات الاستباقية والحروب العدوانية، ووقوف الدول الحليفة والصديقة إلى جانبها حال نشوب الحرب أو ممارسة أعمال عدوانية، واحتفاظها بجيش قوي قادر على الردع والتهديد.

وصيغت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على 5 قواعد أساسية وهي:

1- التفوق النوعي التقليدي.
2- الردع القائم على حيازة السلام النووي.
3- علاقات خاصة بدول عظمى، خاصة الولايات المتحدة.
4- التفوق التقني والاقتصادي.
5- الحصانة القومية المعتمدة على هجرة الشعب اليهودي إلى إسرائيل.

فأولوية الأمن على السلام تجسدت في سعي إسرائيل إلى فترات طويلة من الهدوء وإلى تأجيل المواجهات العسكرية قدر المستطاع، وإلى حسم سريع لمعركة عسكرية إذا دعت الحاجة لذلك، حيث تم التعبير عن هذا التصور في الدائرة الأمنية العسكرية بمبدئين مركزيين:

- جيش الشعب من خلال فرض التجنيد الإجباري.
- المثلث الأمني من خلال إيجاد قناة وصل بين المفاهيم الأساسية "الردع" و "الإنذار" و"الحسم".

ففي مجال الردع، عكف الجهد الإسرائيلي على إحداث صلة بين الردع ومجال مكافحة العمل المعادي المسلح، في حين وجهت نظرية الإنذار إلى التعرف على نوايا واستعدادات الدول لإجراء

([46]) عبد القادر محمد فهمي، واقع مستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية: تحديات القرن القادم، دار وائل للنشر: عمان، 1999، ص 47.

([47]) عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، 1998، ص 278.

عسكري واسع في مجابهة إسرائيل، أما بخصوص مفهوم الحسم فدار الحديث عن توسيعه، ويؤدي إلى تفضيل المفاوضات السياسية على حساب استعمال الوسائل العسكرية.

واستناداً إلى جوزيف ألفر فإن الإجراءات الأمنية المتخذة في إطار عملية السلام ترتكز من وجهة النظر الإسرائيلية على:

1- تفادي مواجهة أي تهديد هجوم عسكري محتمل من الصفة الغربية وقطاع غزة والمناطق التي انسحبت منها إسرائيل بالخصوص.
2- تقوية الردع ضد كل هجومات محتملة من الشرق عن طريق الأردن وتطوير قدرات إسرائيل الدفاعية.
3- الوقوف في وجه التهديد الإرهابي.

واقترح في هذا السياق رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي "بنيامين نتنياهو" معادلة "الأمن مقابل السلام" بدلا عن مبدأ "الأرض مقابل السلام" والتي يقصد بها الإبقاء على الأوضاع كما هي وعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في 1967 وعدم التخلي عن المستوطنات التي أقامتها، مقابل بوقف كل أشكال المقاومة ومنع أي نشاطات تحررية ورفض الإقرار بأي حق من الحقوق العربية التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ورفع شعار "التفاوض بدون شروط مسبقة"[48].

فالهدف بالنسبة إلى نتنياهو هو ضمان أمن إسرائيل مع القبول بتقديم تنازلات باسم السلام، ففي تقديره لا يمكن لإسرائيل إقامة السلام مع جيرانها إلا إذا كانت آمنة، عبر انتهاج الطريق المتأني للسلام ولكنه الضامن لإقامة "السلام الواقعي" السلام القائم على الأمن".

شكل الأمن الإسرائيلي هاجساً حقيقياً لقادة إسرائيل، وتجمع التوجهات السياسية الاسرائيلية رغم اختلاف مشاربها الأيديولوجية على مركزية شديدة لمفهوم الأمن، استناداً إلى مقولة رئيس الوزراء الأسبق إيجال ألون Igal Allon: "الحدود الآمنة بدون سلام أفضل من السلام بدون حدود آمنة"[49]، والجدير بالذكر أن نظرية الحدود الآمنة جعلت مفهوم الأمن الإسرائيلي مزدوجاً، فهو سياسي بمعنى أن لإسرائيل الحق في إبداء رأيها في أي مشكلة تخص العالم العربي كله باعتبار أن هذه المشكلة قد تؤثر في أمن إسرائيل، وهو مفهوم جغرافي من خلال حقها في الوصول إلى "حدود آمنة ومعترف بها" وأنها وحدها تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورسمها[50].

([48]) سمير الدبعي، الطروحات الإسرائيلية المناوئة لعملية السلام، مجلة المناضل: بغداد، العدد 280، سبتمبر– أكتوبر 1996، ص 8.

([49]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الارتساتيجي العربي 1999، Op.cit ، ص : 206.

([50]) عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، Op.cit ، ص 259.

3- التعاون يوازي السلام

فالتفكير السائد في إسرائيل يركز على أن السلام ليس مجرد التوصل إلى اتفاقية قانونية، وليس مجرد الإتفاق على إنهاء حالة الحرب، وإنما هو التعاون على النحو الذي عبر عنه مفهوم "التطبيع" فالتطبيع لغة يعني جعل الأمر أو الشيء طبيعياً بإرجاعه إلى حالته الطبيعية من حالة الانحراف، والأمر الطبيعي في الحياة الإنسانية هو ذلك الأمر المبني على الحق والعدل والصواب، بينما يعني في التصور الإسرائيلي حرفياً وجود علاقات طبيعية وعادية بين إسرائيل والدول العربية، ويختزل واقعياً في إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة النطاق.

وتبنى شيمون بيريز هذا التصور في كتابه "الشرق الأوسط الجديد بتأكيده على أن السلام لا يتحقق إلا في ظل نظام أمني إقليمي يرتكز على السياسة والاقتصاد، فالتفوق الحقيقي لم يعد قائماً على العامل العسكري، ولكن على التعاون السياسي والاقتصادي وإيقاف الحرب، وبناء السلام بين العرب وإسرائيل يقضي على مصدر مهم للتوتر، باتجاه المنطقة إلى التعاون والنمو الاقتصادي المرتكز على 4 أحزمة متمثلة في نزع السلاح المياه والتكنولوجي الحيوية والحرب ضد الصحراء، النقل والمواصلات والسياحة للانتقال من استراتجسة التفوق العسكري الى التعاون الإقتصادي و من إقتصاد الصراع الى إقتصاد السلام، واستناداً إلى هذا التصور فإن الضمان الحقيقي للسلام هو في توليد مصالح إقليمية مشتركة وفي توفير شبكة من المصالح المتبادلة، تعمل على تجاوز شبح الحرب في المنطقة[51]، وهدف هذه الرؤية هو تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منظومة إستراتيجية واحدة وإناء كافة الصراعات الإقليمية فيها، وذلك بإدارة أزمات من خلال صيغة تربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي في بناء موحد، لتشكل تلك المكونات ممتزجة الهيكل الأساس لتسوية الصراع من خلال بلورة مصالح جماعية بين العرب وإسرائيل تجعل من تكلفة العودة إلى المواجهة باهظة جداً[52]، وبالنسبة لبيريز فإنه من الضرورة توفير مناخ جديد في الشرق الأوسط يسود فيه السلام والأمن والرفاهية عبر كل الصعد[53].

إن التعاون الموازي للسلام يقوم بالدرجة الأولى على البعد الاقتصادي، بالتركيز على مفهوم "السلام الاقتصادي" القائم على حرية انتقال السلع والخدمات في إطار مجال مشترك وإقامة تجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة كخطوة أولى نحو التخفيف من حدة العداء مع التأكيد على إقامة حزام أمني متبادل يتماشى مع المصالح المشتركة.

([51]) فوزي الجودة، مشروع السوق الشرق أوسطية: هل هو قابل للتحقيق؟ مجلة المناضل: بعداد، العدد 264، جانفي – فيفري 1994

([52]) نايف صياغة، الشرق أوسطية والخطر الصهيوني الداهم، مجلة المناضل: بغداد، العدد 279، جويلية – أوت 1996، ص 14-16.

([53]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، Op.cit ، ص189.

ويعد نتنياهو من أنصار أطروحة السلام الاقتصادي، بتركيز الجهود على التعاون مع السلطة الفلسطينية على تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وإقامة مناخ ملائم لإجراء مفاوضات سلام والتقليل من العنف ويطلق على هذه المسعى اسم "السلام الاقتصادي".

ويرى عبد الوهاب المسيري المفكر المصري مؤلف موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية، أن السلام الإسرائيلي يتمثل في محاولة تهدئة المنطقة والدعوة إلى الابتعاد عن عقد التاريخ وتناسي الخلافات، فمن خلال تصور إسرائيل للتعاون الموازي للسلام، يتسنى لإسرائيل أن تكون المركز وتحول باقي دول المنطقة إلى أسواق ومساحات تحركها الدوافع الاقتصادية[54].

كما يرتبط التصور الإسرائيلي للسلام بفكرة التفاوض باعتماده المناورة السياسية بإدماج جميع الإمكانات العسكرية والاقتصادية و السياسية والدبلوماسية والدعائية، وتقوم استراتيجية التفاوض الإسرائيلي على عدم تقديم مبادرات رسمية تحدد الشكل النهائي للتسوية، وتبقي العملية التفاوضية عملية مستمرة ولا نهائية، كما تستند استراتيجية التفاوض الإسرائيلي على الترحيب بالمبادرات الفلسطينية والعربية دون الاستجابة لها مع تشجيع المفاوضات غير الرسمية واستخدام وسائل الضغط القدرة ونزع أوراق الضغط الفلسطينية وتبني استراتيجية التفاوض الفردي وتفتيت المسارات، وتجزئة قضايا التفاوض والاستغراق في التفاصيل التفاوضية والتهرب من استحقاقات عملية السلام وخلق جو إعلامي متفائل ومبالغ في آماله مع بداية التفاوض[55].

ثانياً : التصورالفلسطيني للسلام :

عكس التصور الإسرائيلي للسلام الذي يتميز بالتأرجح بين أعلى درجات التعميم وأقصى درجات التخصيص، من خلال تحويل السلام من كونه مفهوماً عاماً إلى مجموعة محددة من الإجراءات الاقتصادية والأمنية المادية الصارمة في إطار تصور: السلام يساوي الأمن والتعاون مع الاستمرار في وضعية التفوق العسكري، فإن التصور الفلسطيني للسلام يتسم بالتحديد الشديد للهدف الذي يمثل المكون الأساسي للسلام، مع الاستناد على أسس "مثالية" نسبياً في دعم المطالب المرتبطة به، بالتوازي مع نوع من الشعور بالضغط تجاه السلام، أي أن "السلام حتمية وليس خياراً" لأن السلام الحقيقي هو إزالة الاحتلال الصهيوني، ويرتكز التصور العربي والفلسطيني على 3 مبادئ أساسية هي:

([54]) عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، Op.cit ، ص 327.

([55]) وليد عبد الحي، العطاء التكتيكي والأخذ الاستراتيجي، الشروق العربي: الجزائر، العدد 24: 16-31 تموز 1994، ص 10.

1- استعادة الأراضي المحتلة: وهو جوهر المفهوم العربي والفلسطيني للسلام وترتبط استعادة الأرض مع إقامة دولة فلسطينية مستقل عليها بأقل قدر من التنازلات الممكنة فيما يتصل بمطالب إسرائيل الخاصة بالأمن والتعاون[56].

وجاءت الرؤية الفلسطينية للسلام مفصلة في المقال الذي كتبه الرئيس ياسر عرفات لجريدة نيويورك تايمز بتاريخ 3 فيفري 2002، وتتلخص في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 تعيش مع إسرائيل، حيث يتوفر السلام والأمن لكلا الشعبين، وأكد الرئيس عرفات في مقالته على ضرورة تمتع الدولة الفلسطينية المستقبلية بالاستقلال الحقيقي والسيادة الكاملة وذلك بحقها في التحكم في مجالها الجوي ومواردها المائية وحدودها لتطوير اقتصادها وإقامة علاقات تجارية مع جيرانها.

ويصر التصور الفلسطيني للدولة القابلة للحياة عل وجوب توفر 4 مقومات رئيسية فيها :

1- سياسية: دولة ذات سيادة.
2- جغرافية: ذات تواصل جغرافي.
3- اقتصادية: القدرة على توفير حاجياتها الاقتصادية.
4- قانونية: معترف بها من الناحية القانونية.

ويقوم الموقف الفلسطيني في استعادة الأراضي المحتلة على أساس قرارات مجلس الأمن التي اعتبرت الجزء الشرقي من القدس، جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المحتلة ينطبق عليه ما ينطبق على بقية الأراضي العربية المحتلة من ضرورة الانسحاب منها والاعتراف الإسرائيلي بالسيادة الفلسطينية عليها واعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية[57].

2- السلام النموذجي :

إن السلام المتصور على الصعيد الفلسطيني والعربي هو السلام الشامل والعادل والدائم الذي يقوم على استعادة الحقوق كاملة استناداً إلى قواعد الحق التاريخي والشرعية الدولية والابتعاد عن منطق موازين القوى[58]، ويشمل هذا التصور الثوابت التالية:

- التأكيد من جديد على مركزية المسار الفلسطيني في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وطبيعته، الأمر الذي يقتضي ضرورة التوصل إلى حلول مقبولة لكافة القضايا المطروحة:

1- المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتعارض ومبدأ الأرض مقابل السلام.

([56]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، Op.cit ، ص 236.

([57]) أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، المؤسسة العربية للدرسات والنشر: بيروت، 2006، ص 318.

([58]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي 1999، Op.cit ، ص 236.

2- القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والالتزام بما اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون عليه في اتفاقيات أوسلو.
3- الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، والحقوق المادية للاجئين والنازحين الفلسطينيين منذ عام 1948 و 1967.
4- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً للشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ومتطلبات السلام في المنطقة العربية والشرق الأوسط.
- التطبيق الكامل لمبدأ إعادة الأرض مقابل السلام على المسارين السوري واللبناني وفقاً لمرجعية القرارات الدولية والأسس التي بنيت عليها عملية السلام منذ اتفاقية كامب ديفيد.

إن بناء السلام النموذجي حسب التصور العربي يستند إلى 3 عناصر أساسية تتمثل في حق تقرير المصير والاعتراف المتبادل وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

والسلام النموذجي له مرجعيته وأسسه والمبادئ حيث تتمثل المرجعية في القرارات الأممية ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقيات المعقودة بين الأطراف الموقعة، أما الأسس والمبادئ فتقتضي سلاماً عادلاً وشاملاً يحقق للأطراف مصالح متبادلة ركيزتها الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع الأطرف.

ويتضمن تصور السلام النموذجي حسب الجانب الفلسطيني القبول بالحقوق المشروعة لكل طرف بما فيها حق إسرائيل في الوجود والعيش داخل حدود آمنة، وأكد المجلس الوطني الفلسطيني على هذا التصور من خلال القرار المتعلق بوجود الدولتين الصادر عام 1988، والذي ينص على الاعتراف بالحق الإسرائيلي في البقاء فوق 78% من أراضي فلسطين التاريخية مع العيش بحرية في 22% المتبقية للشعب الفلسطيني.

3- السلام كمرادف للإستسلام:

يرى تيار عربي وفلسطيني آخر عكس التيار المنخرط في عملية السلام، أن السلام مرادف للاستسلام والهزيمة لأن، موازين القوى القائمة لصالح إسرائيل هي التي ستعمل حتماً على فرض شروطها للتسوية مقابل محدودية أوراق الضغط العربية، فالسلام لن يتحقق بين طرفين يتنازعان شرعية وجود، ينعدم فيه الحل الوسط، ويرى هذا التيار أن الحديث عن السلام بين العرب وإسرائيل يعتبر مغالطة يعطي ضمنياً إسرائيل وجوداً شعياً واستناداً إلى ذلك فإن الصراع العربي – الإسرائيلي لا يقوم على مسائل تقبل الحلول الوسط بل هو وصراع بين الشرعية واللاشرعية، بين أهل الأرض والمحتل، فالسلام هنا مرادف للاستسلام والهزيمة ولا يعني إلا استمرار الاحتلال والاضطهاد والتنكيل[59].

وتعد حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" من رواد هذا التصور حيث أكدت في المادة 13 من ميثقها أن الحلول السلمية والمؤتمرات والمبادرات الدولية ستظل عازة عن الاستجابة للآمال

([59]) رجب أبو دبوس، التصور العقلي للسلام، Op.cit ، ص 42.

الفلسطينية وإعادة حقوق شعبها وإقرار العدالة، وأكدت الحركة أن السلام بالمفهوم الإسرائيلي يهدف إلى تثبيت الكفار على أراضي المسلمين بحجة الوساطة.

وقد واجهت عملية السلام القائمة على التنازل عن الحقوق معارضة قوية فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، وأفتى علماء المسلمين بعدم جواز التسوية السلمية وضرورة إرجاع الأرض المغتصبة كاملة إلى أصحابها الشرعيين عبر التحرير باعتبار هذه المعركة بين حق وباطل تتوارثها الأجيال، وأن فلسطين أرض وقف إسلامي لا يملك أحد حق التنازل عنها، ولا يجوز لجيل إن انتابته حالة ضعف أن يحرم الأجيال القادمة من حقهم فيها، مهما طال الزمن، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، فضلا على أن تكون قضية منظمة التحرير الفلسطينية أو قيادتها، ولا يقتصر هذا التوجه على الإسلاميين فقط بل امتد إلى الوطنيين واليساريين وإلى أعضاء من حركة فتح نفسها[60].

هذه الرؤية تدفعنا إلى التمعن في طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي فعادة ما يتم التمييز بين نوعين رئيسين من الصراعات:

1- صراعات استراتيجية سياسية.
2- صراعات اجتماعية

فالصراعات الاستراتيجية – السياسية جوهرها اختلاف "المصالح" بين أطرافها إلى حد يفرز تفاعلات إكراهية ظاهرة، وهذه الصراعات ترتكز على "مصالح" يمكن المساومة حولها عن طريق الوصول إلى حلول وسط تضمن المصالح الناقصة لأطرافها مع بقاء هامش "عدم رضاء" يمكن التعايش معه، أما الصراعات الاجتماعية الممتدة فهي تتجاوز البعدين السياسي والاستراتيجي إلى البعد الاجتماعي حيث تتجلى في شكل صراع جماعتين تنتميان إلى سلالتين مختلفتين تمتلكان إيديولوجيتين متعارضتين ومجموعتين متناقضتين من المطالب القومية "مصالح + قيم" تشكل أهمية قصوى لكل منهما من ناحية، ويصعب التوفيق بينها أو تسوية تناقضاتها من ناحية أخرى.

لذا فإن الصراعات الاجتماعية الممتدة هي تفاعلات عدائية تدوم لفترة زمنية طويلة وتشهد فترات حروب مكشوفة تتذبذب في تكرارها وكثافتها، مما ينقل تلك الصراعات إلى كل المجتمعات وتقع تأثيراتها على كل الميادين والمجالات الاقتصادية والثقافية بحيث تصبح عاملاً في تحديد الهوية القومية والتماسك الاجتماعي، وتسفر هذه الصراعات عن "قوة توازن" تبقي التفاعلات ضمن العلاقات الصراعية المعتادة، وتعرقل أية مساعي لتسويتها، وإيجاد حل نهائي لها، فالصراع بمثابة المصدر الأساس للسياسة وليس نتيجة له. وهذه الصراعات سوف تنتهي فقط على المدى الطويل ليس من خلال عملية تسويتها لكن من تلقاء نفسها أو بتحويلها أو جمودها وتبعاً للتصورات التي سيطرت على الفكر والسياسة في الشرق الأوسط لسنوات طويلة، فإن الصراع العربي الإسرائيلي يمثل أحد النماذج المتكاملة للصراع الاجتماعي الممتد[61] فالصراع العربي الإسرائيلي متعدد الأبعاد تتفاعل في إطاره العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية والدينية.

([60]) محسن صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، Op.cit ، ص 27.
([61]) التقرير الاستراتيجي العربي 1999، Op.cit ، ص 227.

وعلى هذا المستوى فإن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تحديداً يتضمن "قيمة صفرية ثابتة"، بحيث يمكن وصفه بالصراع الاجتماعي الممتد، في إطار الرؤية الفلسطينية التي سادت طولاً بشأن إقامة دولة على كامل لتراب الفلسطيني والرؤية الاسرائيلية المضادة.

إن الرؤية الفلسطينية في هذا الصدد تقوم على فكرة أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر وطني بالدرجة الأولى، وأن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي صراع وجودي حضاري له جذور ضاربة في أعماق التاريخ، تقابلها رؤية إسرائيلية تقضي بأن محاولة المفاوضة على تاريخ الأمم لا يعد أمراً سهلاً بالنسبة للجانب اليهودي، فالصهيونية هي مشروع بطولي للدفاع عن النفس ضد "المصير التاريخي البائس"، و"حرب 1948" هي "حرب التحرير" التي رفعت اليهود من رماد أو سفيتز" إلى موقع البطولة للتحرير الوطني "سيادة يهودية ودولة مستقل"[62].

فالقيمة الصفرية الثابتة للصراع تتأصل في كون المشروع الصهيوني حسب الرؤية الفلسطينية حركة استعمارية وعداناً خالصاً تم فرضهما بالقوة، وحرب التحرير اليهودية كانت بالنسبة لهم نكبة وكارثة وطنية، كما أن التصور الفلسطيني الرافض للسلام لارتباطه بالاستسلام يرى أن الفلسطينية كهوية إقليمية تضم كل أرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني ولم يسبق أن انحصرت في الضفة الغربية وغزة وسكانها، والصراع في هذه الحالة لا يشمل فقط الأراضي المحتلة في 1967 لكنه متجذر في القضايا التي نجمت عن قيام إسرائيل في 1948 كمسألة اللاجئين ومسألة الوضع السياسي والحقوق الوطنية الفلسطينية في حين يعتبرها الجانب الإسرائيلي قضايا وجودية.

انطلاقاً مما سبق، يمكن الاستنتاج أن التصور العربي والفلسطيني للسلام يتجاذبه اتجاهان متعارضان، اتجاه مثالي ونموذجي يؤمن بالسلام العادل والشامل، واتجاه واقعي يربط السلام بالاستسلام ويعارضه.

فمفهوم السلام في حد ذاته مفهوماً مرناً يجب الإجماع على تعريف موحد له، وهو موضع تباين بين الطرفين، حيث يقوم التصور الإسرائيلي للسلام على ثلاثة ركائز أساسية هي: القوة والأمن والتعاون مقابل ميل التصور العربي والفلسطيني للسلام إلى النموذجية والمثالية والعمومية.

ولمواجهة عقم عملية السلام وعجزها عن إيجاد حل لها لجأت الأطراف المناوئة لها إلى معارضة مفهومها في حد ذاته وعدم ربطه بالتسوية، وطرحت المقاومة كبديل، غير أن خيار المقاومة يواجه العديد من العقبات، سواء على الصعيد الدولي باقترانه بمفهوم الإرهاب، وعلى الصعيد الإقليمي بمعارضة الدول العربية وعدم مساندتها له، وعلى الصعيد الفلسطيني بمعارضة السلطة الفلسطينية له وقيام الأجهزة الأمنية التابعة لها بتقويض نشاط فصائل المقاومة.

([62]) أشير شوزير، بين العراق والفلسطينيين: خيارات إسرائيل الحاسمة. في الدور الإسرائيلي في الحرب الامريكية على العراق، (ترجمة : أحمد أبو هدية)، مركز الدراسات الفلسطينية: دمشق، 2005، ص 166.

إن قرابة خمسة و أربعون عام (1948-1993) لم تكن كافية لأنهاء الصراع العربي الاسرائيلي رغم كل الجهود الدولية و خصوصاً الامريكية و برغم الخرق الكبير التى استطاعت الدبلوماسية الامريكية من تحقيقه بين مصر و إسرائيل ، إلا ان اتفاق اوسلو قد اعطى اندفاعة كبير للعملية السلمية نظراً لأهمية توقيع اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينين و الاسرائيلين و لما لهكذا إتفاق من تأثير الدومينو على دول عربية كثيرة و خصوصاً تلك التى تنتظر هكذا اتفاق لتستخدمه كغطاء لإتفاق مماثل لها مع اسرائيل .

مما لا شك فيه ان للولايات المتحدة مصالح تدفعها للتدخل في الصراع العربي الاسرائيلي ، فما هي تلك المصالح وهل هي فقط مقتصرة على العملية السلمسة ام ان مصالحها تثمل السرق الاوسط ايضاً، هذا ما سأحاول الاجابة علية في الفصل الثاني من الدراسة,

الفصل الثاني : محددات الدور الأمريكي

إن المحرك الاساسي لسياسات الدول هي المصالح، فبعيداً عن كل الالتزامات الدولية و مبدأ السلم الدولي و حقوق الانسان و كل ما يمكن أن يستخدم كذرائع تبقى المصالح هي المحرك الاساسي لأي تدخل ، فما هي مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط و مصالحها في عملية التسوية التى دفعتها للإنخراط فيها ، و من هي الجهات المسؤولة في الولايات المتحدة التى تحدد هذه المصالح و بالتالي هي التى توجه السياسة الامريكية ، و من هي الجهات الدولية و الاقليمية التى تدعم او تقف في وجه السياسة الامريكية في عملية التسوية ، هذا ما سوف نجيب عبه في هذا الفصل من الدراسة.

المبحث الاول : مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط و من عملية السلام

أولاً : مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط

يعود أصل الهيمنة الأميركية من الشرق الأوسط إلى أواخر العام 1920 ورغبتها بإقتسام السيطرة على النفط مع بريطانيا وفرنسا، وبعد الحرب العالمية الثانية، أستطاعت واشنطن أن تحل محل بريطانيا وفرنسا مقيمة نظاماً إقليمياً تحت هيمنتها.

عندما تبوأت الولايات المتحدة موقع القوى الاستعمارية الاوروبية منذ اكثر من نصف قرن ، دأبت على تعزيز تدخلها الاستراتيجي في المنطقة الذي بلغ ذروته في حربي الخليج الاولى (1991) و الثانية (2003).

حافظت و اشنطن على ثبات اهدافها حتى عندما عمدت الى تغيًر خطابها او استراتيجيتها او تحالفاتها ، فحددت اهدافها في عقيدتها المعلنة و ركزت على النهوض بمصالحها الجيوسياسية ، و بغية تنفيذ تللك الاهداف ، كان عليها ان تبقي على اسطولها و قواعدها و انتشار قواتها في المنطقة لحماية وجودها الدائم فيها ، و ابعاد الاتحاد السوفياتي و القوى الاخرى عنها ، وصد موجة القومية العربية (و المد الاسلامي لاحقاً) . و قدمت و اشنطن مصالحها الاقتصادية بصورة ملحوظة ، ما ضمن لها امتياز الوصول بحرية و من دون عوائق الى مصادر الطاقة في منطقة الخليج[63].

قامت الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية منذ لحظة تدخلها الكثيف فيها ، على دعامتين هما :

احتواء التوسع السوفياتي و ضمان تدفق النفط الرخيص ، فقد أقر الرئيس ترومان بأهمية نفط الخليج في خطابه أمام الكونغرس في 24 ايار 1951 ، إذ اعلن أن الشرق الاوسط يحتوي على نصف احتياطات النفط في العالم ، و حذر أيضاً من الضغوط السوفيتية في هذه المنطقة المضطربة.

في النصف الاول من الخمسينيات ، راهنت الولايات المتحدة على ما يسمى الدول العربية "المعتدلة" فأوصى ترومان بمستويين من التحالفات العسكرية الاقليمية : قيادة الشرق الاوسط المستوحاة من النموذج البريطاني ، و منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط التى عرفت أيضاً بحلف

[63]Naom Chomsky, Middle East Illusions, Rowman & Littlefield Published, Inc, Oxford, 2003, P: 161-162.

بغداد ، و شمل التحالف تركيا و العراق الملكية (الخارجة عن الصف العربي) و باكستان ، و انضمت اليه ايران لاحقاً عام 1955[64].

وحذا الرئيس ايزنهاور حذو ترومان ، ووثق الى حد كبير العلاقات الامريكية مع الحلفاء العرب، وخفف الاعتماد على بريطانيا ووسع الدور العسكري الامريكي في المنطقة معززاً تدخل بلاده فيها، بغية مواجهة التهديدات الخارجية العدائية .

وقد أفترض مبدأ ايزنهاور و من قبل مبدأ ترومان دوراً رئيسياً للحلفاء العرب في حماية المصالح الامريكية و في مواجهة الاتحاد السوفياتي في المنطقة ، و دوراً صغيراً غير مهم لإسرائيل، و بالفعل و في اعقاب العدوان الثلاثي على مصر ضم ايزنهاور صوته الى صوت الاتحاد السوفياتي للمطالبه بإعادة جميع الاراضي المحتله الى مصر و إجبار إسرائيل على الانسحاب الى الحدود الدولية .

وفق التفسير الولسوني لعقيدة مونرو ونسختها الشرق أوسطيه احتفظت الولايات المتحدة، بحق التصرف وفق خياراتها دون الأخذ بعين الإعتبار دور الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، منظمة الدول الأميركية وسواهم من الاطراف.

في ظل إدارة كلينتون، استمرت واشنطن في إعتماد جوانب عقيدة مونرو في منطقة الشرق الأوسط. لقد أبلغت وزيرة الخارجية أولبرايت مجلس الأمن الدولي بأن الولايات المتحدة ستتصرف في إطار متعدّد الأطراف عندما تستطيع وبشكل أحادي حين يتوجب عليها القيام بذلك، نظراً لحيوية هذه المنطقة للمصالح القومية الأميركية، وبالتالي" نحن لا نعترف بحدود أو قيود تحد من تصرفنا، بإستثناء ما يصدر عن الامم المتحدة والقانون الدولي" ،إنه إمتياز القوة المهيمنة ولا شك أن عملية السلام قد سارت في هذا السياق[65].

1- الثروة النفطية

أصبح النفط مصدرًا حيويًّا للطاقة خلال الحرب العالمية الأولى، وقد أدَّتْ أهمّيَّته الكبرى بالنسبة إلى المجالات الحربيَّة والصناعية إلى ازدياد التنافُس بين الدول الكبرى وتشجيعها رعاياها على ارتياد الكرة الأرضية ؛ بحثًا عن الأماكن التي تحتوي على مخزون نفطي كبير، أمَّا الولايات المتَّحدة فقد اشتركت في هذا السباق العالمي في وقت كان يتنبَّأ فيه خبراؤها بتناقص المخزون الأمريكي الضخم في المستقبل القريب، وكان ذلك مؤذنًا باصطدام المصالح النفطية الأمريكية والبريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، خاصَّة وأنَّ عددًا كبيرًا من الشركات الأمريكية الكبرى لجأت إلى وزارة الخارجية الأمريكية؛ لكي تساعدها على شق طريقها عبر هذه المنافسة النفطية الدولية.

[64]مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي ، دورية "سياسات عربية" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،(سياسات عربية ، العدد 1 :آذار / مارس 2013) ، ص:75.
[65]مصدر نفسه ،مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي ، ص:76.

وفي نفس الوقت حدثت تطورات هامة أخرى في العلاقات السعودية – الأمريكية. ففي عام 1942 وصلت السعودية – بناء على طلب من الملك – بعثة أمريكية برئاسة تويتشل لتقديم النصح حول الري، وما يتصل به من مشاكل بهدف تحسين وتوسيع واحة الخرج. وفي عام 1943 وصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى الرياض لتدريب الجيش السعودي. وفي نفس العام زار الأميران فيصل وخالد الولايات المتحدة، وفي عام 1946قدم بنك التصدير والاستيراد قرضًا للسعودية قدره عشرة ملايين دولاراً، وفي ربيع عام 1951 عقدت اتفاقية خاصة حصلت السعودية بمقتضاها على المساعدة التقنية المرتبطة بالنقطة الرابعة. وفي 18 يونيه 1951 وقعت اتفاقية دفاعية بين البلدين جددت استئجار قاعدة الظهران خمس سنوات أخرى ومكنت السعودية من شراء الأسلحة من الولايات المتحدة، ونصت على تدريب الجيش السعودي على أيدي مدربين أمريكيين، ومما لا شك فيه أن نمو الصداقة السعودية الأمريكية قد أثر في تطور إنتاج شركة أرامكو، فلم يبدأ الإنتاج التجاري إلا في عام 1945؛ ولكنه بلغ 25 مليون طن في السنة في عام 1950، وازداد دخل البلاد من 300.000 دولار في عام 1917 إلى 90 مليون دولار في العام 1950، إذ نصت اتفاقية جدة الموقعة في 30 ديسمبر 1950 على منح الحكومة السعودية نصف صافي أرباح أرامكو، ومنذ ذلك الوقت دخلت السعودية طورًا جديدًا من تاريخها يمتاز بالتطور الداخلي وعلو مكانتها في الخارج[66].

كما ان للولايات المتحدة مصالح اقتصادية بارزة في منطقة الشرق الاوسط و التزمات دائمة سياسية و استراتجية مع اصدقائها العرب و اسرائيل ، فإن منطقة الخليج تحتوي على ثلثي احتياطي النفط المعروف في العالم و اكثر من نصف احتياطي الغاز الطبيعي ، وقد رات الولايات المتحدة في التدفق المتواصل للنفط مصلحة حقيقية لها ، في تحليل لوزارة الخارجية يعود للعام 1945 وصف السعودية كما يلي: "أنها مصدر هائل للقوة الإستراتيجية وإحدى أعظم الغنائم المادية في تاريخ العالم". ولا شك أن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها الإلتزام بربح تلك الغنيمة والحفاظ عليها. منذ الحرب العالمية الثانية، باتت مسألة السيطرة على احتياطات الطاقة من أولويات السياسة الخارجية.

لأن اسعار النفط العالمية يحددها السوق فإن اي تغير مفاجئ بتدفق النفط من المنطقة سوف يكون له تبعات جدية على الولايات المتحدة و خصوصاً في الفترة الاولى حتى يعود السوق الى نقطة التوازن ليتلأم مع تللك المتغيرات، نضيف على ذلك كيفية إعادة تدوير البترودولار من خلال الصفقات العسكرية، مشاريع البناء، الودائع المصرفية، الإستثمار في سندات الخزينة، لذلك كان من الواجب الدفاع عن تلك المصالح في مواجهة التهديدات المحتملة.

وعلى الرغم من مستوى الدعم الأميركي لإسرائيل من الخطأ إعتبار أن الأخيرة تمثل المصلحة الأميركية الأساسية في الشرق الأوسط، إنما تتلخص المصالح الأميركية الأولى في إحتياطات الطاقة لا سيما في شبه الجزيرة العربية.

[66] مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي،Op.Cit ، ص:76.

لقد وصفت وزارة الخارجية الاميركية أهمية السيطرة على نفط الشرق الأوسط بأنه المصدر الهائل والجبّار للقوة الإستراتيجية وأحد أعظم الغنائم المادية في تاريخ العالم، وربما أحد أغنى الغنائم الإقتصادية في العالم في حقل الإستثمارات الاجنبية[67].

كما وصف أيزنهاور المنطقة بأنها أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، (المنطقة= شبه الجزيرة العربية). وكما أضاف Gendzier: في العام 1974، أدرك الجميع أن أهمية الشرق الأوسط ومنطقة شرق المتوسط لا تضاهي بالنسبة للسياسة الأميركية، سواء في إيران، تركيا، السعودية، فلسطين أو لبنان، وهذا ما حدا بالبرنامج الإقتصادي في إطار سياسة الباب المفتوح، أن تقصر منطقتي شرق المتوسط والشرق الأوسط على السياسة الإقتصادية الخارجية للولايات المتحدة بعيداً عن حلفائها البريطانيين، كون هذه المنطقة مصدر أساسي ولا غنى عنه للنفط[68].

إن الدول المنتجة للنفط تريد بيعه كما يريد المستهلك ان يشتري النفط ، و لكن هناك مصدران لتهديد هذه المصلحة المشركة :

اولاً ، سيطرة دولة معادية على اغلب نفط المنطقة سوف يعطي هذه الدوله القدره على التأثير في الاسواق لأسباب سياسية (ولقد كان نفس هذا التهديد قد شعرت به الولايات المتحدة عندما دخل الجيش العراقي إلى الكويت ، حيث خشيت الولايات المتحدة بإن يمد سيطرته لتشمل آبار النفط في السعودية).

ثانياً ، إن عدم الاسقرار في المنطقة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط وبالتالي تعقيد الاستراتجية الامريكية .

منذ حرب الخليج عملت الولايات المتحدة الى الرد على اي تهديد عن طريق تعزيز وجودها العسكري في منطقة الشرق الاوسط ، إن التخطيط العسكري العالمي للولايات المتحدة و استراتجيات التسلح تبنى على اساس ان الولايات المتحدة يجب ان يكون لديها القدرة على ان تقاتل في منطقة الشرق الاوسط.

هذه الاستراتجية تعرف كلاً من العراق و ايران على انها تهديد محتمل في المنطقة و يجب احتوائه ، بالرغم من الشكوك التى كانت تساور العديد من الانظمة العربية حول نوايا الولايات المتحدة و حتى قبل انهيار عملية السلام ، فإنهم يعتقدون ان الدور الامريكي لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح عملية السلام ،حيث إن عدم التوافق على سياسات الولايات المتحدة اتجاه كل من العراق و ايران و حول التواجد الأمريكي في المنطقة قد اصبح اكثر حدة بعد ضرب الولايات المتحدة للعراق في اكتوبر 1994.

[67]Henry Siegman, U.S. Middle East Policy and the Peace Process, Senior Fellow and Director, U.S./Middle East Project, p: 13.

[68]Naom Chomsky, Middle East Illusions, Rowman & Littlefield Published, P: 162.

ان الوجود العسكري الامريكي في المنطقة قد قلل من تهديد "ايران و العراق لها" ، و لكن مازالت هناك تحديات تواجه السياسة الامريكية ، كعدم الاسقرار في بعض الدول العربية و ضعف التوافق الدولي و الاقليمي على دعم سياسات الولايات المتحدة في المنطقة[69] .

إن الردع الفعال يتطلب دعماً اقليمياً للوجود و للعمليات العسكري في المنطقة ، و دعماً دولياً للحد من تهديد العراق و ايران ، و خصوصاً في مجال اسلحة الدمار الشامل و ذلك للحد من حاجة الولايات المتحدة لإستخدام القوة.

2 :حماية أمن اسرائل

كما هي مصلحة الولايات المتحدة في التدفق المستمر للنفط اليها ، كذلك المحافظة على امن اسرائيل، وهذه المصلحة تأتي من عدة عوامل ، روابط تاريخية تعود في جذورها الى بداية الدعم الامريكي لولادة اسرائيل عام 1948 مشاركة كل من المسيحية و اليهودية لبعض القيم المشتركة كالديمقراطية ، كما تتمتع اسرائيل بالدعم العاطفي الكبير لها من قبل شرائح كبيرة من الامريكين و هذا الدعم قائم اساساً على المجتمع اليهودي الموجود في امريكا[70].

في معرض حديثه عن الشرق الاوسط يقول ساندي برغر مستشار الامن القومي في ادارة كلنتون ان "الشرق الاوسط هو ايضاً موطن اسرائيل ، وهو اقرب الحلفاء إلينا، ودولة تربطنا فيها بها علاقة خاصة تضرب بجذورها في التاريخ و تتميز بمصالح مشتركة و تدعمها قيم مشتركة بيننا.

إن حماية أمن اسرائيل هو بمثاية حماية امننا نحن، وهذا سبب التزامنا بأمن اسرائيل ، إنه التزام صلب ودائم[71].

إن اهمية الحفاظ على أمن إسرائيل ينبع من أهمية الدور الوظيفي و الخدمات الاستراتجية التى تقوم بها اسرائيل للولايات المتحدة، في تعليقه حول العقيدة اليهودية المتعلقة بالدور الوظيفي لإسرائيل، يقوم Schlomo Gazit، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإستراتيجية والمأمور السابق في الإدارة العسكرية للمقاطعات المحتلة، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي:

"لم تتغير مهمة إسرائيل الأساسية بل إستمرت على أهميتها الحيوية، إذ أن موقعها في مركز الشرق الأوسط العربي الإسلامي يحتّم عليها دور الحارس اللإستقرار في الدول المحيطة. دورها يتلخص في حماية الأنظمة الموجودة عبر قمع المحاولات الراديكالية ووقف التمدد الديني المتطرف بإختصار، إنها تقوم بالدور غير المشروع الذي لا تستطيع الولايات المتحدة القيام به نظراً للمعارضة

---

[69] ،مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي،سOp.Cit ، ص:76.

[70]Henry Siegman, U.S. Middle East Policy and the Peace Process, p: 15.

[71]د. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزعات الدولية ، مطبعة سيكو، بيروت لبنان، 2001، ص : 130.

الشعبية أو لكلفته الباهظة. إن هذه المفاهيم لها منطقها الصادم حيث يتحول التحيز لإسرائيل إلى إطار الدعم لإسرائيل".

يبدو أن تحليل Gazit معقولاً ومنطقياً، حيث لا بد أن نفهم عبارة الإستقرار على أنها الحفاظ على اشكال معينة من الهيمنة والسيطرة والوصول إلى الموارد والأرباح، أما عبارة موجات التعصب الديني التي أشار إليها Gazit فيبدو أنها تتضمن شكلاً خاصاً من القومية الراديكالية التي تهدد الإستقرار[72].

إن امن اسرائيل يتتطلب سلاماً مع جيرانها إضافة الى الدعم العسكري و التكنولوجي الامريكي فإن أمن اسرائيل سوف يكون اكثر ثباتاً. إن معظم تهديد الامن الإسرائيلي يأتي من عدم الاستقرار الاقليمي الذي يولد الارهاب و النزعات منخفضة الوتيرة ، لذلك فإن كلما اتسع تحالف السلام كلما اصبحت مهمة مواجهة الارهاب اسهل.

إن تهديد " الارهاب " و اسلحة الدمار الشامل ، فإن المصالح الامريكية في الشرق الاوسط مهددة بإنتشار اسلحة الدمار الشامل و انتشار الارهاب ، فإن الشرق الاوسط هو مساحة رئيسية للجماعات "الارهابية" التى تستهدف المصالح الامريكية و في بعض الاحيان المواطنين الامريكين، فإن حماية فعَالة للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط يتطلب تسوية معقولة تجعل اسرائيل تعيش في سلام مع جيرانها ، و تؤمن اساس لإسقرار طويل الإجل و إزدهار في المنطقة ، وهذا يعني أن الدور الامريكي لا يمكن أن يختصر على دور الوسيط ، فإن الولايات المتحدة مصلحة في اتمام الاتفاق.

لقد بقيت أهداف واشنطن مستقره لفترة طويلة وكان الإهتمام والتركيز الأكبر على الثروة النفطية الهائلة في المنطقة. حيث أن التخطيط على الرؤية الإستراتيجية التي تسند الإدارة هذه الدول إلى دكتاتوريين تابعين و ضعفاء يؤمنون إستمرار تدفق النفط والأرباح المرافقة له إلى الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا وليس إلى شعوب المنطقة.

هؤلاء الذين تحدث عنهم Melvin Laird وزير الدفاع في إدارة الرئيس نيكسون وإعتبرهم شبكة من الدرك الإقليميين أو رجال الشرطة المتأهبين و الذين تقضي مهامهم "منع وحتواء العناصر الراديكالية اللامسؤولة في بعض الدول العربية الذين إن تركوا بحرية سيشكلون تهديداً جدياً لمصادر البترول الرئيسية في الخليج الفارسي"،كان يشير السناتور جاكسون بهذا الخطاب إلى التحالف الحيوي بين إسرائيل والسعودية وإيران الشاه[73].

[72]Naom Chomsky , Fateful Triangle, The United States, Israel , and the Palestinians, Pluto Press, UK, 1999.p: xii

[73]Henry Siegman,U.S. Middle East Policy and the Peace Process, p:17

3ً- حماية الأنظمة الموالية لها

شـكل المسعى الأمريكـي للمحافظـة على الأنظمـة السياسـية الحليفـة والصديقة لهـا فـي منطقـة الشـرق الأوسـط عمومـاً، ومنطقـة الخليج العربـي علـى وجـه الخصـوص هـدفا مهماً، لأن التغيير مهما كـان نوعـه سـواء كـان سياسـيا أو إجتماعيـاً أو إقتصـادياً غالباً مـا يـؤدي الـى الفوضى وعـدم الإسـتقرار،الذي يؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة.

ولاشك فإن شـعور الولايات المتحـدة الأمريكيـة بـالقوة والنفـوذ على الصـعيد العـالمي اللـذين طبعـا السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، ولا سـيما بعـد إنهيـار الإتحاد السـوفيتي السـابق، قـد نـتج عنهـا مسـتويان من ردود الفعل هما :

١. على مستوى الحكومات والأنظمة، إذ كان الخضوع الكامل للسياسـة الأمريكيـة هـو الطابع المميز لمواقـف الكثيـر منهـا، ممـا مـنح قـوة إسـتثنائية للولايـات المتحدة فـي المنطقة، كما وفـر لهـذه الأنظمة قدرات كبيرة لممارسة أعلى قـدر مـن القمـع والإسـتبداد بحـق شـعوبها فـي ظـل الغطـاء الأمريكـي الواضح لها.

٢. علـى مسـتوى شـعوب المنطقـة، إذ تختـزن أعلـى مشـاعر الكراهيـة والإحسـاس بـالقهر والرغبـة بالتحـدي، وهـي مشـاعر تشـمل أغلـب شـعوب العـالم، ولا شـك فـان هـذه المشـاعر تعـد المصـدر الـرئيس لكل أشكال العنف والتمرد بوجه الهيمنة الأمريكية.

وعليـه فـان الولايـات المتحـدة تخشـى مـن أن يـؤدي تغييـر الأنظمة الحاكمة فـي المنطقة الى نتـائج عكسـية خوفـا مـن أن يكـون البديل قـوى ذات توجهـات معاديـة لهـا، أو نظـم عسكرية وطنيـة قليلـة الخبـرة، وذات سياسات متهـورة وعنيفة لكسب الشـارع السياسـي. خاصة وأن الولايات المتحـدة لـديها علاقات جيدة مع نظم الحكـم العربيـة، ولديها تجربـة طويلة في كيفية التعامـل معهـا، ووسـائل الوصـول إليها، وأساليب الضغط عليها

ان مـا تقـدم يمثـل مـن وجهـة النظـر الأمريكيـة مصلحة حيويـة لا يمكـن تهديـدها أو المساس بهـا، الأمـر الـذي جعل الخليج العربـي محاطـا بحـزام عسكري أمريكـي، ممـا ترتـب عليـه خروجـه مـن معادلـةً الأمـن الهشـة ليـدخل ضـمن مظلـة الأمـن الأمريكـي، والتي تعتمـد على وجـود عسـكري أمريكـي مباشـر بـدون وسـطاء كما كـان في السابق وهـو مـا دفـع الولايـات المتحـدة الـى إعـادة إنتشار القـوات الأمريكيـة، والـدور الأمريكي فـي العالم عبـر بنـاء شـبكة مـن القواعـد العسـكرية الدائمـة والمؤقتـة فـي جميـع أنحاء العالم، وخاصـة فـي الخلـيج العربـي للحيلولة دون تهديـد تلـك المصالح، ومـن ظهـور منافسين لها في الوقت نفسه[74].

[74]مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي،م.س ، ص:78.

ثانياً :مصالح الولايات المتحدة من العملية السلمية

أصبحت صناعة السلام في الشرق الأوسط جزءاً هاماً من الإستراتيجية الأميركية وما تسميه بمصالحها في المنطقة التي تتوازى مع المصالح الضيقة لإسرائيل ، لذلك فإن الفراغ الناتج عن غياب الوسيط الأميركي في عملية التسوية سيؤدي إلى هيمنة سياسية القوة وسيطرة توجهات الطرف الإسرائيلي القوي في المعادلة بما يخوله فرض شروطه بشكل أحادي، كما أنها لا تود الإنسحاب خشية حصول فراغ تستعد روسيا أو أوروبا لملئه.

إن للولايات المتحدة مصلحة ذاتية في إيجاد الحل العادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لأن أي حل سيؤدي إلى تقليص حجم التطرف وعدم الإستقرار المنسوب إلى الطرف الفلسطيني كون هذا الأخير قد وجد في تلك الأساليب التعبير الملموس عن معاناته وتظلماته، كما أن التصرفات الإسرائيلية شكلت مسؤولية قانونية للحضور الأميركي والمصالح الأميركية في المنظمة.

لا شك أن إيجاد الحل العادل، قانونياً وسياسياً، للمسألة الفلسطينية هو مفتاح الإستقرار والتنمية والإزدهار وبناء الديمقراطية الحقيقية من الأسفل عبر تعزيز المحاسبة وبناء قدرات الناس لا عبر عقد صفقات مع الأنظمة، وفي ذلك مصلحة للإدارة الأميركية كي تكتسب المزيد من المصداقية وتضفي على قواعد القانون الدولي والمعايير الدولية المزيد من الفاعلية.

إن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد عالمياً القادر على الضغط ومحاسبة إسرائيل، بإعتبار أن الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وغيرهم يتجنبون أية مبادرة يغيب عنها الدور الأميركي الحقيقي[75].

إن المسار الفلسطيني الاسرائيلي يجب ان يكون في أول أولويات الولايات المتحدة ، " و هو ليس كذلك" رغم ان اتفاقية سلام بين اسرائيل و جيرانها سوريا و لبنان تبقى مركزية لتوسيع السلام ليشمل باقي الدول العربية ، فإن المصالح الامريكية تتطلب بأن السلام شمل اكبر عدد ممكن من الدول العربية.

حتى لو كانت القضية الفلسطينية تمثل اولوية اقل في العالم العربي ، تبقى هي القضية التى ينتظرها العرب لتحدد نظرتهم من السلام ، فإن اتفاقية أوسلو قد مكنت الاردن من توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل ، ادت الى اطلاق مفاوضات بين سوريا و اسرائيل و شجعت دول عربية في الخليج و شمال افريقيا لإقامة روابط مع اسرائيل.

[75]Richard Haass, William Quandt & others, Approching Peace , American Interests in Israeli- Palestinian Final Status Talks, , Recommendation and Ideas from U.S Experts,P:7.

إن جمود عملية السلام في السنوات الماضية قد ادى الى توقف المزيد من التطبيع بين اسرائيل و دول عربية و قد قوى معارضين التطبيع لدى العامة و النخب الفكرية ، كما ادت الى وضع قيود على اتفاقية السلام بين اسرائيل و كل من مصر و الاردن ، كما ان سوريا قد بنت مقاربتها الى السلام مع اسرائيل على مدى تقييم الرئيس السوري لمسار التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي.

منذ اتفاقية اوسلو هناك مبدآن رئيسيان قد ميَّزا السياسة الامريكية تجاه عملية أوسلو.

1- القبول بمقاربة أوسلو لإضافة تحركات تدريجية نحو مساحات أكبر من الحكم الذاتي للفلسطينين يقابل بجهد من قبل الفلسطينين للحفاظ على أمن إسرائيل ، و قد توقع أن التقدم بهذه العملية سوف يؤدي الى بناء ثقة بشكل كافي بين الطرفين و الامر الذي سوف يساعدهم على معالجة قضايا الوضع النهائي الصعبة ، الحدود ، المستوطنات ، القدس و اللاجئين.

2- اعتمدت الولايات المتحدة على الفلسطينين و الاسرائيلين للتفاوض مع اقل قدر من التدخل الامريكي ، ما عدا المساعده في ادارة الازمات عندما تظهر ، توفير الدعم السياسي و الاخلاقي و جلب الدعم الدولي للعملية السلمية .

إلا إن انهيار الثقة بين الفلسطينين و الاسرائيلين منذ منتصف 1996 اضافة الى انتهاز معارضي السلام في كلا الطرفين للخلافات بين الطرفين الى جعل عملية السلام تمر في ممر خطير ، فالمبدآن الاساسيان في السياسة الامريكية باتا غير مجدين كثيراً في عملية السلام في هذا الواقع، فإن الخطوات التدريجية ، بعيداً عن بناء الثقة ، تهدد و تقوض التقدم بالعملية السلمية[76] .

مما لاشك فيه ان منطقة تجد فيها الولايات المتحدة هذا الكم من المصالح ، لا بد ان تعمل بكل جهد لتكون هي صاحبة الدور و النفوذ الاول فيها ، و أن تعمل على ايجاد أكبر قدر من الاستقرار فيها و ذلك منعاً لإمتداد اي نفوذ آخر من خلال صراعات يمكن ان تتسع رقعتها.

[76]Henry Siegman, U.S. Middle East Policy and the Peace Process, p: 15.

المبحث الثاني : علاقة الولايات المتحدة مع أطراف النزاع

لاشك أن علاقة الولايات المتحدة مع أطراف الصراع لها تأثير على سلوكها في عملية التسوية لذلك لابد لنا من التطرق الى العلاقة التى تربط كل من الولايات المتحدة مع اسرائيل و تلك التى تربطها مع الطرف الفلسطيني لنرى ما هي اهمية كلا الطرفين بالنسبة للولايات المتحدة.

أولاً: العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية

نتيجة للمحاولات الفاشلة لإحتواء معسكر القومية العربية في أوائل الستينات ، بما فيها فشل التقارب مع مصر الناصرية ، اضطرت واشنطن الى إنشاء علاقات أوثق مع إسرائيل ، تدخلت الولايات المتحدة في شؤون المنطقة منذ الخمسينيات، لبسط نفوذها عليها بدلاً من الدول الاوروبية الحليفة الآفلة بغية احتواء التأثير المتنامي للقوميين العرب و النفوذ السوفياتي ، و التزاماً منها نحو اسرائيل.

واعترفت حكومة اشكول رئيس الوزراء الاسرائيلي بالولايات المتحدة على انها قوة عظمى صاعدة، و راعية استراتيجية محتملة لها بدلاً عن النفوذ الآفل لراعييها الاستعماريين بريطانيا و فرنسا.

لقد عبرت وزارة الخارجية الاسرائيلية عن ذلك افضل تعبير قبل حرب 1967 بعام واحد، إذ حددت الاساس الجيوسياسي لما اصبح العلاقة التبعية الاكثر اهمية في الشرق الاوسط طوال النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث توصلت الولايات المتحدة الى استنتاج مفاده انه لم يعد بإمكانها الرد على جميع الاحداث في العالم ، و عليها ان تعتمد على قوة محليه تكون بمنزلة قوة ردع صديقة تشكل خط الدفاع الاول الذي يدرأ مخاطر التدخل الامريكي المباشر.، و منذ ذلك الحين دعمت العقائد (Doctrine) الرئاسية الامريكية المتتالية اسرائيل و ايران على حساب العالم العربي ، ووسعت حدودها الجغرافية و الاستراتجية – الاقتصادية . إلا ان هناك عاملين إستراتيجين عجلا حرصها على بناء علاقة تبعية جديدة مع اسرائيل : اولهما تمتع اسرائيل بالتفوق العسكري على جيرانها ، وثانيهما ، استغلال ما توفره اسرائيل من إمكانيات لعرقلة نفوذ الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط عن طريق تدمير جيوش حلفائه و تجهيزاتهم السوفياتية[77] .

في أعقاب حرب 1967 ، اعجب الرئيس جونسون بنجاح اسرائيل في هزيمة حليفين سوفييتيين، هما سورية و مصر ، في غضون ستة ايام فقط ، مستخدمة اسلحة امريكية و غير امريكية ، بعد تلك الحرب منحت واشنطن اسرائيل دعماً سياسياً و اقتصادياً و عسكرياً غير مسبوق،

[77] عاروري، نصير، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، ترجمة وتقديم: منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص : 38.

و باتت ترى العالم العربي من منظور إسرائيل و الصراع العربي الاسرائيلي ، و غدا و اضحاً ايضاً أن سياستها تجاه العالم العربي ستكون رهينة حسابات واشنطن للحرب الباردة[78].

لم يبد الرئيس الامريكي نكسون اهتماماً خاصاً بالعلاقات الاستراتيجية بإسرائيل ، بل إنه وفقاً لمستشار الأمن القومي هنري كيسنجر ، رأى في نصر عام 1967 كسباً للاتحاد السوفياتي الذي " أصبح صديقا للعرب في حين تحولت الولايات المتحدة الى عدو لهم"، وشبه نيكسون في خطاب القاه في 27 كانون الثاني 1969 ، الشرق الاوسط "ببرميل بارود شديد الانفجار " لأنه يعتقد أن الإنفجار القادم في الشرق الاوسط قد يتضمن مواجهة بين القوى النووية ، و لكن إذا قدر لذلك ان يحدث ، كان على الولايات المتحدة الامريكية أن تستعد لمواجهة أي تحديات إستراتيجية قد تبرز في المنطقة ، ولم يدعم كيسنجر ، و لا نكسون لاحقاً ، خطة وليام روجر الدبلوماسية من أجل حل الصراع العربي و الاسرائيلي على أساس قرار الامم المتحدة 242 ، علماً أن روجر كان وزير خارجية الولايات المتحدة وقتذاك ، و أسر للقادة الاسرائيلين ألا يلقوا بالاً لتلك الخطة حتى ولو وافق عليها عبد الناصر.

يعبر الردع الاسرائيلي للتدخل السوري أو للإنتصار الفلسطيني في أزمة 1970 في الاردن، عن نموذج للخدمات الاستراتيجية التى يمكن "لإسرائيل" تقديمها للولايات المتحدة . و كان ذلك بمنزلة الدليل الحاسم على قدرة إسرائيل على اداء الدور الاقليمي الذي تطلبه منها الولايات المتحدة، وقد حاول كيسنجر التخفيف من الأذى المحتمل الناجم عن الاعمال الاسرائيلية ، إلا انه بدلاً من ذلك عبر عن إيمانه بالاهمية الاستراتيجية لاسرائيل من خلال رفع التوصية التالية :

ضمان الردع الاسرائيلي ، و تزويدها بالأسلحة على المدى الطويل ، و التعهد بعدم اجبارها على الخضوع لتسوية لا تلرضيها ، و جعل مساعي روجر المتواصلة "عقيمة" و تقليصها حتى تقتصر على ترتيبات جزئية.

بعد غزو لبنان، إنتقلت إسرائيل إلى تأكيد موقعها كالشريك الإستراتيجي و تحسين علاقاتها مع حلفائها وحلفاء الولايات المتحدة في أفريقيا واميركا الاتينية. وكتجديد للعلاقات المؤسسة برعاية وكالة الاستخبارات المركزية خلال الستينات، زار وزير الخارجية اسحق شامير الجنرال Mobutu في زائير حيث أعلمه أنه بالإضافة إلى الدعم العسكري والتقني، ستساعد إسرائيل على تحسين صورة زائير عبر المنظمات اليهودية العاملة في الولايات المتحدة، نظراً إلى الصورة السلبية المأخوذة عنها كنموذج للفساد والوحشية والدكتاتورية.

كما ساعدت إسرائيل الولايات المتحدة في إختراق أفريقيا السوداء عبر مساعدات إستخباراتية وكالة الاستخبارات المركزية سرية لدعم (هيلا سيلاسي) Haile Selassie في آثيوبيا، Idimain (ايديمين) في أوغندا ، Mobutu (موبوتو) في زائير و Bokassa (بوكسسا) في الجمهورية الوسطى الأفريقية وغيرهم في أوقات متنوعة، إضافة إلى تطويق الحظر على

[78]مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي،م.س ، ص:80.

المساعدات لروديسيا وأفريقيا الجنوبية، ناهيك عن تقديم الدعم العسكري والتكنولوجي والتقني لوكلاء الولايات المتحدة في أميركا الوسطى[79].

كما أن التحالف الواضح بين إسرائيل، أفريقيا الجنوبية، تايوان والدكتاتوريات العسكرية في أميركا الجنوبية قد أثبت فاعليته في خدمة الولايات المتحدة.

خلال السنوات 1978 حتى 1982، تلقت إسرائيل حوالي 48% من المساعدات العسكرية الأميركية و 35% من المساعدات الإقتصادية الأميركية في العام 1983، طلبت إدارة ريغان تخصيص 2,5 بليون دولار لإسرائيل من إجمالي موازنة المساعدات المقدرة بـ 8,1 بليون دولار من ضمنها 500 مليون دولار إجمالي الهبات و 1,2 بليون دولار قروض بفائدة مخفضة.

زد على ذلك الأسلوب المنتظم للإعفاء من الديون، بيع صفقات الأسلحة بأسعار معتدلة، وغيرها من الآليات كمساهمات الضرائب القابلة للحسم والإعفاءات الجمركية على صعيد أخر، فقد طالب أحد أعضاء مجلس الشيوخ، الديمقراطي الليبرالي (آلان كرينستون) Alan Cranston بتعديل فاتورة المساعدات الخارجية الأميركية بهدف جعل المساعدات الإقتصادية لإسرائيل لا تتجاوز كمية الديون التي تعيد إسرائيل دفعها للولايات المتحدة ويهدف هذا الإلتزام إلى تغطية كل ديون إسرائيل الحالية والمستقبلية.

- من حيث النظرية هناك قيود على إستخدام المساعدات الأميركية (على سبيل المثال لا يجوز إستخدام القنابل العنقودية إلا في حال الدفاع عن النفس) إلا أن الجهود توصلت للحد من تلك القيود على الرغم من أن الإستخدام غير المشروع للأسلحة قد أثار موجه من التوبيخ أو التأنيب الرسمي لإسرائيل أو قطع الشحنات حيث تغير النتائج أغضب الرأي العام.
- أما بالنسبة للحظر المفروض على إستخدام التمويل الأميركي في دعم الإستيطان ومشاريع التنمية التي تعتبرها الولايات المتحدة غير قانونية أو معيقة للسلام (بما يتجاوز حدود 1967) فهي لم تطبق أبداً[80].

أن المساعدات الأميركية المقدمة لإسرائيل وإن باتت معرضة لإنتقاد الرأي العام إلا أنها لا زالت محصنة ضد التقليص من حجمها وهو المبدأ الذي حكم المساعدات الخارجية الأميركية بشكل عام مؤخراً، فهي فضيحة حقيقة إذا إستثنينا المصالح الإسرائيلية والأميركية في الشرق الأوسط.

---

[79]William Quandt, Peace Process, American Diplomacy and The Arab – Israeli Conflict , Since 1967, Brookings Institution Press, Washington. DC, 2001, P: 23.

[80]Neill Lochery, The Difficult Road to Peace, Natanyahu, Israel and the Middle East Peace Process,P:106

لقد أوردت الصحافة البريطانية خبراً عن تقديم 15 مضاد لقاذفات القنابل وهي (من الأنظمة الأكثر تعقيداً في العالم) إلى إسرائيل. لقد مرت هذه الصفقة بسهولة في الكونغرس دون إعتراض المشرعين ودون تعليق من الصحافة، علماً أنها المرة الأولى التي يتم فيها تقديم تجهيزات عسكرية عالية الأداء دون قيود لدولة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية[81].

وهذا ما يؤكد على الرغبة الأميركية بتعزيز القدرات العسكرية الإسرائيلية لتمكينها من ضرب مواقع خطرة بعيده عن حدودها في إيران، العراق، الجزائر، وليبيا على سبيل المثال، فكأن الولايات المتحدة تعيد تنصيب إسرائيل كالشرطي المحلي بالوكالة وهو الدور المفترض أنهاؤه بعد زوال الخطر الشيوعي عن الشرق الأوسط، وهو لم يكن أبداً التهديد الحقيقي كما تمت الإشاعة بشأنه.

والآن، تعد إسرائيل الجزء الحيوي من القاعدة الأميركية ونظامها لقوات الإنتشار السريع التي تحيط بالإقاليم الشرق أوسطية النفطية.

نستطيع تأكيد الإقتراح القائل بأن تطور العلاقة الأميركية الإسرائيلية يحدده مبدئياً الدور المتغير الذي تلعبه إسرائيل في إطار الرؤية الأميركية المتغيرة للمصالح السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط.

لقد إمتدت خدمات إسرائيل من الشرق الأوسط، أفريقيا وأميركا اللاتنية إلى آسيا أيضاً، حين زودت أندونيسيا بالطائرات الأميركية بعد نفاذ أسلحتها في مجزرة تيموريس بإعتبار أن إدارة حقوق الإنسان الأميركية عجزت عن القيام بذلك علناً خوفاً من إتهام الصحافة بتورطها في هذه المذبحة، علماً أنها بذلت جهدها لتزويد السلاح بغية إكمال المهمة التي كانت تريدها.
تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن العالم الخامس – إسرائيل، أفريقيا الجنوبية، تايوان كتحالف جديد للدول المتقدمة تكنولوجياً المنخرطة في تطوير الأسلحة المتطورة بما فيها الأسلحة النووية والصواريخ وغيرها.

لقد وسعت إسرائيل مهمات التدريب العسكرية ودورها كمزود رئيسي للسلاح لدول أميركا الوسطى. كتب (ليزلي غيلب) Leslie Gelb، "مساعد وزير الدفاع الامريكي في إدارة كارتر" منكراً التواجد الإسرائيلي في أميركا الوسطى كشريك في المواجهة الشرق – غرب أو كمحرض للحركات

[81]Naom Chomsky , Fateful Triangle, The United States, Israel , and the Palestinians, P:540

الثورية أو المكائد الإنقلابية بالنيابة عن التدخل الأميركي المباشر نظراً لإنتهاكات الحقوق المدنية هناك.

ففي حديث للرئيس السابق للإستخبارات العسكرية الإسرائيلية: شلومو غازيت:

لم تتغير مهمة إسرائيل أبداً بل إزدادت أهميتها الجوهرية. فموقعها في قلب الشرق الأوسط بين العرب المسلمين يتيح لها حراسة الإستقرار في الأنظمة المحيطة والحفاظ على إعتدالها ومنع أو إحباط النزعات الراديكالية وقمع تمدد حركات التعصب الديني[82].

لقد تأكد دور إسرائيل التابع في خدمة الأجندة الأميركية في عدة نقاط، كالخدمات الثانوية التي قدمتها للإدارة الأميركية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، لا سيما في هذه الأخير حيث يحظر على الولايات المتحدة تقديم الدعم المباشر للمقاتلين والثوار بسبب المعارضة الشعبية وتشريع الكونغرس المتعلق بحقوق الإنسان الذي عكس الموقف الشعبي العام[83].

اما داخل الولايات المتحدة فلقد مُنحت إسرائيل حصانة فريدة في مواجهة الإنتقاد في المجالات الأكاديمية أو الإعلامية، وبالتماهي مع دورها الفريد في الإستفادة من الدعم الأميركي.
هناك أمثلة عديدة على هذه الحصانة: الهجمات الإرهابية الإسرائيلية على العديد من المنشأت العامة المصرية والمرافق الأميركية في مصر، والهجوم على سفينة U.S. Liberty بالصواريخ والطائرات وغيرها من الأسلحة مخلفاً 34 قتيل من البحارة و75 جريح في أحدى أكثر الحوادث البحرية الدموية في القرن العشرين[84].

هذا عن المصالح التى تربط الولايات المتحدة بإسرائيل و عن اهمية الدور الذي تلعبه إسرائيل في سبيل تأمين مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط و في العالم ، و لكن السؤال هنا هو هل لإسرائيل دور في صناعة السياسة الامريكية ؟ نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه و نظراً للتواجد اليهودي القوى فيها و المعبر عنه من خلال جماعة الضغط الداعمة لإسرائيل، و أهمها اللوبي المؤيد لإسرائيل .

ترجع الجذور التاريخية لظهور اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة إلي سنوات ما بين حربي عام 1918 - 1939 والهجوم النازي بزعامة هتلر علي اليهود، وهو ما دفع مئات

[82]Naom Chomsky, Fateful Triangle, The United States, Israel, and the Palestinians.P:533-534.

[83]Naom Chomsky , Middle East Illusions, p:146
[84]William Quandt, Peace Process, American Diplomacy and The Arab – Israeli Conflict, P: 35.

الآلاف من اليهود للانخراط في الحركة الصهيونية العالمية وبحدود عام 1948 كان عدد الصهاينة الأمريكيين حوالي مليون صهيوني، أي خمس عدد اليهود المستقرين في الولايات المتحدة، ومع قيام دولة إسرائيل في آيار/ مايو عام 1948 احتاجت إسرائيل ثلاث عناوين من اليهود الأمريكيين :

1-التبرع ماليا للدولة اليهودية الناشئة .
2-استعمال نفوذهم السياسي في الولايات المتحدة لدعم إسرائيل .
3-الهجرة والعيش في إسرائيل .
وقد فضل غالبية اليهود الأمريكيين البقاء في أمريكا ودعم إسرائيل ماديا وسياسيا .

وفي عام 1954 ظهر أول لوبي صهيوني في الولايات المتحدة تحت مسمى : مجلس الشؤون العامة الصهيوني - الأمريكي، وكان هدفه تعميق العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وموازنة التأثير الملموس لمجموعة المستعربين في وزارة الخارجية الأمريكية .

وفي العقدين الأولين من وجود إسرائيل، وبالرغم من ضغط اللوبي الصهيوني، فإن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية كانت مقتصرة على الاعتراف المعنوي والسياسي وبعض المساعدات المالية المتواضعة ولم يكن للوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل تأثير كبير على صناع السياسة الأمريكية، وهذا يرجع لاعتبارات عديدة منها :

1- وجود مصالح أمريكية كبيرة مع الدول العربية، وخاصة الخليجية الغنية بالنفط لضمان تدفق النفط للولايات المتحدة، وقد رأى صناع السياسة الأمريكية أن تحالفًا وثيقًا مع إسرائيل قد يخرب العلاقات الأمريكية مع الوطن العربي والعالم الإسلامي، وقد يدفع الدول العربية لإقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي .

2- خشية وزارة الدفاع الأمريكية من أن أية حرب عربية - إسرائيلية يمكن أن تورط الاتحاد السوفيتي لمساندة الدول العربية، ومن ثم تعرض السلام العالمي للخطر .

إلا ان دور اللوبي اليهودي قد تطور مع الوقت ، ولكن السؤال هل تطور هذا الدور لمرحلة السيطرة على السياسة الامريكية أم انه إقتصر فقط على التأثير فيها ؟

هناك من يرى ان تصوير نفوذ اللوبي اليهودي على أنه المسيطرعلى السياسة الامريكية أمر مبالغ فيه ،فالقول بأن اللوبي الاسرائيلي مسؤول بدرجة كبيرة عن اجتياح الولايات المتحدة في العراق فيه افتراض انه ليس هناك اعتبار للقادة المنتخبين ووجهات نظرهم حول ما يجري في انحاء العالم ،

اولم يقع من احداث غير اعتيادية ، مثل احداث 11 ايلول /2001 ، لقد كان آل غور من اشد المعارضين للحرب على العراق طوال عامي 2004/2003 ، مع انه من المعروف عن آل غور أنه طوال حياته السياسية زعيماً مقرباً من اللوبي الصهيوني أكثر من جورج بوش الابن نفسه[85].

و الحقيقة انه لا اللوبي اليهودي و لا المحافظون الجدد وحدهم من اقنعو بوش الإبن بالذهاب الى العراق، بل دفعته ايضاً الى ذلك مصالح الولايات المتحدة في ضرب النظام في العراق تمهيداً لإشعال النزاعات بين مكوناته وصولاً الى تقسيمه و تقسيم محيطه.

كما انه ليس اللوبي الاسرائيلي هو من يدفع الولايات المتحدة لمواجهة ايران ، تماماً كما انه ليس من يقود السياسة الامريكية في هذا المجال، فإن امتلاك ايران للسلاح النووي سوف يحفز طموح دول اخرى في المنطقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، علماً ان اي حسابات خاطئة في هذا المجال سوف تؤدي الى امكانية استعار حرب نووية في الشرق الاوسط، أضف الى ذلك ان امتلاك ايران للسلاح النووي قد يؤثر تأثيراً خطيراً على نظام الحد من انتشار السلاح النووي .

و الواقع ان الامور لا تسير كما يشتهى اللوبي الاسرائيلي ، فقد فشل اللوبي في تعطيل عدة صفقات سلاح كبيرة مع الدول االعربية ، وفشل في اقناع الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل ابيب الى القدس ، تماماً كما فشل في منع ادارة كلنتون من بلورة اقتراح للتوصل الى تسوية سلمية يقضي بتقسيم القدس ، ولم يحدث ابداً خلال قيادتي "نقلاً عن دنيس روس" للفريق الامريكي الى مفاوضات السلام في الشرق الاوسط ان اتخذنا خطوة او تراجعنا عن اخرى لأن اللوبي الاسرائيلي يريد ذلك . ولكن هذا لا يعني ان اللوبي اللاسرائيلي وغيره ليس لهم نفوذ ، بل لهم ، و لكنهم لا يشوهون السياسة الامريكية و لا يضعيفون مصالحها ، لطالما كان الرؤساء الامريكيون جمهوريون او ديمقراطيون على قناعة تامة بضرورة وجود علاقة مميزة مع اسرائيل ، لأن القيم لها حساباتها في السياسة الخاريجية ، وصناع القرار يوقنون ذلك تماماً[86].

إن التركيز على تأثير اللوبي الاسرائيلي على السياسة الامريكية مبالغ فيه كثيراً، فهو يظهر السياسين الامريكين انهم عاجزون عن فهم المصالح القومية لبلادهم ، أو عديمون الولاء لدرجة انهم يستسيغون بيع المصالح القومية لبلادهم لأي جماعة ضغط من اجل ضمان بقائهم السياسي. صحيح ان المشاعر والواقعية هي التى تقف خلف التزامات المولايات المتحدة اتجاه اسرائيل ، و لكن للبلدين ايضاً مصالح و اعتبارات مشتركة تحميها الواقعية السياسية .

[85] Ilan Kass & Brad O'Neil , The Deadly Embrace : The Impact of Israeli and Palestinian Rejectionis On the Peace process, New Orleans press, 1996, P:

[86]Dennis Ross The Mind-Set Matters:Foreign Policy Is Shaped by Leaders and Events, Not Lobbies,Foreign Policy,July/August 2006,http://www.washingtoninstitute.org/

لم يكن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون صديقاً لليهود ، و لكنه وقف مع اسرائيل خلال حرب العبور عام 1973 ليس من اجل حمايتها من الاجتياح السوفياتي بل خدمة للمصالح القومية الامريكية .

لم تكن إسرائيل أكثر من بيدق في لعبة نكسون الكبرى المتمثلة بالحرب الباردة ، و بفضل الشحنات العسكرية الامريكية لإسرائيل استطاعت الولايات المتحدة كسر التحالف السوفياتي المصري ، واستطاعت في النهاية تفكيك سيطرة الاتحاد السوفياتي على المنطقة . بعد عقدين من الزمن ، يصرح الرئيس الامريكي جورج بوش الاب ان آلاف اللوبيات و الاغلب معظمها يهودي تحارب سياسته ، ولكنها لم تمنعه من جر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير الى مؤتمر السلام في مدريد على خلاف ارادته. و لم يستطع اللوبي الاسرائيلي ان يمنع الرئيس رونالد ريغان من النأي بنفسه عن اسرائيل من خلال الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما انه لم يستطع ثني بيل كلنتون عن عرض سيادة غير مشروطة للفلسطينين على "جبل الهيكل" أقدس المشاهد الإسرائيلية.

و لا يمكن بإي حال اتهام اللوبي الاسرائيلي وحده انه وراء احتلال الولايات المتحدة للعراق ، ففي ذلك مصلحة للولايات المتحدة فيما خص مشروعها الجديد ، صحيح ان اسرائيل استفادة من هذا الاحتلال، الا ان ايران قد استفادت اكثر ، فهل يمكن ان نتهم ايران على انها هي التى حرضت الولايات المتحدة لاحتلال العراق[87] ؟

لا شك ان اللوبي الاسرائيلي فعال ، و لكن هناك فرق بين مؤثر لدى الإدارة الامريكية تأييداً لسياسة معينة، و بين صناعة هذه السياسة .

ثانياً :العلاقات الامريكية الفلسطينية

أتاحت حرب أكتوبر 1973 فرصة لواشنطن لحل الصراع العربي الإسرائيلي أو لكبحه على الأقل. ومنذ أن تولى الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر منصبيهما في كانون الثاني/يناير سنة 1969، انصب تركيزهما على حرب فيتنام .

وفي الوقت نفسه، أطلق وزير الخارجية وليام روجرز مسعى لحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967 مقابل السلام مع جيرانها العرب .

[87]The complex truth : Hijacking America’s Middle East Policy is Not so Easy Shlomo Ben-Ami, wordpress.com

وقد سعى نيكسون وكيسنجر بجد لتقويض جهود روجرز، واختارا الانصياع لقوة إسرائيل العسكرية وتجاهلا المقترحات التي تقدم بها الرئيس المصري أنور السادات ،وفي خضم فضيحة ووترغيت، اندلعت حرب أكتوبر 1973 وكادت أن تسفر عن مواجهة بين القوى العظمى .

وتسبب الدعم الأمريكي الصريح لإسرائيل في حظرٍ نفطي فرضته الدول العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على الولايات المتحدة الاميركية لمدة ستة أشهر، وبفعل هذه العوامل مجتمعةً، اضطُر كيسنجر – الذي كان يشغل حينها منصبَ وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي – إلى المشاركة في جهود الوساطة .

ولأن نيكسون كان منشغلًا بفضيحة ووترغيت، تمتع كيسنجر باستقلالية غير معهودة في الشؤون الخارجية، وعَمِل من أجل عقد مؤتمر سلام متعدد الأطراف في جنيف بمشاركة القوى العظمى ، وكان السؤال المطروح حول ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ستُدعى لحضور المؤتمر .

خشيت منظمة التحرير الفلسطينية من تهميشها في أي اتفاق شامل. وعلى وجه الخصوص، كانت قيادة المنظمة قلقةً من أن يستعيد العاهل الأردني الملك حسين الضفة الغربية ،وكما السادات، آمنَ رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات (أبو عمار) بأن الولايات المتحدة كانت المفتاح للحصول على تنازلات إسرائيلية والتوصل لحل نهائي، وأخذ عرفات يسعى لإقامة علاقات بواشنطن سرًا وعلانية .

أفاد ويليام بوفوم، السفير الأميركي في لبنان، بوجود "زيادة حادة في المؤشرات التي تدل على أن قيادة فتح آخذةٌ في تحري إمكانيات الاتصال المباشر" بالمسؤولين الأمريكيين ،وقد تزامنت هذه المساعي مع "محاولات حذرة" على جانب عرفات ونائبه صلاح خلف (أبو إياد) لإظهار استعدادهما لحضور مؤتمر جنيف .

وفي الوقت نفسه، أوضح بوفوم بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت مضطرةً إلى "تهدئة المخاوف في صفوف الفدائيين" على أن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تعني "التخلي عن" أهداف المنظمة بعيدة المدى "أو خيانتها ."

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر1973، انعقد مؤتمر جنيف دون مشاركة سوريا – ولم توجَّه الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

ورغم أن الاجتماع الأولي لم يُسفر عن أي نتائج ذات قيمة، فإن عرفات واصل التلميح علنًا في خطبه ومقابلاته إلى موقف المنظمة المستَجِد واستعدادها لحضور مؤتمرات مقبلة [88].

وتعززت هذه الإشارات من وراء الكواليس بواسطة شخصيات فلسطينية بارزة خوّلها أبو عمار

[88] حمزة عبد الحميد الصمادي، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006)، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص: 57.

بالتحدث إلى المسؤولين الأمريكيين ، وفي الوقت نفسه، واصلت مختلف فصائل منظمة التحرير - بما فيها حركة فتح - عملياتها ضد أهداف إسرائيلية عسكرية ومدنية، ممّا قوّض في الغالب الصورةَ المعتدلة التي سعت القيادة لإظهارها .

وعلى مدار العامين اللاحقين، قادت مفاتحات منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد القادة العرب بعض الدبلوماسيين وصُناع السياسة الأمريكيين للدعوة إلى فتح قنوات اتصال رسمية مع المنظمة .

وقد حاول روبرت هوتون، القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية ببيروت، أن يبيّن الفروع المختلفة لمنظمة التحرير في برقيةٍ أرسلها في شباط/فبراير 1974 إلى كيسنجر، حيث اعتبر عرفات وخلف من "المعتدلين"، معللًا ذلك بوجهتي نظرهما بشأن التوصل إلى تسويةٍ نهائيةٍ مع إسرائيل والتي كانت "نسبياً أكثرَ واقعيةً وإيجابيةً من وجهات نظر معاونيهما المتشددين والكثيرين من أتباعهما [89].

اما عن التعاون الأمني بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ،فقد تقاسَمَ علي حسن سلامة (أبو حسن) قائد القوة 17 – وحدة الحرس الشخصي لعرفات - معلومات استخباراتية مع روبرت أميس من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وكان سلامة يتصرف بناءً على أوامر من أبو عمار. وكقناة اتصال استخباراتي، لم تُعتبر هذه العلاقة خاضعةً لمذكرة تفاهم كيسنجر مع إسرائيل.

وُلِدت العلاقة بين سلامة وأميس من رحم مساعي عرفات من أجل العمل مع الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1973، أرسل كيسنجر الجنرال فيرنون والترز، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، إلى الرباط للالتقاء بمسؤول رفيع المستوى من منظمة التحرير الفلسطينية. ولاحقًا كتبَ كيسنجر أن التعليمات كانت تقتضي من والترز الاستماع فقط واكتساب "رؤية واضحة قدر ما أمكن لتفكير الفلسطينيين"– وليس تقديم المقترحات. وكان من مهام والترز أيضًا أن يجدد التزام الولايات المتحدة لنظام الملك حسين، ويؤكد على أنها سوف "تعارض أي تهديد لبقاء إسرائيل وأي تحدٍ لشرعيتها." وبالإضافة إلى ذلك، هدّدت واشنطن بأنها ستعارض منظمة التحرير بقوة إنْ كانت مسؤولةً عن هجمات أخرى ضد الأميركيين. وصرّحَ كيسنجر بوجود اجتماع إضافي واحد فقط في آذار/مارس 1974. ورغم عدم إقامة أي علاقة رسمية، ادعى كيسنجر بأن الاجتماع بمنظمة التحرير حال دون وقوع "اعتداءات متطرفة على عملية السلام في وقت مبكر،" وأنهى هجمات فتح على الأمريكيين. "وخلاف ذلك فإن الاجتماع لم يُسفر عن نتائج دائمة،" بحسب كيسنجر. غير أن هذا الزعم لم يكن صحيحًا إلا جزئيًا.

التقى سلامة وأميس في فندق والدورف أستوريا في نيويورك إبان زيارة عرفات لمقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وكان هدفهما التوصل إلى اتفاق مفاده: إذا توقفت منظمة التحرير الفلسطينية (أو حركة فتح على الأقل) عن مهاجمة المسؤولين الأمريكيين، فإن واشنطن ستعترف "بالحقوق المشروعة للفلسطينيين." وهذا كان أقل ممّا أمِلته منظمة التحرير. ومع ذلك، استمرت

[89] حمزة عبد الحميد الصمادي، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006)، مصدر نفسه ، ص:61.

اتفاقية تبادل المعلومات الاستخباراتية حتى بعد مقتل سلامة ولا يبدو أنها توقفت إلا عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982[90].

ولكن حتى قبل إبرام الاتفاقية مع أميس، كان سلامة يزوّد الولايات المتحدة بمعلومات تفيد الطرفين. ففي اجتماع مع مسؤولين في السفارة من أجل التخطيط لزيارة عرفات للأمم المتحدة، أخبرهم سلامة أن مؤامرةً لاغتيال الملك حسين في مؤتمر القمة العربية لعام 1974 قد أُحبطت وأنها قد تكون من تنظيم أبو إياد بدعمٍ من الرئيس الليبي مُعمر القذافي. وقال إن القذافي "يُفسد كل مَن يمسُّه مِنّا." وطمأن أبو حسن مسؤولي السفارة بأن الجبهة الشعبية لن تنفذ أي عمليات في نيويورك أو في أماكن أخرى من أجل عدم تشويه منظمة التحرير أثناء ظهور عرفات في الأمم المتحدة.

حظيت منظمة التحرير الفلسطينية، بسبب تصاعد الحرب الأهلية في لبنان، بفرصةٍ أخرى لإثبات قيمتها لواشنطن. وبالرغم من أن كيسنجر كان ملزَمًا بمذكرة التفاهم مع إسرائيل، فإنه أوضح للرئيس فورد بأنه لا يوجد "أي التزام تجاه إسرائيل بعدم التحدث إلى منظمة التحرير الفلسطينية حصرًا حول الوضع في لبنان." وقد وفرت فتح حماية للسفارة الأميركية والمساكن الخاصة بالمسؤولين الأمريكيين. وفي منتصف شهر حزيران/يونيو، أدى القتال المتصاعد واغتيال السفير الأمريكي الجديد في لبنان، فرانسيس ميلوي، إلى اتخاذ القرار بإخلاء السفارة. وأفادت التقارير بأن سلامة أشرف على عملية الإجلاء.

وفي مؤتمر صحفي للبيت الأبيض، سأل الصحفيون الرئيس فورد عن دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية الإجلاء. وفي معرض رده، أشار فورد إلى تعاون المنظمة في إجلاء أمريكيين وآخرين "دون وقوع أي حادث على الإطلاق، وبعد ذلك بيومين، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، قد اقتبست من رسالة شكر وجهها كيسنجر إلى "القيادة الفلسطينية" وطبعت أيضًا رد منظمة التحرير الفلسطينية.

لم تتمخض المساعدة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية في إجلاء السفارة عن أي منفعة فورية. ورغم أن مبعوث الرئيس فورد في لبنان، تالكوت سيلي، دعا إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كوسيلةٍ لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فإن كيسنجر ودبلوماسيين أمريكيين في المنطقة لم يكونوا مقتنعين. وفي الوقت نفسه، ساء وضع الفلسطينيين في لبنان بشدة حيث سقط في مخيمي جسر الباشا وتل الزعتر للاجئين ضحايا مدنيون كُثُر وارتُكبت فيهم فظائع على يد ميليشيا الكتائب وحلفائها.

وبعد الإجلاء، علّق كيسنجر إجراء المزيد من المفاوضات إلى حين انتهاء الانتخابات الرئاسية. وفي اجتماعٍ له بسفراء الولايات المتحدة في الدول العربية المختلفة، أوضح كيسنجر أنه

[90] اسامة خليل ، جذور أوسلو: كيسنجر، منظمة التحرير الفلسطينية، وعملية السلام ،الشبكة ، شبكة السياسة الفلسطينية ، http://al-shabaka.org/

"أي شيء بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية سوف يورطنا مع اليهود وهذا ينمُّ عن أقصى درجات اللامسؤولية." فقد كان يعتقد أنّ أي جدلٍ لن يُفيد سوى الحزب الديمقراطي[91].

وحث مشاركون عدة، ولا سيما هيرمان ايلتس سفير الولايات المتحدة لدى مصر، كيسنجر على التحرك قبل انتهاء العام وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. ولكن موقف كيسنجر لم يتأثر. وقال، مصارحًا ومشيرًا إلى التوترات التي برزت مع إسرائيل أثناء مفاوضات سيناء الثانية في العام السابق، إن "التسوية الآن أمرٌ مستحيل." ورفض كيسنجر أيضًا اقتراحًا بأن يزور نائب الرئيس نيلسون روكفلر المنطقة قبل الانتخابات لإظهار الدعم لاستمرار المفاوضات، حيث أوضح أن "نائب الرئيس يقلل تمامًا من شأن ما ينطويه تحدي اللوبيات،" وأضاف أن اللوبي "لا يخوض معك في المسألة المطروحة وحسب، بل يضطرك للخوض في عشرة مسائل أخرى - مصداقيتك، وكل شيء. سوف نضطر للقيام بذلك العام المقبل.

ومع ذلك، لم تكن الضغوط التي مارسها اللوبي المؤيد لإسرائيل والقيود التي تفرضها السياسة الانتخابية الأمريكية العائقَ الوحيد الذي يحول دون إقامة علاقات بمنظمة التحرير الفلسطينية. فبعد ذلك بشهرين، بيَّن كيسنجر خطته لضم المنظمة في نهاية المطاف إلى محادثات السلام، حيث كانت واشنطن ستدفع باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة بعد الانتخابات. ولم تكن منظمة التحرير ستُدعى إلا بعد إحراز تقدم مع مصر والأردن وسوريا. وقال كيسنجر "نحن نحتاج أولًا لوضعهم تحت السيطرة، ولا نُدخِلهم في العملية إلا في نهايتها." وأضاف: "نحن لا نستطيع أن نلبي الحد الأدنى من مطالب منظمة التحرير الفلسطينية، فلماذا نتحدث معهم." واعترف كيسنجر بأن واشنطن ستضطر في نهاية المطاف إلى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية "ولكن مع إبقائها متخلفةً عن الحكومات العربية بخطوتين." وأوضح بأن "الاعتراف سيأتي في النهاية بعد إرضاء الحكومات العربية." وباختصار، خطّط كيسنجر لفرض اتفاق على منظمة التحرير الفلسطينية[92].

إلا أن عرفات لم يكن على علمٍ بخطط كيسنجر لِما بعد الانتخابات. وسعى مجددًا في أيلول/سبتمبر لإقامة علاقات بواشنطن. وحينها أخبر مدير وكالة الاستخبارات المركزية، والرئيس المستقبلي، جورج هربرت واكر بوش كيسنجر أن عرفات يريد "فتح قناةٍ سريةٍ تمامًا 'قبل الحوار'" مع الولايات المتحدة. وأفاد بوش بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد يئست بسبب القتال مع سوريا، وأن المنظمة "كانت أكثر استعدادًا بكثير من ذي قبل لتقديم التنازلات." وقد غدت منظمة التحرير حذرةً من الحكومات العربية المختلفة التي كانت تحاول استخدامها خدمةً لأهدافها أو تعمل كوسيط غير صادق بين المنظمة وواشنطن. وأشار بوش إلى "أن عرفات يضع المفاوضات السياسية مع الولايات المتحدة نصب عينيه، إذا كان بالإمكان ترتيبها." غير أن تلك المفاوضات لم تجر إلا بعد مرور ما يزيد على عشر سنوات، ولم ترقَ إطلاقًا لتوقعات عرفات أو رغباته[93].

---

[91] اسامة خليل ، جذور أوسلو: كيسنجر، منظمة التحرير الفلسطينية، م.س ، http://al-shabaka.org/

[92] Dr. Hanan Ashrawi, The U.S Role in the Middle East Peace Process.

[93] نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، ط1، عمَّان، الأهلية لنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م).هنيه، أكرم، أوراق كامب ديفيد، رام الله، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 2000.

تبنت الولايات المتحدة، عملياً، موقفاً مفاده أن اتفاق إسرائيل مع منظمة التحرير على التفاوض يخرج الصراع فعلياً من تلك الساحات التي كان الفلسطينيون يتمتعون فيها بقدر من إثبات الوجود بنظر الرأي العام الدولي ومبادئ القانون. إن هذا الموقف يحوّل ضرورة المفاوضات المباشرة إلى أمر يقتصر فقط على طرفيها. وبحرمان المواقف الفلسطينية من أي تأييد خطابي، حتى تلك المواقف المتأصلة في تاريخ الأمم المتحدة، تكون الولايات المتحدة قد حمت إسرائيل سياسياً من أية مساءلة عن مساعيها المفضوحة الرامية إلى التقرير المسبق لنتيجة المفاوضات على الوضع النهائي. كان الخداع الكامن في موقف الولايات المتحدة ظاهراً بشكل لا خجل فيه في أجوبة روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية، عن أسئلة لي هاملتون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، في تشرين الأول/أكتوبر 1994. فقد سئل بلليترو: هل يكون بناء المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية ربما نوعاً من الأعمال من جانب واحد من شأنها أن تؤثر سلباً في مفاوضات الوضع النهائي، فأجاب مقراً بأنها "قد تحد من ذلك" ولكن الإدارة "لم تتوصل بعد إلى قرار" بأنها تؤثر سلباً، كما أن هذا الموضوع "لم يكن مطروحاً للبحث الفعلي في مداولاتنا الأخيرة"[94].

إن الجزء الجديد في المعادلة السياسية منذ أوسلو هو أن ياسر عرفات أصبح من الناحية الفعلية جزءاً من الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة. لقد جرى تهميش منظمة التحرير عملياً، وصارت السلطة الوطنية الفلسطينية التي يسيطر عليها عرفات تعمل، بدلاً من المنظمة، بصفتها "الممثل الواقعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، على حد تعبير غراهام أشر[95]. كما ضغطت إدارة كلينتون، بشيء من النجاح، على عرفات لكي يضع قضية "الإرهاب" على رأس جدول أعماله. ويستشهد ناشطو حقوق الإنسان من الفلسطينيين، مثل راجي صوراني في غزة، بتأييد آل غور، نائب الرئيس الأمريكي، في آذار/مارس 1995 لـ "محاكم أمن الدولة" التي أنشأتها السلطة الوطنية الفلسطينية، برهاناً على دعم الولايات المتحدة شكل الحكم الاستبدادي الذي يسير عليه عرفات[96].

إن الطرف الفلسطيني لم يعمل على تطوير العلاقة من علاقة شخصية إلى علاقة مؤسسية، ولم يتمكن من إلغاء قوانين الكونغرس التي تعتبر منظمة التحرير إرهابية. كل ستة شهور يقدم الرئيس تقريراً للكونغرس حول "الشرق الأوسط" ويتحدث عن العلاقة مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، دون أن يتقدم بطلب إلغاء القانون، تماماً كما يفعل في موضوع نقل السفارة الأمريكية للقدس، حيث يقدم كتاباً كل ستة شهور يطالب بالإرجاء. لعل الكثيرين لا يعرفون أنه رغم الزيارات المتواصلة على أعلى المستويات مع الرئيس كلينتون نفسه، إلا أن أي عضو قيادي في المنظمة يريد زيارة أمريكا، عليه أن يحصل على استثناء ليأخذ الفيزا المطلوبة.

استناداً لما سبق يتبين لنا الأهمية الإستراتجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة و عمق العلاقات التى تربط كلا الطرفين،فالولايات المتحدة لا تستطيع ان تستغني عن اسرائيل كحليف إستراتيجي في

[94]-Journal of Palestine Studies, vol. 24, no.2 (1995), p. 155.
[95]-Middle East International (25 August 1995).
[96]-Center for Policy Analysis on Palestine in Washington, D.C., 27 June 1995.

المنطقة قادر على تقديم الخدمات لها في المنطقة و خارجها، في الوقت الذي تبدو فيه العلاقة بين الولايات المتحدة و الجانب الفلسطيني على أنها علاقة ظرفية تخضع لمبدأ التجديد "عند الرغبة " رغبة الولايات المتحدة طبعاً وليس لها أي اهمية استراتجية فهي بالنسبة للولايات المتحدة تقف عند مستوى التكتيك فقط.

المبحث الثالث :صناعة سياسة السلام في الولايات المتحدة

لا نستطيع أن نفهم عملية السلام دون الأخذ بعين الإعتبار المحيط الثقافي الذي تنبع منه، ليس فقط من وجهة نظر المفكرين الغربيين بل من خلال تناول فكر بعض المسؤولين الامريكين الذين كان لهم تأثيرعلى السياسة الامريكية.

أولاً : الخلفية النظرية للسياسة الامريكية للسلام

في أيلول من العام 1975، قام هنري كنسجر بتوقيع مذكرة تفاهم سرية مع إسرائيل تتعهد منظمة التحرير بموجبها الولايات المتحدة أن لا "تعترف ولا تفاوض" مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقوم الأخيرة بالأمور التالية: تعترف "بحق إسرائيل بالوجود" من دون أي مقابل بإعتراف من إسرائيل يحق الفلسطيني "بالوجود" وبأن تقبل منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 و 338. حيث يدعو الأخيرة إلى تطبيق قرار 242 بكل أجزائه وإلى المفاوضات الفورية بين الأطراف للوصول إلى سلام عادل وشامل بين الأطراف فقرار 242 لم يذكر بكل حال من الأحوال "الفلسطيني" كطرف "Party" أو بطريقة أخرى، وأشار فقط إلى "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". وتخلي منظمة التحرير عن "الأرهاب" قد أضيفت إلى الشروط لاحقاً[97].

رغم إنتهاء الحرب الباردة، استمر الموقف الأميركي والإسرائيلي من القانون الدولي دون تغيير، "القوة مقابل الدبلوماسية"، حقوق الإنسان والأمم المتحدة عامة، حتى أن سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، واثناء الجدل القائم حول غزو باناما، أبلغ مجلس الأمن بأن ميثاق الأمم المتحدة يخول الولايات المتحدة لإستعمال القوة حفاظاً ودفاعاً عن مصالحها، دون أن يستدعي هذا التصريح أي تعليق من الحضور.

نظرية الولايات المتحدة حول الحقوق: تنسب الحقوق للأطراف وفق أدوارهم في نظام القوة والنفوذ، فلا شك أن الولايات المتحدة تمتلك حقوقاً أصيلة، بريطانيا أيضاً طالما قامت بدور القائم مقام، الأطراف الإقليمية القائمين بدور الدرك أو الشرطة، الواجهة العربية، كل هؤلاء يتمتعون بالحقوق طالما قاموا بأدوارهم[98]. أما هؤلاء الذين لا يساهمون في خدمة النظام السلطوي هذا فلا يحق لهم الإدعاء بملكية أي حق كالأكراد وقاطني الأحياء الفقيرة في القاهرة والفلسطينيين كونهم يثيرون عدم الإستقرار.

[97]Chaim Herzog , The Lost Element In The Arab – Israeli Peace Process Negotiations , May 2,2003, www.frontpagemag.com
[98]Naom Chomsky, Middle East Illusions, P: 171-172.

ربما يستطيعون لعب دور ما في فترات زمنية معينة ولكن هنا تنتهي حقوقهم كما يؤكد على ذلك تاريخ الأكراد والأوضاع الفلسطينية حالياً، حيث أثارت الورطة الفلسطينية حالة من التمزق في العالم العربي، ما تقاطع مع الأهداف الأميركية. لذلك كان لا بد من تهميشهم إلى حد ما، بما يتركهم لإدارة شؤونهم في إطار استقلال تحت الأشراف الإسرائيلي،تلك الخطة المقترحة في كامب ديفيد تم إعتمادها عند إطلاق عملية السلام في مدريد في خريف العام 1991.

عند إفتتاح مؤتمر مدريد، كتب أحد أهم الصحافيين المراقبين للوضع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، Danny Rubinstein أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقترحان خطة سلام قائمة على إستقلال والفلسطينيون كما هو معتمد في مخيم POW، حيث يُمنح السجناء إستقلالهم في طهي وجباتهم وتنظيم أحداث ثقافية ،والفلسطينين سيُمنحون المزيد من السيطرة المحدودة أصلاً على الخدمات المحلية، حتى أن المؤيدين لقيام إسرائيل الكبرى لم ينادوا أبداً بضم الأراضي المحتلة ما يستلزم من إسرائيل القيام بتأمين الخدمات المقيدة المتوفرة للمواطنين العرب من الدرجة الثانية في إسرائيل وبكلفة مرتفعة.

إن الولايات المتحدة، كما يقول جيوفري آرنسون (Geoffrey Aronson) أحد أكثر خبراء المستوطنات اطلاعاً، أقلعت عن سياستها التاريخية المعارضة للأعمال الانفرادية مثل المستوطنات الإسرائيلية التي تهدف إلى مصادرة الوضع النهائي للقدس. وفعلاً فقد رفض بللترو أن يصف المستوطنات بأنها أعمال انفرادية تضر بالوضع النهائي للقدس"[99]. ثم إن الولايات المتحدة بدأت في أذار/مارس 1993 في إعادة النظر في توسيع المستوطنات التي تجري بشكل أساسي حول القدس وفي ما يسميه الإسرائيليون بالنمو الطبيعي.

وحين عرض قرار مجلس الأمن على التصويت، أصرت مادلين أولبرايت، سفيرة الولايات المتحدة، على أن يتم التصويت على القرار فقرة بعد فقرة، في سابقة لم تعرف من قبل. ثم إنها امتنعت عن التصويت على فقرتين خاصتين بالقدس، وهددت بنقض أي قرار أممي يستخدم مثل هذه اللغة في المستقبل.

تابع الرئيس كلينتون سياسة اللاجئين كما ورثها عن بوش/بيكر، لكنه أمعن في تبني الشروط الإسرائيلية أكثر من أي رئيس سبقه. إن اتفاقيات أوسلو التي صيغت في عهده شكلت نكسة كبيرة، فضلاً عن أن إسرائيل استغلت الجمود الناجم عنها استغلالاً هائلاً لأهدافها الاستراتيجية. بذلك كان أقصى ما يمكن للاجئين الفلسطينيين أن ينالوه من قمة كامب ديفيد (تموز/يوليو 2000)، هو إعادة توطين محسوبة محدودة داخل الكيان الفلسطيني، وليس في ديارهم، أو في ما صار يعرف اليوم بإسرائيل. وهذا حظ عظيم لا ينعم به إلا رقم رمزي محدود من اللاجئين، حظ مقيد بما تقرره

[99]–Geoffrey Aronson, "U.S. Policy Shifts on Settlements", Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol.4, no.6 (November 1994), p.6.

إسرائيل وخاضع لتفسيرها الخاص لـ جمع الشمل العائلي[100].

إن النتيجة الأفضل من وجهة نظر واشنطن، هي الوصول إلى تسوية تحصّن الرؤية الإستراتيجية التقليدية وترفع التفاهمات المستترة غير العلنية إلى مستوى إتفاقية رسمية.

إذا كان تنظيم الإستقلال المحلي سيقمع أو يخمد القضية الفلسطينية فذلك جيد كما أنه من الممكن توسيع الترتيبات الأمنية القائمة بين إسرائيل، تركيا، مصر والولايات المتحدة لتشمل دوراً أخرى تقبل بلعب دور القابع أو الوكيل، لا سيما في غياب أي تدخل سوفياتي محتمل لدعم القوى الرافضة لتلك الترتيبات والأدوار[101].

فالفلسطينيون يحتلون مراتب دنيا في الترتيب الأميركي للاعبين باعتبار أنهم يتدخلون في الخطط للاعبين الأكثر أهمية في المنظور الأميركي كالأميركيين ذوي الإمتيازات واليهود الإسرائيلين. انها الرؤية التي تفرض نفسها على عملية السلام أيضاً.

إن مقاربة الوقائع تذهب أبعد من الأراضي المحتلة، إلى إسرائيل والخط الأخضر حيث التناظر والتماثل مع الوضع في جنوب أفريقيا واضح تماماً. كما تمتد المقاربة لتشمل وضع فلسطيني الشتات لا سيما وأن إدارة كلينتون قد قررت إفراغ القرار 194 المتعلق بحق العودة من مضمونه، ومجرد رفضها التصويت لصالح القرارات المتعلقة باللاجئين يعد فيتو بحد ذاته، ولطالما كان تأييد هذا الحق يقع في إطار النفاق الكلامي ليس أكثر.

لم يكن هناك نية بتنفيذ القرار 194 ولا حتى بتعويض الفلسطينين الذي قدره وزير الخارجية الإسرائيلي بحوالي بليون دولار في العام 1950 أي ما يعادل 6 بليون دولار حسب القيمة الحالية للدولار دون إحتساب الفوائد[102].

بعد حرب 1967، وافقت القوى العظمى على القرار 242 كالإطار الأساسي للتسوية الدبلوماسية، داعية لإنسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة كشرط لتوقيع إتفاقية سلام بين العرب وإسرائيل، ورغم عدم توفر الوثائق حول ذلك القرار في ارشيف وزارة الخارجية الأميركية، فإن الولايات المتحدة فسرته بإنسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967 ولكن وفق بعض التعديلات المتبادلة بين الأطراف وهو الموقف الذي أعلن رسمياً في خطة روجرز عام 1969.

[100] Opcit ,Geoffrey Aronson, P:6.
[101]Naom Chomsky , Fateful Triangle, The United States, Israel , and the Palestinians.P:535.
[102]Naom Chomsky , Fateful Triangle,.P:564

وفق التفسير الأميركي، يدعو القرار 242 إلى الإنسحاب الكامل مقابل السلام الكامل، الأمر الذي رفضة الجانبان العربي والإسرائيلي إلى أن استقروا في خطة Allon عام 1968 والتي خضعت لعدة تعديلات لاحقاً.

اتفاقيات أوسلو أرست الأرضية اللازمة لتطبيق خطة جزئية مع بعض الاختلافات مع تغير الحكومة في إسرائيل بين تحالفات الليكود والعمل.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن القرار 242 لم يتطرق إلى حق الفلسطينين بتقرير المصير، وهي مسألة بالغة الأهمية ولنفهم التصور الأميركي لعملية السلام[103].

وظفت الولايات المتحدة تفسيرها للقرار 242 لتسمح بإنسحاب جزئي لإسرائيل تحدد نسبته بتوافق أميركي – إسرائيلي فقط، بدليل أن الولايات المتحدة بقيت الإداره التنفيذية لقرار الأمم المتحدة المذكور منذ العام 1971.

إنها نقطة تحول هامة في دبلوماسية الشرق الأوسط، حيث أعاقت الولايات المتحدة كل مبادرة دبلوماسية تنطلق من المضمون الحقيقي للقرار 242، في خطة مشتركة مع إسرائيل للعزل الدبلوماسي الكامل.

في أيلول 1993، تم توقيع إعلان المبادئ في واشنطن بما يتضمن المبادئ الأساسية للاستنكاف والرفض الأميركي الإسرائيلي.

أولاً: الوضع المؤقت وارتكازه على قرار الأمم المتحدة 242، أي لا يمنح الكثير للفلسطينيين بدلاً من الارتكاز على القرار 242 وغيرها من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والتي أعاقت الولايات المتحدة تطبيقها منذ أوسط السبعينات بإعتبارها تحفظ حق الفلسطينيين.

ثانياً: حتمية التفسير الأميركي للقرار 242 أي الإنسحاب الإسرائيلي الجزئي والذي تم إعتماده في خطة بيريز – شامير – بيكر لعام 1989. وحيث يعني مصطلح دولة لهم أي كانتونات مبعثرة يمكن تركها للإدارة الفلسطينية المحلية، كما فعلت جنوب أفريقيا حين أسست المستوطنات في أوائل الستينات[104].

بإختصار، تتبع عملية السلام قاعدة عامة: خدمة مصالح مخططيها ومهندسيها، أما مصالح الآخرين فعرضية طفيفة، أما بالنسبة لهؤلاء الذين يجدر عدم أخذهم بعين الإعتبار، منحت عملية السلام للولايات المتحدة وإسرائيل آليات جديدة لتحقيق نصيحة موشي دايان، أحد قادة حزب العمل المتعاطفين مع المأزق الفلسطيني في بداية أيام الاحتلال: على إسرائيل أن تخبر اللاجئين الفلسطينين

[103] William Quandt, Clinton and Arab – Israeli Peace, p: 68.
[104] Opcit, Naom Chomsky, Middle East Illusions, p: 198.

في المقاطعات: عليكم البقاء حيث أنتم ،ومن يرفض عليه الرحيل وسنرى إلى أين ستقودنا هذه العملية[105].

ثانياً : مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة

1- السلطة التنفيذية

وفقًا للمادة الثانية من الدستور الأمريكي فإن الرئيس الأمريكي يمتلك سلطات واسعة وعديدة في الشؤون الخارجية فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير المفاوضين والدبلوماسيين .

إلا أن هذه القوة هي أقل مما يعتقد بعض المراقبين فبالنسبة إلى وليم كوانت الذي تعامل مع هذه المسألة كواحد من فريق مجلس الأمن القومي في السبعينات يقول "أن الفرد يجب أن يعترف، أن النظام الأمريكي يجعل من الصعوبة بمكان على الرئيس الأمريكي أن يعالج قضية مثل القضية الفلسطينية، إن سلطات الرئيس بالسياسة الخارجية هي نظرياً موسعة ولكن في الممارسة هي مقيدة بالحقائق السياسية. وقد أثبتت القضية الفلسطينية أنها موضع خلاف حيث أن معظم الرؤساء متردد بالتعامل معها.

فالرئيس كلنتون كان ضعيفاً جداً أمام الرأي العام، فقد كسب الرئاسة بأغلبية قليلة جداً، حيث حصل على 42% من أصوات الرأي العام الأمريكي، ونجح لسبب واحد هو وجود منافس ثالث غير الرئيس بوش. وهذا الضعف مستمر منذ انتخابه وبعض المحللين يقولون أن وضعه في تدهور، والدليل على ذلك هو فشل الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية الأخيرة في شهر تشرين الثاني "نوفمبر" 1994، حيث سيطر الحزب الجمهوري على مجلس الشيوخ والنواب لأول مرة منذ الخمسينيات[106].

ويبدو الصراع واضحًا بين الرئيس الأمريكي والكونغرس في مجال السياسة الخارجية عنه في أي مجال آخر، وبالرغم من أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد أعطت للرئيس سلطات واسعة في مجال العلاقات الدولية والشؤون الخارجية، بينما قللت من سلطات الكونغرس - إلا أن سياسة الرئيس في مجال الشؤون الخارجية ليست مطلقة ولكنها مقيدة وتخضع لتأثيرات داخلية وقوي أخري مثل: مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات، ووزارة الخارجية والكونغرس، وجماعات الضغوط، وخاصة المؤيدة لإسرائيل فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والصراع العربي - الإسرائيلي .

---

[105] Ibid ,Naom Chomsky , Middle East Illusions , P:545.

[106] رشيد الخالدي ، السسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، المحاضرات العامة (7) ، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية ، شباط 1996 ، نابلس – فلسطين ، ص 7.

نظرًا لبناء الحكومة الأمريكية علي مبدأ الفصل بين السلطات والتوازنات بين القوى، فإنها أكثر استجابة لجهود الضغط التي تمارسها مختلف جماعات الضغط والمصالح، وينطبق هذا الأمر تمامًا علي المنطقة العربية وبالأخص الصراع العربي - الإسرائيلي .

فلا يمكن لصانع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية أو تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي تجاهل جماعات الضغط أو اللوبي اليهودي القوي والمنظم في أمريكا والمؤيد بقوة لإسرائيل، وأبرز المنظمات الصهيونية فعالية ضمن الجالية اليهودية في أمريكا لجنة العلاقات العامة الأمريكية – الإسرائيلية-إيباك .

وبالرغم من وجود اختلافات بين هذه المنظمات حول بعض القضايا مثل: الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ،1982 والذي عارضته بعض هذه المنظمات أو رفض البعض الآخر لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 إلا أن هذه المنظمات دائمًا ما تحاول إظهار نفسها بأنها جبهة واحدة مؤيدة لإسرائيل وتمتنع عن انتقاد إسرائيل لكي لا تضعف موقفها وقوة مساومتها داخل الولايات المتحدة .

وإذا كان الكونغرس في الفترات الماضية أكثر ميلاً من مؤسسة الرئاسة للإذعان لضغوط جماعات المصالح، إلا أن هذا الحال تغير الآن، فأصبحت مؤسسة الرئاسة أكثر استجابة وتقبلاً لجماعات المصالح، وهذا يرجع لحاجة الرئيس الأمريكي للدعم المالي القوي لحملته الانتخابية من هذه الجماعات، وتعتبر الجالية اليهودية أكبر الجماعات تبرعًا ماديا في الحملات الانتخابية المحلية والفيدرالية .

أما الجالية العربية - الإسلامية فقد بدأت تفرض وجودها على الساحة السياسية الأمريكية مما ساعدها علي أن تكون لها فاعلية في المجتمع الأمريكي ،وأبرز دليل علي فعالية هذه الجالية العربية - الإسلامية توجه الرئيس الأمريكي كلينتون في حملة إعادة انتخابه للجالية العربية - الإسلامية طالبًا دعمها له[107].

2- أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية

تلعب أجهزة الاستخبارات الأمريكية دورًا مهمًا في صنع السياسة الخارجية حيث تقوم بتوفير المعلومات للسلطة التنفيذية، وخاصة للرئاسة، وغالبًا ما يتخذ الرئيس الأمريكي مواقفه من القضايا الدولية وفقًا لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها، وأكثر الرؤساء الأمريكيين فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات .

وتتعدد أجهزة الاستخبارات وتتنوع بتنوع مجال عملها، ويصل عددها إلي 14 جهاز استخبارات أبرزهم وكالة الاستخبارات المركزيةC. I. A ، ووكالة الأمن القومي .

[107]: د. فواز جرجس ، السياسة الأمريكية ، تجاه العرب .. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ص:47.

أولاً - وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A)

لقد أصبح دور وكالة الاستخبارات المركزية في المساعدة والتوسط لحل القضايا الأمنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من الأمور الحيوية لمستقبل عملية السلام.
ولوكالة الإستخبارات المركزية تاريخ طويل من العلاقات مع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فعلاقتها بالموساد تعود إلى العام 1951 حيث أشرفت الوكالتان على نشاط منظمة التحرير في العام 1964 ووظفوا عملاء فلسطينيين لمصلحتهم، أما علاقة وكالة الاستخبارات المركزية بياسر عرفات ومنظمة التحرير فتعود للعام 1970 وبدات بينهما المحادثات سراً في المغرب عام 1976.

وعُرفت وكالة الاستخبارات المركزية بدورها في حماية رموز منظمة التحرير المعتدلين منهم ياسر عرفات،حيث ساهمت في إنتقال نشاط المنظمة وكوادرها من لبنان إلى تونس عام 1982. و أنشأت الوكالة مكتباً لها في تل أبيب لتسهيل التعاون الأمني بين إسرائيل والفلسطينيين وقد أضفيت الصيغة الرسمية على نشاطها أثناء مباحثات السلام عام 1998 في واي بلانتيشن.

منذ هذا التاريخ، باتت الوكالة تراقب جهود عرفات الأمنية، الأشراف على إنتشار القوات الفلسطينية والإسرائيلية، التأكد من تقليص حجم قوى الشرطة الفلسطينية، مدى إلتزام الجانب الفلسطيني بملاحقة الإرهابيين وإنزال العقوبات بهم ومدى احجام المستوطنين اليهود عن إرتكاب الجرائم والإستفزازات للفلسطينيين.

ورغم العلاقات السياسية، الإقتصادية والعاطفية القوية التي تربط أميركا بإسرائيل، إستطاعت وكالة الاستخبارات المركزية أن تكتسب مصداقية لدى الجانب الفلسطيني، رغم معارضة المدافعين والناطقين بحقوق الإنسان من الفلسطينيين الذين اعتبروا وكالة الاستخبارات المركزية تدعم إستخدام السلطة الفلسطينية لأساليب التعذيب والإحتجاز دون محاكمة عادلة وغيرها من إنتهاكات حقوق الإنسان.

- تتجلى المهمة الرسمية الأساسية لـوكالة الاستخبارات المركزية في الإشراف على إلتزام الجانبين بخارطة الطريق وهي عملية السلام التي يرعاها كل من الولايات المتحدة، روسيا، الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.
- يسعى عملاء وكالة الاستخبارات المركزية لحل النزاعات بين إسرائيل والفلسطينيين حول القضايا الأمنية والحدودية كان لمدير الوكالة جورج تينيت دور في إبرام إتفاق وقف إطلاق النار في حزيران 2001[108].

3 - السلطة التنفيذية ووزارة الخارجية :

[108]Dean Klovens, The CIA's Role in the peace process, Middle East Intelligence Bulletin , Vol.3 , No.1, 6/30/2005, www.meib.org

شهدت حقبة السبعينيات تزايد دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية خاصة مع تولي هنري كيسنجر وزارة الخارجية عام ،1971 واستحواذه علي ثقة الرئيس نيكسون، وإن كانت وزارة الخارجية الآن تواجه صعوبات في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية، ومن هذه الصعوبات تصرف الرؤساء الأمريكيين باستمرار وكأنهم وزراء خارجية وجعل وزارة الخارجية كبش الفداء في حالة فشل السياسة الخارجية، ونسب نجاح هذه السياسة إليهم في حال نجاحها[109].

بالنسبة لوزارة الخارجية فقد دعت منذ بداية الصراع العربي - الإسرائيلي إلي حل شامل يأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين: العرب وإسرائيل، وليس فقط مصالح إسرائيل، وحذرت من النظر للصراع باعتباره جزءاً من الصراع بين الشرق والغرب مؤكدة علي جذوره المحلية، وهو ما أدي لعداء إسرائيل وعدم ثقتها بوزارة الخارجية وموظفي السلك الدبلوماسي، لذا لم يكن من المستغرب أن يتراجع دور وزارة الخارجية ابتداءً من إدارة نيكسون في صنع السياسة الخارجية لصالح أجهزة تنفيذية أخري كمجلس الأمن القومي ومستشاري الرئيس الأمريكي الخصوصيين وتعد حالة إدارة الرئيس كلينتون أبرز مثال علي ذلك، إذ يعتمد كلينتون علي مستشاريه من مجلس الأمن القومي أكثر من اعتماده علي وزارة الخارجية لصنع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فمارتن أنديك - مستشار كلينتون الخاص في مجلس الأمن القومي - هو صاحب سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران، وليس وزارة الخارجية،و تعيين ساموبل برغر مستشاراً لشؤون الأمن القومي وهو المحامي ذو الخبرة العالمية والمعروف بدعمه اللوبي الداعم لإسرائيل "Peace Now" وبنهاية العام 1997، رأى برغر أن الوقت قد حان لتخلي الولايات المتحدة عن دور السمسار النزية لتلعب دور أكثر جوهرية في تحديد التوجهات الأساسية للتسوية، و جعل دنيس روس مبعوث الرئيس الخاص للشرق الاوسط و تنصيبه مهندساً لعملية السلام .

لقد كان دنيس روس خبيراً في الشؤون السوفياتية الذي قد بدأ حياته المهنية في واشنطن خلال إدارة كاوتر يعمل في وزارة الدفاع كخبيراً في السياسية السوفياتية في الشرق الأوسط، وقد خدم في مناصب عدة وفي إدارات مختلفة إلا في إدارة جورج بوش الأبن، وقد كان آخر مركز له في إدارة كلنتون هو المبعوث الرئاسي الخاصة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ومن خلال هذا المنصب فقد أصبح مسؤولاً عن كامل ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لعدة سنوات، وبالتالي فإن أكثرية خيبات الأمل في عملية السلام من التسعينات وحتى يومنا هذا مسؤول عنها دنيس روس، فقد تم إنتقاده أكثر من مرة على تحيزه الفاضح لإسرائيل، وقد لامه على هذه الإخفاقات إثنان من المسؤولين الكبار في الإدارة والذين كانا على تعاون قريب معه في العملية السلمية لأكثر من عقد هما السفير دانيال كورتزر، وآرون دايفيد ملير.

[109] د. فواز جرجس ، السياسة الأمريكية ، تجاه العرب .. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ص:49

فقد استحوذ روس على العملية التفاوضية دون أدنى شك، وبالتدريج استحوذ حتى على السياسة الأمريكية في عموم الشرق الأوسط، تحت غطاء السلام وارتقى من التخطيط السياسي إلى أن أصبح المستشار الخاص وأصبح المبعوث الخاص للشرق الأوسط، وتمكن من إقصاء كل الشخصيات العاملة في طاقم السلام وفي طاقم قضايا الشرق الأوسط واستحوذ على كل شيء.

على سبيل المثال وليس الحصر، فالأمثلة عديدة. لقد أقصى أدوارد جيرجيان إذ أصبح جيرجيان وهو لا يملك موقفاً متطابقاً مع روس، أصبح سفيراً في تل أبيب بعد دمشق، عندما جاء دينيس روس إلى تل أبيب في إحدى زياراته المكوكية، عقد اجتماعات مع المسؤولين الإسرائيليين لبحث قضايا التسوية والمفاوضات دون دعوة السفير إدوارد جيرجيان للحضور والمشاركة وهو سفير في إسرائيل، وهو أمر غير مقبول ديبلوماسياً إذ يحضر السفير في العادة أية لقاءات لمسؤولين من دولته مع مسؤولي الدولة التي يعمل فيها. كان واضحاً أن روس يريد إقصاء جيرجيان عن قضايا السلام وقد نجح[110].

بعد خروج بل كلنتون من البيت الأبيض 2001، حظي دنس روس بمنصب كبير في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى وهو مركز قد انشأ من قبل قيادين في "AIPAC" ايباك لإعطاء مصداقية عملية لمطالبهم وحيث شرع بتأليف كتاب حول عملية السلام.

أما أولبرايت فقد رأت السيدة حنان عشراوي أنها لم تكن سياسية، وليس لديها الخلفية أو الشجاعة لمتابعة الأمور، ووارن كريستوفر كان أضعف وزير خارجية على الإطلاق، وهذا الوضع أفسح المجال لمن يملكون أجندة خاصة بهم مثل دينيس روس ليكون دورهم حاسماً في غياب وزير خارجية قوي ومطلع يعرف الأمور ويتابعها بالتفاصيل وبالشجاعة السياسية المطلوبة[111].

3- الكونغرس والسياسة الخارجية

يمارس الكونغرس نفوذًا حاسمًا في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم، وهذا يرجع لاعتبارات عديدة منها: المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وخاصة النفط، الصراع العربي - الإسرائيلي، المساعدات الأمريكية لإسرائيل فمن خلال الكونغرس يتم تخصيص المساعدات الخارجية بمختلف أنواعها، وقد ازداد مستوي المساعدات الأمريكية لإسرائيل باستمرار، ووصل الآن لحوالي 3 مليار دولار سنويا

---

[110]زياد أبو عمرو ، المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 8 ، خريف 1991 .

[111]غنايم، محمد حمزة، مقايضة الأوهام المأساوية، كامب ديفيد وما بعده: مقايضة الوهم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002،ص: 94.

والكونغرس لا يوافق على هذه المساعدات بشكل روتيني، ولكنه يزايد علي السلطة التنفيذية في زيادتها، وغالبًا ما يعجز الرئيس الأمريكي عن استعمال المساعدات الخارجية للضغط علي تل أبيب لتقديم تنازلات علي جبهة السلام، وهذا يرجع لوجود لوبي إسرائيلي قوي ومنظم له تأثير كبير علي الكونغرس، وهذا ما يفسر عدم قدرة الرئيس الأمريكي كلينتون على ممارسة أي ضغوط علي رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو لدفع عملية السلام المتعثرة بسبب تعنت نتنياهو .

وقد ذهب الكونغرس عام 1996 إلي أبعد من ذلك في موالاة ومحاباة إسرائيل عندما طالب بتحويل السفارة الأمريكية في إسرائيل للقدس، وقليل من الرؤساء الأمريكيين من لديه القوة وعدم الخوف من الكونغرس ولا من اللوبي اليهودي مثل الرئيس بوش الذي حذَّر حكومة الليكود بزعامة شامير عام 1991 من أنه لن يقدم مساعدات مالية قدرها 400 مليون دولار لإسكان اليهود السوفيت في إسرائيل ما لم تمتنع إسرائيل عن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد التزم بوش بتحذيره مما عرضه لحملة عنيفة من اللوبي اليهودي في وسائل الإعلام، حيث اتهمته جماعات الضغط الموالية لإسرائيل هو ووزير خارجيته بيكر بأنهما عدوان لإسرائيل[112] .

يتضح لنا أن الرئيس ليس الصانع الرئيسي للسياسة الخارجية فهو ليس إلا مديراً لمشروع يتشارك في وضعه كل من جهاز المخابرات و مجلس الامن القومي بالإشتراك مع بعض الدوائر في و زارة الخارجية ، فالذي يعطي المعلومات للإدارة هو الذي يشكل القرار السياسي ، و إن كان الرئيس هو من يتخذ القرار فإنه يتخذه وفقاً للمعلومات التى تعطى له من تلك الجهات .

[112] د. فواز جرجس ، السياسة الأمريكية ، تجاه العرب .. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ص:52

المبحث الرابع: الجهات الداعمة و الرافضة للدور الامريكي

حازت الولايات المتحدة خلال المساعي و المبادرات التى قامت بها تجاه عملية التسوية الى دعم و مسانده سريه و علانية من أطراف عدة عربية و أجنية و كلاً حسب مصالحه ، كما كان هناك بعض الاطراف التى رفضت دور الولايات المتحدة و بالتالي رفضت التسوية ، سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان الجهات التى دعمت الدور الامركي و من هي الجهات التى رفضت دوره.

اولاً: الجهات الداعمة لعملية التسوية

1- الاتحاد الأوروبي

إنّ دور الدول الأوروبية خلال عملية السلام كان يدور حول الجانب الاقتصادي و المالي و ترك الدور السياسي للولايات المتحدة. فالدول الأوروبية ترى ان هذا المسار سيكون في صالحها. فهنالك رأي يقول بأن الاستثمار الاقتصادي في الشرق الأوسط يعادل الاستثمار في مستقبل أوروبا. إنّ هذا السبب يجب أن يدفع الاتحاد الأوروبي لأخذ موقف أقوى سياسياً في المنطقه حيث أنه من الصعب فصل السياسة عن الاقتصاد كلياً. فهنالك دول عربية ترغب في أن يصبح دور الاتحاد الأوروبي موازناً لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

إن دور أوروبا في القضية الفلسطينية اقتصر على حل القضايا الداخلية و تطوير الاقتصاد الفلسطيني. فعوضاً عن التركيز على محادثات السلام، يعمل الاتحاد الأوروبي على مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية، وهذا نهج مختلف عن عملية السلام. وقد كانت هناك اتفاقيات شرق أوسطية أوروبية لتنمية المنطقة بهدف تحقيق التعاون والأمن ولكن تمت إعاقة الشراكة بسبب فشل عمليات السلام. وأدّى عدم تطبيق هذه الاتفاقيات إلى النظر إلى أوروبا على أنها غير قادرة على اتخاذ قرارات صارمة.و كان إعلان البندقية في عام 1980 الحالة الوحيدة التي اتفقت فيه الدول الأوروبية، حيث أيد الاتحاد الأوروبي العرب ضد الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع[113].

وعلى الرغم من اختيار الاتحاد الأوروبي الجلوس في المقعد الخلفي فيما يتعلق بالشأن السياسي في المنطقة، فهذا لا يلغي الدور الريادي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي للترويج لاقتصاد

[113]– د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 95.

ليبرالي وتعددي ساهم في تحسين صورته في المنطقة. كما يرى العرب أن الاتحاد الأوروبي أكثر شمولية في المفاوضات من الولايات المتحدة[114].

إنّ سبب تركيز الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد وليس السياسة يعود إلى تاريخ البلدان الأوروبية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط. إنّ دول الاتحاد الأوروبي من منطلق تجربتها التاريخية السابقة في منطقة الشرق الأوسط تؤيد مبدأ التغيير الداخلي عوضاً عن التغيير الخارجي القسري.

تشكل بريطانيا وفرنسا وألمانيا القوى العظمى في الاتحاد الأوروبي ولكل دولة رؤية ومصالح مختلفة في دول الشرق الأوسط. ولكل دولة كذلك تاريخ مختلف في المنطقة يؤدي إلى عدم تطابق واختلاف في النهج الأوروبي المتبع.

ولعامل الجغرافيا السياسية دور مهم ايضاً، حيث تعتبر أوروبا أقرب إلى الشرق الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية ولها مصالح اقتصادية أكبر بالمنطقة. حيث تتبوأ منطقة الخليج المركز الثالث في قائمة التسلسل الهرمي للشؤون الإقليمية للإتحاد الاوروبي بعد أوروبا الشرقية و الوسطى و دول حوض البحر الأبيض المتوسط. ويقول فورتج أنّ العوامل الرئيسية في العلاقة بين أوروبا والشرق الأوسط هي الطاقه والأمن. و إنّ المساعي لتطوير العلاقات لتشمل المصالح السياسية قد باءت بالفشل و تنتظر دول المنطقة دوراً أكثر فاعلية للاتحاد الأوروبي. إنّ الطاقة المصدرة من دول الخليج للإتحاد الأوروبي والاستثمار القادم منه لدول الخليج هي أحد الركائز التي تشكل العلاقة بين المنطقتين. ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي منافسة الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ما لم تتخذ أوروبا موقفاً موحداً و حاسماً. و الاتحاد الأوروبي غير قادر على الانتقال إلى الخطوة السياسية التالية حيث بحسب الكاتب فورتج لا يمكن للاتحاد الاوربي ان يوفر الحماية العسكرية التي تحتاجها دول الخليج كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية[115].

فلماذا تركت أوروبا ساحة الشرق الاوسط كرة السياسة العربية في ملعب الولايات المتحدة الامريكية؟

إنّ السبب الأول لضعف موقف أوروبا من قضايا الشرق الأوسط يرجع إلى ضعف الهيكل الدستوري للإتحاد الأوروبي. حيث أنّ هيكل الاتحاد الأوروبي لا يساعد على أخذ القرارات بشكل

---

[114]William Quandt , Clinton and Arab – Israeli Peace , prepared for IFRI, November 15,1997, www.people.virginia.edu.

[115]115– د. بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ العام 1967، مركز دراسات الوحدةالعربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (9)، الطبعة الأولى، بيروت، 1987، ص 127.

توافقي بين الأعضاء ، فلا توجد هناك أهداف موحدة بين الدول المختلفة المكونة للاتحاد الأوروبي، فالقرارات التي تصدر و المواقف التي تتخذ ضمن الاتحاد الأوروبي تعتمد على من له السيادة في الوقت الحالي، حيث يعتمد اتخاذ القرار على الدولة التي تمتلك المركز الأقوى في ذلك الوقت، فتعمل على تطبيق سياستها لا سياسة الاتحاد. ويقول الكاتب مانور أنّ تركيبة الاتحاد الأوروبي لا تتسم بالاستمرارية والثبات، وكما تعيق المشاكل الداخلية إتمام النقاشات الدولية داخل الاتحاد. إنّ نظام الاتحاد يعطي الدول الأعضاء سيادة عندما تتعلق القرارات بالشؤون الدولية و ذلك يعطل تشكيل أي قرار موحد. ويرجع السبب وراء اختلاف السياسات الأوروبية نحو الشرق الأوسط إلى اختلاف إرث الدول الأوروبية بالمنطقة.

السبب الآخر هو أنّ اهتمامات الاتحاد الأوروبي اليوم اصبحت اقتصادية و أمنية أكثر من كونها سياسية. فعلى سبيل المثال، يرى المفكر مانور كما كان لأزمة حظر النفط في عام 1973 دوراً مهماً بحسب دانريثور في نمو الدور الأوروبي في المنطقة، حيث أنّ 80% من موارد طاقة الاتحاد الأوروبي تأتي من الشرق الأوسط نسبة إلى 12% فقط من موارد طاقة الولايات المتحدة الأمريكية. فالبعض يرى أنّ هذا هو سبب تركيز سياسة أوروبا على الاقتصاد و الاستثمار في الطاقة. و في التسعينات استخدمت أوروبا عملية برشلونا لتأسيس فرص اقتصادية و لترتيب منطقة تجارة حرة وتطوير العلاقات الحضارية[116].

2-الموقف الروسي

لا يخفى على أحد أن الدبلوماسية الروسية تحاول أن تؤدي دوراً تجاه القضايا العربية أنطلاقاً من عوامل براغماتية ، وبعيداً عن المبادئ الايديولوجية ، وذلك ضماناً لمصالحها و تحقيق أهدافها.

و لقد شكل الصراع العربي- الاسرائيلي في ما مضى أحد المنافذ للتغلغل السوفياتي في المنطقة العربية على نحو جعل من الصعوبة فصل العلاقات الدبلوماسية عن مختلف البلدان العربية . كما ان تفكك الاتحاد السوفياتي شكل ضربة الى العرب ، إذ اتجهت روسيا للحصول على المساعدات الاقتصادية من الغرب ، ففقدت تفعيل مصالحها من البلدان العربية . و شكلت الضغوط الامريكية على روسيا عاملاً في دفع الاخيرة ألى فتح ابواب الهجرة أمام مواطنيها اليهود ، بالنتيجة تراجع أهتمام روسيا بالقضايا العربية و التعامل مع هذه القضايا[117].

[116]Chaim Herzog , The Lost Element In The Arab – Israeli Peace Process Negotiations , May 2,2003, www.frontpagemag.com

[117]- د. يحيى أحمد الكعكي، الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان، الكترون برس، بيروت، 1978، ص 6.

إلا أن روسيا عادت وانتهجت سياسة مغايرة تمثلت في دعم التوجه نحو حل الصراع العربي – الاسرائيلي سلمياً ، و تشجيع مفاوضات السلام الغربية - الاسرائيلية ، و اعطت اهتماماً محورياً لقضية التسوية السياسية كي تتفادى حالة التوتر و العداء بينها و بين الولايات المتحدة الامريكية ، و حالة المجابهة العسكرية بين البلدان العربية و اسرائيل ، و بالنتيجة قامت روسيا بدور الوسيط حيال القضية الفلسطينية ، مع إشارة الى رفضها العدوان الاسرائيلي اليومي على الاراضي الفلسطينية . و يمكننا رصد الاستراتيجية الروسية في هذا المجال من خلال رصد الموقف الروسي المتمثل في الدعوة الى :

- العمل على و قف العنف
- السعي الى تحقيق السلام من خلال تأكيد روسيا ضرورة الالتزام بالأمس التى توصلت إليها المؤتمرات و اللجان و الاتفاقيات التى عقدت على اساس تحقيق التسوية بين الطرفين.
- الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية .

إن روسيا تدرك وجود عدد من المعوقات المتمثلة في معاناتها ضعفاً بنيوياً يحتاج تجاوزه الى وقت طويل ، إلا انها تسعى الى تفعيل قاعدة الدور الروسي و توسيعها في الشرق الاوسط، ومواجهة الانفراد الامريكي للتسوية.

ولقد تناولت الدبلوماسية الروسية ما طرأ على قضية الشرق الاوسط من تدهور في الاوضاع من منطلق المبادئ التى وضعتها الاستراتيجية الروسية ، وجاء الموقف الروسي متمثلاً في التشديد على ضرورة عدم العودة الى نقطة البداية في المفاوضات أن يلتزم الطرفان الفلسطيني و الاسرائيلي بالقرارات التى تم توقيعها بشأن التسوية في الشرق الاوسط ، وقد حث الرئيس بوتين رئيس الحكومة الاسرائيلية شارون على العودة إلى خطة ميتشل في لقاء بينهما في 4/ايلول/ 2001 و أعرب عن قلقه مما يجري في الشرق الاوسط.

إن روسيا تسعى من خلال المواقف التى تتبناها تجاه قضية الشرق الاوسط ، إن صح التعبير، الى محاولة إمساك العصا من الوسط ، فهي من جهة تظهر قلقها و تعاطفها تجاه اسرائيل من أصل سوفياتي / روسي ، وهي من جهة ثانية تحث اسرائيل على وقف هدم المنازل في الاراضي الفلسطينية، مؤكدة أن هذه الممارسات لا تؤدي إلا الى زيادة التوتر ، وهو ما جاء على لسان الكسندر باكوفينكو ، المتحدث باسم وزراة الخارجية الروسية.

ودعا بوتين الى بذل الجهود لوقف تفاقم العنف ، و بناء الثقة ، و أوضح أن روسيا مستعدة للمشاركة في جهود إحلال السلام بالقدر الذي يقبل به الطرفان. و أكدت روسيا ضرورة وقف العنف ، و العودة الى المفاوضات و الحوار مجدداً ، إذ إنها ترى أن توقف المفاوضات لا يفتح أي أفق، , أن اللجوء الى القوى لا يعد حلاً، مؤكدة استعدادها للتعاون مع كل الاطراف المعنية من أجل إقامة سلام عادل[118].

[118]- د. يحيى أحمد الكعكي، الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان الOp.cit، ص 6.

و قد شاركت روسيا في قمة عمان ، و دعت الى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الضفة الغربية و قطاع غزة ، ووقف العنف ، و استئناف عملية التفاوض التى يجب أن ترضى في إطارها المصالح المشروعة للطرفين ، و تأييد إقامة دولة فلسطينيين ، أكدت من خلال قادتها أحترامها الخيار الاستراتيجي للبلدان العربية لتحقيق السلام ، و مساندته كلياً ، وأملت بوقف تصعيد العنف ، و استئناف عملية السلام و الحوار السياسي[119].

3-الصين

منذ رحيل ماو تسي تونغ و شو اين لاي ، بدأت الصين تنظر إلى منطقة الشرق الاوسط ضمن مفهوم استراتجي جديد ، يتلاءم مع عدائها التقليدي للاتحاد السوفياتي، وقد اتضح الموقف الصيني الجديد من خلال موقفها من معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية ، إذ تركز اساساً على الفرص التى تتيحها لتقليص الدور السوفياتي في الشرق الاوسط ، لا على تأثيرها في الاوضاع العربية عموماً ، و في القلب منها القضية الفلسطينية .

و على الرغم من أن الصين اعترفت بالدولة الفلسطينية في عام 1988 ، اي قبل اربع سنوات من اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، فقد لوحظ في التسعينات وجود اتجاه تنازلي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية ، فقد أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل و الولايات المتحدة الامريكية ، وهو الموقف الذي انطوى على تنازلات صينية ، فبعد أن كانت الصين تعلن رفضها إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، ما دامت الاخيرة تحتل الاراضي الفلسطينية ، و بعد أن كانت ترى في اسرائيل "اداة استعمارية " لا بد من العمل على القضاء عليها ، فإنها بدّلت موقفها و تبادلت السفراء مع اسرائيل في شباط 1992 ، و هو ما انطوى على تبدل الموقف الصيني إزاء قضية العرب الاولى ، كما ظلت الصين تعتبر التفاوض هو الحل الوحيد ، و تؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الاطراف المعنية.

و على الرغم من التأييد الصيني لتسوية تاريخية للصراع العربي الاسرائيلي ، فقد كانت الصين تتعمد الابتعاد من تفاصيل هذه العملية التى كانت تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الامريكية . و كان الموقف الغالب للصين هو التأييد من بعد لكل ما هو متصل بالمفاوضات العربية – الاسرائيلية دون تدخل المباشر في تفاصيلها ، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع كل أطراف الصراع دون الانجاز لأحد في مواجهة الاخر.

ولذلك ايضاً لم يكن للصين دور في ما يعرف باللجنة الدولية الرباعية المشكلة في الولايات المتحدة وروسيا و الامم المتحدة و الاتحاد الاوروبي، التى تستهدف متابعة ما يتصل بالمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية. و ما يلفت النظر هنا مشاركة الصين ، بناء على دعوة أمريكية ، في مؤتمر

---

[119]الاستراتسجسة الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المطقة اعربية ، د. لمى مضر الأمارة ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73) ،بيروت ، 2009 ، ص:365-366.

أنابوليس الذي عقد في تشرين الثاني /2007 بغرض احياء عملية التفاوض الفلسطينية – الاسرائيلية التي تنتهي بإعلان الدولة الفلسطينية ، على الاقل ، تحدد ملامحها النهائية[120].

4- مصر

رأت مصر في عقد " مؤتمر مدريد" بمشاركة الدول العربية المعنية بالصراع مع اسرائيل ، تحقيقاً لمسعاها لتعميم القبول العربي بالسعي للسلام مع اسرائيل ، كذلك رأت فيه ايضاً فرصة لاستعادة قدر من مركزها الاقليمي ، بأن تشق لنفسها طريقاً يجعل منها "الراعي الاقليمي" لعملية السلام تحت مظلة الراعيين الدوليين ، أي مظلة الراعي الدولي الفعلي – الامريكي.

ووجدت السياسة المصرية أن مدخلها المؤاتي الى هذا الدور هو البوابة الفلسطينية ، و ذللك للاسباب التالية:

أ- إن علاقتها بسورية معوّقة بضعف الثقة المتبادلة ، و إنها لذلك تراوحت دائماً ما بين التحالف و التنافس و تبادل المناورات ، منذ خروج سورية من وحدتها مع مصر سنة 1961، و حيث يعتقد السياسة المصرية أن سورية ساهمت في توريطها في حرب 1967 باستنفار كاذب في شأن حشود إسرائيلية على حدودها، و حيث تتهم دمشق القاهرة بالتخلي عنها اثناء حرب 1973 ، و معالم ضعف هذه الثقة.

ب- الارتياب المصري بوجود علاقات سرية بين الاردن و إسرائيل ، تجعل من التوصل الى اتفاقية سلام بينهما أمراً مقرراً (أي لا يحتاج الى الرعاية)، و أنه إنما ينتظر تغطية فلسطينية تحاصر ما هو محتمل أو متوقع من ردات فعل داخلية في الاردن.

ت- يقابل هذا ان هناك تاريخاً مطرداً من الرعاية المصرية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها سنة 1964، ثم لدى استيلاء "الفدائيين" على قيادتها و مؤسساتها سنة 1969، و واستضافة مصر لمجالسها الوطنية حتى زيارة السادات للقدس سنة 1977، ثم إن الدور المصري في ترتيب حماية القوات الفلسطينية المنسحبة من لبنان سنة 1982، في المقابل احتضان سورية للعناصر المنشقة عن المنظمة و المناوئة لقيادتها.

كان اتفاق أوسلو بين اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول /سبتمبر 1993، أول نتائج عملية السلام ، التى انطلقت في مؤتمر مدريد، و قد استقبلت السياسة المصرية هذا الاتفاق بحماسة، مصدرها الظاهر أنه كان في وسعها أن تعتبره ثمرة رعايتها للمفاوضين الفلسطينين .

لكن السياسة المصرية و مع تطور الاوضاع في المنطقة ، لم تلبث أن ساورتها مخاوف من أن يؤدي اتفاق أوسلو – في ظل الاقدام الاسرائيلي في عهود الحكومات العمالية – الى إيجاد ما تسميه لغة الدبلوماسية المصرية إتفاق بين كل من اسرائيل ، الاردن ، و الدولة الفلسطينية وربما لبنان ، وقد

[120]Dalia Dassa Kaye, Beyond the Handshake, Multilateral Cooperation in the Arab – Israeli Peace Process , 1991-1996, Columbia University Press, 2001,p:169.

رأت مصر عينة من فعل هذا الاقدام الاسرائيلي في القمة الاقتصادية للشرق الاوسط و شمال افريقيا التى عقدت دورتها الاولى في الدار البيضاء في المغرب في خريف سنة 1994، وهو ما أدى الى اتباعها السياسة "خشنة" أحبطت بها محاولة قادتها الولايات المتحدة و إسرائيل و تركيا لإجراء مشاورات سرية بشأن الامن الإقليمي على هامش ذلك المؤتمر . كما ابطأت بها اندفاعاً خليجياً نحو تطبيع مع اسرائيل ، وأنحت باللائمة على من اعتبرتهم "مهرولين" نحو التطبيع مع اسرائيل ، متجاهلة أنها كانت السباقة الى السلام و التطبيع الرسمي مع الدولة اليهودية ، و في الدورة الثانية لتلك القمة التى عقدت في العاصمة الاردنية عمان دخلت مصر منافسة حادة مع الاردن بشأن موقع مقر "مصرف تنمية الشرق الاوسط" ثم تعاونت مع المملكة العربية السعودية على إفشال الدورة الثالثة في قطر.

لكن الدور المصري حيال المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية و إن كان ينطلق من تلك العوامل الظرفية وحدها – رعاية الاتفاقات و فتح المسالك المهددة بالإغلاق – فإن المشكلة الحقيقية ، و التى تؤدي الى ما هو مشهود من تذبذب بين دعم و تثبيت الموقف الفلسطيني و بين الضغط عليه اتجاه المرونة و التساهل ، تكمن في طبيعة العلاقة الثلاثية التى تربط مصر بالولايات المتحدة و بإسرائيل، وفي موازين تلك العلاقة ، على خلفية تفسيرات برغماتية ، عملية و ظرفية ، للتعامل الجيوبوليتيكي المقرر للنظرة المصرية الى وضع فلسطين، و يؤدي هذا في حصيلته الى أن تساند مصر المفاوضات الفلسطينية الى النقطة التى تؤدي فيها تلك المساندة الى ضغط أمريكي مصري على اسرائيل.

لكن هذه الحصيلة تتعرض أيضاً ، احياناً ، لمبالغات سلبية ، فيقع الضغط المصري على المفاوض الفلسطيني تحسباً لضغط أمريكي ممكن أو متوقع ، لا نتيجة ضغط مستمر، او ترضية لإسرائيل كي لا تستخدم نفوذها في واشنطن لوضع عراقيل امام مطالب مصرية من الولايات المتحدة[121].

5- دول الخليج

لقد كان هناك إدراك لدى الولايات المتحدة أن أياً من دول الخليج سوف لن تمارس أي ضغط عليها كي تبدي أكثر مرونة مع الفلسطينيين أو أكثر قساوة مع الإسرائيلين، وهذا هو الذي حصل، فخلال مفاوضات واشنطن 1993-1991 قام أحد الدبلوماسين الأمريكيين بتهديد أحد المفاوضين الفلسطينين أنهم إذا لم يقبلوا بأحد الطروح الأمريكية فإنهم "أي الأمريكين" سوف يطلبون من "أصدقائهم" العرب ممارسة ضغط مالي على منظمة التحرير الفلسطينية.

بغض النظر عن ماهية هذه الحركة إذا ما كانت خدعة أو إبتزاز سياسياً، ولكن مدلولاتها واضحة، فإن أنظمة الدول الخليجية والتي دعمت منظمة التحرير الفلسطينية مالياً، هي أكثر "صداقة" مع الولايات المتحدة على حساب الفلسطيني.

[121] مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد 40، ص 89-91.

وهذا ما أكدته كلمات الرئيس نكسون إلى هنري كنسجر عام 1973 عن العرب وربما رددها من بعد اسلافه، والتي كانت صريحة بشكل قاسي، "يجب عليك ان تعطيهم الأمل" يجب عليك أن تجعلهم يعتقدون أن هناك تحرك ما، أن شيئاً ما يجري، أن نحن نفعل أفضل ما يمكن فعله مع إسرائيل صراحة فإن نفس الإنطباع المزيف حول التحرك المستمر يمكن أن نجده عند صناع السياسة الأمريكية المولجون بعملية السلام من هنري كسنجر مروراً بدنس روس وكوندوليزا ريس[122].

ثانياً : الجهات المعارضة للتسوية

1- إيران ومعاهدة أوسلو الفلسطينية

عارضت إيران بشدّة اتفاقية أوسلو، ودعمت الجهاد الإسلامي وحماس من بعده، وزادت معوناتها لحزب الله ودفعته لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي للبنان، وأعلنت الصحف شبه الرسمية الإيرانية الفرحة والابتهاج بمقتل رابين قائد جناح الحمائم في إسرائيل ، في تللك المرحلة بدأت إسرائيل تشعر بخطر الصواريخ الإيرانية التي قد تصل إليها في يوم ما، وأخذت مسألة احتمال امتلاك إيران للأسلحة النووية والصواريخ البالستية الأهمية الأولى التي استندت إليها إسرائيل في إقناع الغرب بالخطر الإيراني ودفعه لتنفيذ ضربات استباقية تُضعف طموحها ذاك. وقد صرّح بيريز بوضوح بأن رابين يضغط على كلنتون للقيام بعمل ضد إيران، وكانت إسرائيل تكرر رسالتها ،إيران ليست خطراً على إسرائيل وحدها وإنما على العالم الغربي بأكمله.

عام 1997 انتخب الإيرانيون محمد خاتمي رئيساً، لهم بعد انتهاء ولاية هاشمي رفسنجاني، فكان الرئيس الخامس للجمهورية ومن أبرز وجوه التيار الإصلاحي، فمن أهم بنود برنامجه الانتخابي:

نظام سياسي منفتح وتحسين العلاقات مع العالم الخارجي، كما فعل رفسنجاني قبله.

ولتحقيق ذلك حدث تقارب ملموس بين إيران والدول العربية بخاصة، بعد فشل عملية السلام، ففي بيان مشترك لوزيري الخارجية السعودي–الإيراني، قيل: هناك توافق على أن السياسات الإسرائيلية تعيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. رحّب العرب ولا سيما دول الخليج بإعلان إيران التراجع عن سياسة تصدير الثورة، وأعلن خاتمي عام 1998 عدم تنفيذ فتوى الخميني بقتل سلمان رشدي، مما أزال عقبة كبيرة من أمام العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

[122]Rashid Khalidi, Brokers Of Deceit, How the US has undermined peace in the Middle East, Beacon Press Bosten, 2013,p:64.

في تلك الأثناء صرّح خاتمي بقبول حل الدولتين وقبول الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، وتحوّلت النظرة الإيرانية إلى القضية الفلسطينية إلى"ما يقبله الفلسطينيون"، كغيرهم من الحكام العرب.

نأى خاتمي بسياسته الفلسطينية عن المحادثات الفلسطينية–الإسرائيلية في كامب ديفيد (2) واكتفى بانتقادها المعتدل إعلامياً. لكنّ الموقف من انتفاضة الأقصى أظهر التأثر الإيراني بالاعتبارات الجيوسياسية. ولم يُخفِ الإعلام سعادته بفشل المحادثات، وتحدّث السيد الخامنئي كثيراً عن تحرير فلسطين[123].

وجدير ذكره أن الجمهورية الإسلامية في إيران لم توقف دعمها لكل حركات المقاومة العسكرية المناهضة للتسوية و كانت من المعبرين بالفعل عن تلك السياسة .

2- حركة حماس

يستند موقف (حماس) من مشاريع التسوية بشكل عام إلى نظرتها كحركة إسلامية إلى أرض فلسطين باعتبارها "أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها".، واعتبار "التفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، وعليه فإن (حماس) تعارض أي مشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية تتضمن تنازلاً عن جزء من أرض فلسطين لإسرائيل، إضافة إلى أن الحركة ترى أن مشاريع التسوية المقترحة لا تلبي طموحات وآمال الشعب الفلسطيني ولا تعيد له حقوقه المشروعة، لذلك نظرت (حماس) إلى اتفاق أوسلو على أنه "مؤامرة كبرى تستهدف شعبنا وقضيتنا وأمتنا وتستهدف حاضرنا ومستقبلنا، وهو خدمة جليلة للمشروع الصهيوني وأهدافه في التطبيع واختراق المنطقة العربية والتوسع، كما ترى الحركة أن مشروع التسوية استناداً إلى صيغة مؤتمر مدريد "لا يلبي شيئاً من السيادة والاستقلال وتقرير المصير والعودة بعد التحرير، بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان فقط وهنا تؤكد (حماس) أن الظروف التي يعيشها المجتمع العربي عامة والمجتمع الفلسطيني خاصة، ومنذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، كرست اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، الأمر الذي يجعل أي تسوية سلمية في غير صالح الطرف الفلسطيني، لأنها تأتي في ظل حالة من التفكك والتمزق الذي يعيشه العالم العربي، الأمر الذي دفع الدول الكبرى وإسرائيل لتوظيف هذه الحال، ومحاولة فرض تسوية سلمية هي بمثابة تسوية الطرف القوي (إسرائيل) على الطرف الضعيف (الفلسطينيين والعرب)، موضحاً أن (حماس) تقف موقفاً معارضاً للمفاوضات والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية

---

[123] حذام زهور عدي ، الثابت والمتحول في العلاقة الإيرانية–الإسرائيلية ،1 تشرين الأول 2013، / http://therepublicgs.net

"لأننا نعتقد أن ما حدث هو النتيجة الطبيعية لموازين القوى التي ليست لصالحنا وإنما لصالح عدونا فيما يتعلق باتفاق إعلان المبادئ، فقد جاء موقف (حماس) أيضاً منسجماً مع سياساتها في رفض الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني وإضفاء الشرعية على الاحتلال والاعتراف بوجوده كما أكدت الحركة رفضها لكل ما ترتب على اتفاق أوسلو من اتفاقيات جزئية، كاتفاق باريس الاقتصادي، واتفاق تنفيذ المرحلة الأولى من الحكم الذاتي (غزة-أريحا أولاً) الذي تم توقيعه في القاهرة في 4/5/1994م، واتفاقيات القاهرة وطابا التالية، إضافة إلى تأكيدها الدائم بأن توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام إبرام اتفاقات أخرى على المسارات التفاوضية الأخرى، كما أنه أغرى إسرائيل بالمضي قدماً في دفع الأطراف العربية للقبول بتسويات مماثلة لما حدث مع المسار المركزي في المفاوضات وهو المسار الفلسطيني، الأمر الذي نتج عنه توقيع اتفاقية مماثلة على المسار الأردني عرفت باتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤م.

تعتبر (حماس) التوقيع على اتفاق القاهرة بمثابة "نهاية مرحلة وليست نهاية القضية الفلسطينية، ولا يعني ذلك نهاية جهاد شعبنا المشروع، ولا نهاية طموحات شعبنا وأهدافه التي كافح وقدم قوافل الشهداء من أجلها، وإنما يعني نهاية مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية، كما انتهت عدة مراحل سابقة، ونهاية الدور الوطني والنضالي لفئة أوسلو ومدريد والقاهرة يمكن القول هنا أن موقف (حماس) من عملية التسوية مر بتطورات وانتقالات متعددة، ففيما كانت الحركة تعارض الحلول السلمية معارضة تستند إلى موقف مبدئي عام كما عبر عنه ميثاقها باعتبار أن هذه المفاوضات والمشاريع المطروحة للتسوية تتضمن تنازلات واستحقاقات تتناقض مع رؤية الحركة مبدئياً وواقعياً سواء على المدى المرحلي أو الاستراتيجي، تحولت بعد ذلك إلى مرحلة القبول بالحل المرحلي، دون المساس بثابت عدم الاعتراف بإسرائيل وهو ما يشير إليه (محمد نزال) بقوله: "نحن مع أي حل مرحلي ولكن دون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بوجوده أو بكيانه، بمعنى أننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل، كما لا تعارض الحركة قيام دولة فلسطينية على أي جزء ينسحب منه العدو كرهاً"يتضح من خلال ما سبق أن موقف حركة (حماس) المبدئي من مشاريع التسوية السياسية مع إسرائيل يخضع لعوامل أساسية ثلاثة كما يرى (أحمد عبد العزيز) هي:

أ- موقفها الأيديولوجي المبدئي العقدي الرافض لمثل هذه الحلول

ب- مكونات المشروع المطروح، ومدى تحقيقه لحقوق الشعب الفلسطيني وفق فكر الحركة

ث- مرحلة إعلان القبول بمبدأ الحل المرحلي ما لم يتضمن الاعتراف بإسرائيل.

ج- مرحلة إبداء الاستعداد لقبول مبدأ إعلان هدنة مع إسرائيل وفق شروط معينة على ألا

يعني ذلك الاعتراف السياسي بإسرائيل كدولة شرعية على أرض فلسطين.

لقد أعلنت الحركة أنها ستعارض الحكم الذاتي، ولكنها لن تستخدم العنف، وهو إعلان سبق اتفاق أوسلو وأعقبه، حيث جاء في بيان خاص أصدرته الحركة بعنوان "موقفنا من الحكم الذاتي والانتخابات المرتبطة به" بتاريخ ٩/٨/١٩٩١م أكدت الحركة على مسألة تبني الحوار الوطني كأسلوب ديمقراطي حضاري للتعامل بين أبناء الشعب، وفي نفس السياق قال عبد العزيز الرنتيسي: "إن (حماس) ستعارض الحكم الذاتي ولكنها لن تستخدم العنف ضد أي طرف يسير في طريق الحكم الذاتي، وتطلب من الآخرين أن يحترموا أي طرف في أن يقول رأيه بطريقة ديمقراطية دون اللجوء إلى العنف"، وهو ما يرى فيه الباحث نوعاً من الواقعية السياسية التي كانت تتحلى بها (حماس) في تلك الفترة بالذات، وهي الفترة التي كانت تحتاج إلى مرحلة جس النبض بين الطرفين ومحاولة كل منهما استمالة الآخر إلى جانبه، أو كسب الوقت للوصول إلى لحظات الحقيقة أو الحسم في العلاقة بين الطرفين[124].

قد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن مصلحة الولايات المتحدة في إستقرار الشرق الاوسط كانت الدافع الاساسي لها للتدخل في العملية السلمية ، و برغم من موقف المعارضين للدور و السياسة الامريكية بشكل عام وللعملية السلمية بشكل خاص، إلا ان الولايات المتحدة قد استفادة من دعم دولي و إقليمي واسع لسياستها ، إلا أن لا الدبلوماسية الامريكية و لا الدعم الإقليمي و الدولي الواسع لها مكنا الولايات المتحدة من وضع حد للصراع الفلسطيني الاسرائيلي عن طريق اتفاق نهائي بين الطرفين ، فهل كان هناك خلل في الدور الامريكي كونه هو الرافعة الاساسية للوصول الى إتفاق نهائي بين الطرفين ؟ هذا ما سوف نحاول الإجابه عليه في الفصل الثالث.

[124] حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين. لأحمد عز الدين، دار التوزيع والنشر الإسلامية ـ القاهرة. 1995 ، ص:24-25.

الفصل الثالث : الولايات المتحدة كطرف ثالث في ادارة المفاوضات

المبحث الأول: مقاربة الطرف الثالث

يفرض ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء واجب التسوية السلمية لمنازعاتها، ويجعل هذه التسوية من مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ويخصص الميثاق فصلاً خاصاً هو الفضل السادس لمعالجة موضوع التسوية السلمية للمنازعات. وقد أسند الميثاق هذه المهمة الى كل من الجمعية العامة، مجلس الأمن، المنظمات الإقليمية، القضاء الدولي ،والمبادرات الدولية، حيث نصت المادة (33) الفقرة الأولى من ميثاق الامم المتحدة "يجب على أطراف أي نزاع - من شأن إستمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر- أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطه والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارهم[125]. وبذلك يكون الميثاق الأممي قد جعل من الوساطة أحد الطرق أو السبل التي يمكن إتباعها من أجل تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ما هي الوساطة ، متى يمكن إستخدامها، من هم الوسطاء، ما هو دورهم، ما الإستراتجيات التي يمكن إستخدامها وهل تختلف الوساطة عندما تقوم بها القوى العظمى. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المبحث.

عبر التاريخ عمل كل من الأفراد، الجمعيات، المجتمعات والدول على إيجاد طرق لإحتواء سلوكهم المدمر ولضمان النظام والأمن في الوساطه، وقد تم إبتكار العديد من الآليات والمؤسسات (Institutions) لإدارة وحل النزاعات بين الأطراف المتنازعة، فكانت الوساطة ولا تزال واحدة من أكثر هذه الإبتكارات فاعلية[126].

فعندما يجرب المفاوضون كل الخيارات المتاحة أمامهم من دون أن يحرزوا أي تقدم يمكن أن يبنى عليه إتفاق بينهم، وفي ظل فقدان الثقة بين طرفي النزاع وفي ظل التوتر المتصاعد للعداء بينهم عندها يصبح تدخل طرف ثالث لحل النزاع أمراً لا يمكن الإستغناء عنه.

---

[125] ميثاق الأمم المتحدة المادة (33) الفقرة الأولى.

[126] St. Martin's press, Mediation in International Relations, Jacob Bercoritch and Jeffrey.Rubin New York, 1992. P: 1

أولاً: إضافة الطرف الثالث إلى المفاوضات

غالباً ما تكون المفاوضات متوترة "Tense" وصعبة، ويمكن أن تؤدي الى الإحباط والغضب، وخصوصاً عندما تكون حول القضايا الحساسة والتى يمكن أن تصل الى طريق مسدود، تاركة الأطراف عاجزين عن تخطي النقاط العالقة[127].في هذه الحالة قد يكون تدخل الطرف الثالث فعالاً إن لم يكن الطريقة الوحيدة لإعادة المفاوضات الى مسارها.

على أقل تقدير فإن تدخل الطرف الثالث بالمفاوضات يمكنه ان يعمل على تأمين (أو حتى فرض) الاستقرار، وعلى الحفاظ على الوتيرة المتقدمة التي يحتاجها المفاوضون في سبيل التعرف على المشاكل التي يجب حلها، وخصوصاً تلك التي أدت الى إيقاف أو إعاقة المفاوضات.

ثانيا: متى يكون تدخل الطرف الثالث ضرورياً؟

يبادر المتفاوضون الى إدخال الطرف الثالث عندما يعتقدون أنهم غير قادرين على إدارة النزاع بمفردهم، أو عندما يبادر أحد أطراف النزاع بطلب تدخل الطرف الثالث، عندها يجب أن يستحوذ طلبه هذا على موافقة باقي أطراف النزاع، فما هي الوساطة و متى تستخدم ؟

1- <u>الوساطة :</u>

عندما تقارن الوساطة بالتحكيم فهي أقل كلفة، لا تستهلك الوقت كما انها أكثر إرضاءاً للمتنازعين ، مع أن الهدف النهائي للوساطة هو نفسه للتحكيم – حل النزاع – ولكن الفرق الأساسي بينهما هو أن الوساطة تجعل الطرفين يعملان بأنفسهما على تطوير وتبني الإتفاق بينهما.

كما يمكن للوسطاء أن يساعدوا في حل الأسباب الأساسية للنزاع الجاري ،الأمر الذي لا يستطيع التحكيم حله.

ليس للوسطاء اي تأثير على النتائج، كما انهم لا يستطيعون حل النزاع بمفردهم أو أن يفرضوا الحل. ففاعليتهم تأتي من قدرتهم على اللقاء منفردين بأطراف النزاع و تأمين التفهم لقضايا النزاع وتشجيع الأطراف على وضع تفاهمات تؤدي الى الحل.

[127]Mc Graw – Hill Companies, Negotiation, Roy J. Lewicki and company, New York, 2003, P3 463

2- متى تستخدم الوساطة ؟

تتطلب عملية الوساطة عدة عناصر لنجاحها، العنصر الأول هو التوقيت، حيث أن جهود الوساطة يجب أن تقوم عندما يكون الأطراف مستعدين لها، فالوساطة هي عمل تطوعي – الأطراف عادة لا تجبر على الدخول في الوساطة – فلا يمكن للوساطة أن تكون فعّالة ما لم يقم الأطراف بالتعاون، أو إذا إعتقد أحد الأطراف بأن مكاسبه سوف تكون اكثر في حال إستمرار النزاع[128].

أما العنصر الثاني فهو أن يكون الوسيط مقبولاً من قبل أطراف النزاع، فمن المتعارف عليه أن ينظر الى الوسيط على انه طرف محايد، الا انه هناك من يقول, أن "المحايد" كلياًغير موجود حيث أن التدخل الفعال من قبل الوسيط لا بد وأن يؤثر على العملية وعلى نتائجها والتي تأتي ولو بشكل غير متعمد لصالح أحد الأطراف.

وإن إهتمام الوسيط يجب أن ينصب على فهم طبيعة الصراع وعلى تأمين القبول من قبل الأطراف.

فكلما تقدمت الوساطة، يصبح الوسيط ذا فاعلية أكبر، فربما يسعى لجمع أطرف النزاع في محادثات ثنائية أو ربما يبقيهما منفصلين أو ربما يضغط على أحد الأطراف أو كليهما للتوصل الى الإتفاق المنشود.

إذا نجحت جهود الوساطه، فإن الوسيط سوف يعمد الى جمع الأطراف للموافقة على إتفاق نهائي أو للإعلان عن هذا الإتفاق، معتبرين أن الوساطه الفعّاله تقوي الأطراف عن طريق توازن القوى وتجعل التواصل بين الأطراف أكثر سهولة[129].

تعتبرالمرونة من الصفات الأساسية التى يجب أن يتحلى بها الوسيط ، كما هي مطلوبه من المتفاوضين أيضاً ،حيث أن مرونة الوسيط تؤدي الى تخفيض ضغط المفاوضات زيادة حرية الحركة، زيادة السيطرة على النفس وتزايد القدرة على بلورة أفكار خلاقه.

في حين أن تحيز الوسيط الى أحد الأطراف أو الى أحد المواقف سوف يفقد الوسيط ثقه الطرف الآخر مما ينعكس سلباً على العملية ككل[130].

---

[128] Gary Friedman , Jack Himmelstein , Challenging Conflict, Mediation Through Understanding,American Bar Association , 2008, P: 152.

[129]Contemporary Peacemaking, conflict, violence and peace process, John Darby and Roger Mac Enty, New York, 2003, P384

[130]Ibid, Roy J. Lewicki and company P:479 .

ثالثاً: الوسطاء في العلاقات الدولية

في بيئة كالبيئة الدولية والتى تفتقد الى مركزية السلطة فإن المجال واسع جداً للوسطاء المحتملين، فأي فاعل في البيئة الدولية يمكن أن يكون وسيطاً رسمياً أو غير رسمي ، إن الوسطاء المحتملين في العلاقات الدولية يمكن تصنيفهم في ثلاث فئات:

1- الأفراد
2- الدول
3- المؤسسات والمنظمات.

1- الأفراد

الوساطة الفردية هي الوساطة التي تجري من خلال أفراد ليس لهم الصفة الرسمية أو التمثيلية لدولتهم.

2- الدول

بالرغم من ان الوساطة الفردية مؤثرة لكنها ليست الشائعة في العلاقات الدولية، فمعظم الوساطات تتم من خلال الفاعلين الأساسيين "الدول" (ولنكون أكثردقة ممثليهم) والمنظمات الدولية.

عندما تدعى إحدى الدول للقيام بالوساطة بشأن نزاع ما، أو تبادر هي للوساطة فهي تستخدم تلقائياً خدمات أحد صانعي القرار فيها، مثل هنري كسنجر, الرئيس كارتر, وزير الخارجية بيكر، فالوساطة الدولية من خلال مثل هؤلاء الأشخاص تعتمد على:

أ- المركزالذي يشغلونه في دولتهم
ب- المقدار الممنوح لهم في تقريرالسياسات
ج- القدرات المختلفة والتوجهات السياسية لدولهم[131].

بالنظر إلى الاختلافات بين قوة وثروات الدول يمكن أن نميز بين دول متحالفة وغير متحالفة، بين دول ديمقراطية وغير ديمقراطية، بين دول متطورة إقتصادياً وأخرى نامية. هنا يجب أن نركز على تمايز القوى الدول الصغيرة والقوى العظمى وعلى مدى تأثير هذا التمايز على الوساطة.

[131]Op-cit, Jacob Bercoritch and Jeffrey. Rubin. P.10.11

3- المؤسسات والمنظمات

هناك ثلاث مجموعات من المنظمات الدولية أساسية لفهمنا للسياسة الدولية، وهي:

أ- المنظمات الأقليمية.
ب- المنظمات الدولية.
ج- المنظمات العبر وطنية.

تمثل المنظمات الإقليمية والدولية مجموعة محلية وعالمية من الدول التي تعبر عن أهدافهم من خلال تطبيق التزاماتهم بالمعاهدات المنشئة للمنظمة.

بينما المنظمات العبر وطنية هي منظمات غير حكومية في منشئها، وليست في الغالب منظمات مدنية (Public Organization)، يمكن لها أن تؤمن فاعلية أكبر من تلك التي تؤمنها المنظمات الدولية نظراً لإرتباط الأخيرة بتوجهات سياسية.

رابعاً: الإستراتجيات في الوساطة الدولية

كل الوساطاء الدوليين يعملون وفق نظام من التبادل والتأثير ويمكن تحديد إطار هذا النظام من خلال تبادل الأفكار، المعلومات، وتوقعات الأطراف المتنازعة،ومن خلال إمكانيات ومصالح الوسطاء.

إن التداخل والتفاعل بين هذه الأطر (Parameters) يحدد طبيعة وفاعلية الوساطة.

حيث يمكن الحديث عن ثلاث إستراتجيات أساسية وهي:

- الاستراتجية التواصلية التسهيلية (Communication – Facilitation).
- استراتجية التصييغ الاقتراحية (Formulation).
- استراتجية المناورة (Manipulation).

إن إستخدام أي من هذه الإستراتجيات كفيل بتغيير و بتأثير أو بتعديل في وجهة النزاع، أو طبيعة التعامل بين الأطراف[132].

إن اختيار الاستراتجية من قبل الوسيط محكومة بعاملين أساسيين هما:

- طبيعة النزاع.
- وإمكانيات ومصالح الوسيط.

[132]Christopher W. Moore, The Mediation Process, Practical Strategies for Resolving Conflict, Jossey Bass, A Wiley Imprint, San Francisco, 2003, p:87.

إن تطبيق واحدة أو أكثر من هذه الإستراتجيات التي يتبعها الوسيط في تعامله مع إحدى النزاعات الدولية، بحاجة الى استخدام تكتيك كي توضع موضع التنفيذ ويمكن تلخيص تكتيكات الإستراتجيات الثلاث على الشكل التالي:

1- أستراتجيات الإتصال – التسهيل:(Communication – Facilitate Strategies)

- تأمين الإتصال بين الأطراف.
- كسب ثقه واطمئنان الأطراف.
- تدبير أو تهيئة التفاعل بين الأطراف.
- تحديد المسائل المهمة والمصالح.
- توضيح الموقف.
- تجنب التحيز الى أحد الأطراف.
- تطوير التفاهم بين الأطراف.
- تزويد الأطراف بالمعلومات الغائبة عنهم.
- تشجيع الإتصالات البناءة.
- تقديم تقييمات إيجابية.
- مناقشة مصالح الأطراف.

2- استراتجيات الإقتراحية (Formulation Strategies)

- اختيار مكان اللقاءات.
- التحكم بمسار اللقاءات.
- التحكم بالبيئة المحيطة بالأطراف.
- التأسيس للتفاهمات.
- إقتراح إجراءات.
- التركيز على المصالح المشتركة.
- تخفيف التوتر.
- التحكم بالتوقيت.
- معالجة المسائل البسيطة (السهلة) أولاً.
- وضع أجندة للعمل.
- مساعدة الأطراف في الحفاظ على ماء الوجه.
- إبقاء تركيز المفاضات على المسألة الأساسية[133].

3- إستراتجيات المناورة أو (التحكمية)(Manipulation Strategies)

- تغيير توقعات الأطراف.
- تحمل مسؤولية الإتفاقيات.
- تقديم إقتراحات ومشاريع بناءة.

[133]Opcit.Jacob Bercoritch and Jeffrey. Rubin P:17

- جعل الأطراف قلقين من ثمن عدم الإتفاق.
- تزويد الأطراف بالمعلومات.
- إقتراح تفاهمات يمكن للأطراف أن تتبناها.
- مساعدة الأطراف للرجوع (Undo) عن التزام ما.
- مكافأة الأطراف عند التوافق.
- جعل المبادرات في إطار معين يضمن نتائج مرضية للأطراف.
- ممارسة الضغط على الأطراف لإظهار مرونة أكثر.
- الوعد بالمكافأة أو التهديد بالانسحاب.
- عرض إزالة الشكاوى في حال الإتفاق.

خامساً: مهام الوسيط في حل النزاع

يمكن تقسيم مهام الوسيط في حل النزاعات على ثلاث مراحل وهي على الشكل التالي:

1- <u>قبل التفاوض</u>

- مستكشف (Explorer): يحدد جهوزية الخصوم للإحتكاك، ويستعرض عدداً من الحلول الممكنة.
- ضامن (Reassurer): يضمن للخصوم أن أحداً لن يحصل بالكامل على "النصر".
- فاصل (Decouple): يساعد على سحب العوامل الخارجية ووضعها في عمل إيجابي آخر.
- موحد (Unifier): يضيق الفجوات ويشجع على التفاهم والإتفاق على المصالح و القيم الأساسية وعلى التنازلات في سبيل الوصول الى إتفاق.
- صاحب مهارة (Enskiller): يطور المهارات والكفاءات المطلوبة لجعل الأطراف يصلون الى حل دائم.
- جامع (Convener): يطلق عملية المحادثات، ويؤمن أماكن اللقاءات ويشرعن الإتصالات و اللقاءات[134].

2- <u>دور الوسيط أثناء عملية التفاوض</u>

- مسَّهل (Facilitator): يسعى من خلال اللقاءات بين الأطراف الى الوصول الى تبادل بناء للأهداف ولو جهات النظر.
- رؤيوي (Envisioner): يطرح معطيات، أفكار، نظريات وخيارات جديدة للأطراف.
- معزز (Enhancer): يطرح وسائل إضافية لمساعدة الأطراف في البحث عن حلول إيجابية.

[134] John Darby and Roger Mac Enty, Contemporary Peacemaking, conflict, violence and peace process,, New York, 2003, P384.

- ضامن (Guarantor): يشكل ضمانه ضد توقف المحادثات، كما أنه يكون ضامن لأي حل دائم.
- مشرعن (Legitimizer): يضفي الإعتبار والشرعية للحل المتفق عليه.

3- دور الوسيط بعد الإتفاق

- مؤكد (Verifier): يتأكد من أن المتنازعين قد طبقوا بنود الإتفاق.
- مطبق (Implementer): يفرض عقوبات على الإتفاقات الغير مطبقة.
- مصلح موفق (Reconciler): يساعد على بناء علاقات جديدة بين الخصوم من خلال إجراءات طويلة الأمد[135].

يقوم الوسيط بعدد من الإجراءات طويلة الأمد المهمة وذلك في سبيل تضييق الفجوة بين المتنازعين عبر الوصول الى إتفاق فيما بينها. ومن أهم تلك الإجراءات ما إصطلح على تسميته بإجراءات بناء الثقه (Confidence Building Measures) .C.B.M.

تعتبر إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة واحدة من أهم العوامل التي تساعد على الوصول الى حل النزاع, ففي ظل غياب الثقة بين الأطراف المتنازعة لا يمكن التوصل الى إتفاق بينهم, وحتى لو تم الإتفاق (في ظل ممارسة ضغوط على أحد أو كلا الطرفين) فإن هذا الإتفاق لن يدوم, ولن يطبق أو يستمر, حيث الأطراف لا تثق ببعضها وهنا تبرز أهمية الوسيط وقدرته على بناءس الثقه بينهم[136].

سادساً: بناء الثقة، الأدوات والممارسة

في سبيل إظهار إجراءات بناء الثقة في شكلها التطبيقي، فهي تتبع لائحة من عدة إجراءات قد تم إختبارها في أوروبا كما أن بعضها قد تم إختباره في الشرق الأوسط وخصوصاً في عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

[135] OpCit.Jacob Bercoritch and Jeffrey.Rubin P: 16.
[136] Kathy Domenici, Stephen W. Littlejohn, Mediation Empowerment in Conflict Management, 2nd edition, Waveland Press, Inc, New York, 2001, P: 86.

هناك جدال قائم ما مدى فاعلية قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وكذلك الإتفاقيات الدولية، كإتفاق "كامب دايفيد"،على أنها قادرة على صياغة معايير أو مراجع (Reference) مرجعية يمكنها أن تسهل التواصل أو ربما حل النزاع.

من الواضح أن عملية السلام قد جاءت نتيجة للضغط الدولي وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة وهذا يعني أن الأطراف في الشرق الأوسط يستجيبون لتحفيز الأطراف الدولية، لذلك يجب عليهم أن يتبنوأ بعضاً من لغة أو ربما ثقافه المجتمع الدولي، والذي من شأنه أن ينتج بعض الثقة بين الأطراف.

1- الإعلام: الإعلام هو من الملامح الأساسية لعملية السلام، فمن الواضح أن الأطراف يهتمون الى صورتهم في الإعلام من خلال الصحف العالمية ومحطات التلفزة، وهذا يعني أن على الأطراف السعي لإستخدام الوسائل الإعلامية بطريقة تساهم في إيجاد لغة وثقافة مشتركة، وذلك من أجل بناء ثقه أكبر بينهم.

2- الولايات المتحدة: من الواضح أن الشريك الأساسي لكلا الطرفين في عملية السلام هي الإدارة في واشنطن ومن ورائها الولايات المتحدة بالكامل وهذا يعني أن جهداً إضافياً وهائلاً يجب أن يبذل للتواصل مع الشعب الأمريكي.

3- المصالح المشتركة: في العديد من الحالات هناك تقارب مدهش للمصالح فمن شأن الوسيط أن يعمل على توضيح هذا التقارب للأطراف ومن شأن هذا التقارب أن يعزز الثقة بين الأطراف.

4- الحد من التسلح (Arms Control): في العديد من الحالات هناك تخوف من تزايد سباق السلح، وتخوف من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، فالحد من التسلح يعزز من بناء الثقة بين الأطراف.

5- الاتصالات : إن صورة الخطوط الساخنة (Red Telephone) تصل ما بين القيادات المتنازعة كثيراً ما يستدعي الحديث عن بناء الثقة.

6- الإيماءات الإنسانية (Humanitarian Gesture): وذلك عبر إزالة كل ما من شأنه أن يكون حساساً للطرف الآخر، مما يساهم في بناء الثقه[137].

[137] Andrew F.Hayes, Introduction to Mediation, Moderation and Conditional Process Analysis, A Regression –Based Approach, The Guiford Press, New York, 2013, P: 163.

العملية الدبلوماسية بذاتها: نحن بحاجة لطرح السؤال التالي :

الى أي مدى تكون العملية بحد ذاتها هي عملية لبناء الثقه، عندما تجمع الأطراف مع بعضهم ،الذين لا يجتمعون عادة، وبذلك توجد علاقة (محتملة) بينهم. من المهم أن نعرف عن إنطباع الأطراف حول العملية بذاتها.

في إطار الحديث عن الدبلوماسية لا بد من ذكر الدبلوماسية السرية والتي تشكل الطريقة الأمثل للحل وخصوصاً في الصراعات ذات الطبيعة المعقدة أو المركبة والتي من شأن اطلاع الشعب على تفاصيل الحل ان يعيق عملية التفاوض وقد يؤدي الى توقفها. أما إذا ما نجحت تلك اللقاءات السرية فإنها تستطيع أن تبني الثقة بين الأطراف، أما إذا تم إفشاء هذه اللقاءات من قبل أحد الأطراف فمن شأن ذلك أن يعرض ويضعف الثقة بين الأطراف وأكثر تحديداً فإنه يضعف الثقة إما في نوايا الطرف الآخر أو في قدرته على الإتفاق[138].

الثروات، المياه والتنمية الإقتصادية: لقد جرت العديد من المحاولات في الماضي لإستخدام المياه والثروات الأخرى، وكذلك المطالب لتنمية الإقتصادية كخطوات عملية محتملة لتحقيق المنافع والمصالح الحقيقية للأطراف كافة، من جهة أخرى هناك القليل من الأمثلة في الشرق الأوسط حول تفوق الإعتبارات الإقتصادية عن تلك السياسية.

العلاقات الدبلوماسية: تقليدياً، لقد كانت (النظرية) الإسرائيلية بأن الإعتراف الرسمي والعلاقات الدبلوماسية ليسا فقط من أجل السلام بل يمكن لهما أن يسهلا العلاقة بين الشعوب والمجتمعات السياسية.

1- التبادل الثقافي: لقد إعتبر التبادل الثقافي في الماضي على أنه مغير من أجل السلام وبناء الثقة بين الشعوب.

2- السياحة، فتح الحدود وتبادل السياح والزوار هو واحد من أهم الإجراءات التي تساعد على بناء الثقه.

[138]Westriew Press, ConfidenceBuilding Measures in the Middel East, Gabriel Ben-Dor and David B. Dewitt, 1994 United States of America, P: 323

سابعاً: القوى العظمى كوسطاء (وساطة القوى العظمى)

لقد قامت الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي بالوساطة في العديد من الصراعات الدولية منذ 1945. إن المقارنة بين الوساطه التي قاموا بها تظهر إختلافات مهمه في مدى تدخلهم.

إن الوساطة الأميركية والسوفياتية تجذب إهتماماً خاصاً بها وذلك بسبب وضعهم كـ "قوى عظمى" وذلك يعود الى الثروات والإمكانيات الإقتصادية والعسكرية الضخمة التي يمتلكونها والى مصالحهم المنتشرة عالمياً هذه الإمكانيات والمصالح تعطي التحفيز والقدرة على التدخل في الصراعات المحلية والتأثير في نتائجها.

الوساطة في النزاعات الدولية ما هي إلا أداة للسياسية الخارجية توظفها الدولة وذلك في سبيل تحقيق أهدافها بسبب مصالح الدول العظمى المنتشرة في العالم، فإن العديد من النزاعات الدولية، تعتبرها القوى العظمى مؤثرة على مصالحها وذلك ما يشكل الدافع لها للتدخل، وربما يختار الوساطة كأداة مناسبة للتدخل، حيث ان نفوذها السياسي وقدراتها المادية الضخمة تمكنها من إستخدام العصا والجزرة وتوفر لهم مصدراً مهماً للدخول في الوساطة.

قامت الولايات المتحدة بالوساطة في سبعة وخمسون نزاعاً على الأقل ما عدا الوساطات في أميركا اللاتينية, إضافة إلى أربعة وعشرين حالة وساطة في الصراع العربي الإسرائيلي.

إن موارد الولايات المتحدة الإقتصادية والعسكرية المهمة، ودورها القيادي في المنظمات الدولية، المؤسسات المالية والإقتصادية يعطيها وزناً دولياً[139].

إن الوسيط ليس طرفاً في النزاع وعليه أن يجعل أطراف النزاع يتعاونون معه ، من أجل تلك الغاية، على الوسيط أن يكسب ثقة الأطراف، وأن يجعلهم يثقون به.

كما أنه من الأفضل أن تلعب الدول العظمى دور الوسيط بدلاً من خطر إصطفافها الى جانب أحد الأطراف ، مثل هذا الخطر يكون ذا أثر هام عندما تكون للقوى العظمى علاقة قريبة من أحد أطراف النزاع دون الأخر. فالولايات المتحدة على علاقة قريبة مع إسرائيل أكثر من الأطراف العربية، الى باكستان أكثر من الهند إلى المملكة العربية المتحدة أكثر من مصر، والى بريطانيا أكثر من خصومها (الأرجنتين، مصر، إيران، المملكة العربية السعودية واليمن).

غالباً ما كانت الولايات المتحدة ترتبط مع أطراف النزاع بروابط متنوعة سياسية، ثقافية، إقتصادية وعسكرية، مما زود الولايات المتحدة بقنوات إتصال وروابط لقضايا إقليمية إضافية يمكن إستخدامها للتأثير على سياسية الدول الأخرى[140]

[139] Gary Friedman , Jack Himmelstein , Challenging Conflict, Mediation Through Understanding,American Bar Association , 2008, P:126.

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة و تنفيذ اتفاق اوسلو

إنّ مِنْ شَأن أيِّ تغيير يحصل على مستوَى الأحدَاث أو الأشخاص المتعلّقة بعملية التفاوض أن يكون له أثر على عملية التفاوض نفسها، وهذا ما حصل عام 1992 حيث تغيرت السلطة في كلٍّ من إسرائيل والولايات المتحدة، فقد تمَّ انتخاب اسحاق رابين خلفًا لإسحاق شامير، رئيسًا للوزراء في إسرائيل، وبل كلينتون خلفًا لجورج بوش رئيسًا للولايات المتحدة.

كان الرئيس بوش قد توصّل إلى أنَّ "النشاط الاستيطاني لا يتماشَى أبدًا مع وضع السلام، ومعارضة بوش هذه أقلقت شامير حول مسألة ضمانات القروض الإسرائيلية، وحين طلب شامير ضمانات قروض بقيمة 10 مليارات دولار، ظنًّا منه أنَّ حرب الخليج وامتناع إسرائيل عن الردِّ على الهجمات العراقية بصواريخ سكود على إسرائيل قد وضعا إسرائيل بوضعٍ قويٍّ، ولكنّ الرئيس بوش رفض الطلب ما لم يقبل شامير بتجميد النشاط الاستيطاني"[141]، لقد كانت المسألة الاستراتيجية في تلك المرحلة هي إطلاق المفاوضات حيث أنّ محادثات واشنطن لن تستثمر شيئًا ما دام إسحاق شامير يتابع عملية الاستيطان.

"إنّ المعركة على قروض الضمانات عام 1992 قد شكلت المحاولة الأولى المدبرة من جانب الإدارة الأمريكية لممارسة تأثير السياسة الخارجية على إسرائيل، وأكثر من ذلك فإنّ الأدلّة سوف تشير إلى ان الرئيس بوش كان يهدف من وراء ذلك إلى التدخُّل مباشرة في الحملة الانتخابية في إسرائيل عن طريق تطبيق مقاربة العصا والجزرة على الناخب الإسرائيلي"[142]، وقد أثرت ضغوط بوش فعليًا على الانتخابات الإسرائيلية، ففي "23 تموز 1992 خسر حزب الليكود الانتخابات وعاد حزب العمل إلى السلطة، لقد كان انشقاقًا في المعسكر اليميني، وهذا ما أدَّى إلى خسارة الليكود، شامير، آرنز، وليفي فقد أُجبروا على ترك مناصبهم لصالح إسحاق رابين الذي أصبح رئيسًا للحكومة ووزيرًا للدفاع، ولصالح شمعون بيريز الذي عاد ليشغل منصب وزير الخارجية".

وهكذا استطاع الرئيس بوش أن يلعب دوراً في هزيمة إسحاق شامير وفوز إسحاق رابين الذي سوف يظهر ليونة أكثر تجاه عملية التسوية.

ولعل هذا الحدث يعطي دلالة و اضحة على قدرة الإدارة الأمريكية في التدخل في شؤون السياسة الداخلية لإسرائيل.

---

[140]Op.cit, Jacob Bercoritch and Jeffrey. Rubin,P: 232

(141)- دنيس روس، السلام المفقود، ترجمة عمر الأيوبي، سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص 125.

[142]-Neill Lochery, The Difficult Road to peace, United Kingdom, 1999, p:210.

أولاً: اسحاق رابين و محادثات واشنطن

بالنسبة إلى إسحاق رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية حينذاك) "كان من الضروري أن تُستأنَف المفاوضات من جديد، وذلك مِن أجل إعادة العلاقة الجيّدة مع الولايات المتحدة، وبالتالي حصول إسرائيل على ضمانات القروض 10 مليار دولار، والتي كانت إسرائيل بحاجة لها ليس فقط لاستيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي"[143].

كان إسحق رابين يرَى أنّ التسوية ضرورة استراتيجية لإسرائيل في تلك المرحلة، فقد قال: "إنّ إسرائيل لن تكون في وضع أقوَى مما هي عليه الآن، عسكريًا هي أشدُّ بأسًا من أيّ وقت مضَى، والولايات المتحدة قد غيّرت وجه المنطقة، لكن في ظرف عشر سنوات، إذا لم تُحسِن إسرائيل الإفادة من الأوضاع المؤاتية الراهنة، فقد تواجه خطرًا جسيمًا من إيران، أو على سبيل الاحتمال من عراق منتفض من جديد، وكلٌّ منهما قد يحوز على قدرات عسكرية غير تقليدية، فمن الضروري تحويل الشرق الأوسط قبل أن يحدث ذلك"[144].

كان إسحق رابين مهتمًا بمعرفة ما إذا كان عقد اتفاق سلام مع سوريا لا يزال ممكنًا (أي أنّ رابين أيضًا كان يفكّر بسوريا أولاً كما الإدارة الأمريكية)، ومِن الوجهة العاطفية لم يكن مستعدًا بعد للتعامل مع م. ت. ف. وعرفات، ولكنه ألْمَحَ إلى وجوب تغيير مقاربة إسرائيل للفلسطينيين.

لم يكن رابين من المؤمنين بأنّ السلام بين العرب و الإسرائيل ممكن التحقيق في المستقبل القريب ولكنه كان على استعداد للوصول إلى تسوية، ولكن من دون العودة إلى حدود 1967، ولكن هذه المحادثات لم تلبث أن توقفت، وذلك للأسباب التالية: فقد أصرّ الرئيس حافظ الأسد على تعهّد إسرائيلي للانسحاب الكامل من الجولان، وهذا ما لم تؤكّده إسرائيل، اما الصعوبة الثانية التي واجهت المحادثات هي التطورات السياسية في الولايات المتحدة، وذلك من خلال تراجع الفاعلية الدبلوماسية لإدارة بوش، فبعد وقت قصير من زيارة الوزير بيكر للشرق الأوسط في تموز 1992، طلب منه الرئيس بوش ترْك وزارة الخارجية والذهاب إلى البيت الأبيض كرئيس للحملة الانتخابية"[145].

ثانياً: إدارة كلنتون وعملية السلام

إنّ التغيير في الواقع السياسي لم يكن مقتصرًا على إسرائيل، ولكن أيضًا على الولايات المتحدة، حيث وصل بيل كلنتون إلى البيت الأبيض بدلاً من جورج بوش.

لم تكن إدارة الرئيس كلنتون متوجهة إلى الشرق الأوسط في بادِئ الأمر حيث لا تُوجد بوادر إيجابية، وحيث محادثات واشنطن لم تكن تُحرز تقدُّمًا ملموسًا، إضافةً إلى أنَّ الرئيس كلينتون قد وعد

---

143)(Itamar Rabinovich,-Waking Peace, New Jersey, 2004, p: 43.

(144) ــ، دنيس روس،Op.Cit ، ،ص:133.

145 Opcit .WAGING PEACE, P: 48.

ناخبيه أنّه سوف "يوجِّه ويركّز اهتمامه على الاقتصاد الوطني، وليس على السياسة الخارجية"[146]، كما أنّ علاقة كريستوفربأتباع الدين اليهودي داخل الولايات المتحدة لم تكن على قدر جيد من الارتياح المتبادَل، لذلك فإنّ مِن شأن أيّ دور لكرستوفر تجاه عملية السلام لن يكون سهلاً ، كما أنه (كرستوفر) قد رأى في بادِئ الأمر، شأن جيمس بيكر من قبل، أنّ ثمّة خطرًا في الانغماس في محادثات لا تنتهي وغير مثمرة حول الشرق الأوسط".[147].

أي عكس ما فعل الرئيس بوش الذي أهمل السياسة الداخلية، وخصوصًا الاقتصادية، وصبَّ اهتمامه ووزير خارجيته جيمس بيكر الذي انخرط في جولات مكوكية مِن أجل التسوية في الشرق الأوسط ، ولكن هذا الوضع لم يدُم طويلاً، إذ سرعان ما انخرطت إدارة كلنتون في السياسة الخارجية، وخصوصًا عملية التسوية بين العرب والإسرائيليين.

أسند ساندي برغر مستشار الأمن القومي الامريكي مهمة إعطاء إجازات عن الشرق الأوسط إلى مارتن أندك، والذي كان مِن أنصار سياسة "سوريا أولاً"، أي أنّ جهود الولايات المتحدة يجب أن تنصبّ في خدمة تسوية بين سوريا وإسرائيل قبل أيّ مسار آخر، فأنصار سياسة سوريا أولاً يرَون أنه "يستطيع الفلسطينيون أن يجعلوا الحياة مزعجة للإسرائيليين، إنما لا يهددون وجودهم كما يمكن لسوريا ان تفعل[148].

فمن شأن تسوية الصراع مع السوريين أن تمنح إسرائيل "دائرة سلام" فالأردن ستحذو حذو سوريا إذا لم تشعر بأيّ تهديد من جانبها أو من جانب أتباعها مِن جبهة الرفض، وكذلك لبنان، وبذلك ستجد إسرائيل نفسها فجأة في سلام مع كل دول الجوار، وسيكون لذلك فعله في المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى، ويعزل إسرائيل عن مصادر التهديد الأبعد "العراق وإيران"، ويشكل قوة ضغط هائلة على الفلسطينيين، فحين يرى الفلسطينيون أنّ للدول العربية مصلحة في السلام مع إسرائيل، لن يجدوا سوى دعم ضئيل لمواقفهم المتشددة، ويغدو عقد اتفاق معهم أكثر احتمالاً بشأن القضايا الأكثر وجودية، أو هكذا يقول منطق المقارَبة "سوريا أولاً".

وإذا كانت سوريا أولاً قد عكست مقاربة رابين الاستراتيجية، إلاّ أنّ الواقع لا يتماشَى دائمًا مع الاستراتيجيات المفضّلة.

كان الخط الرئيس في سياسة رابين الخارجية هو التنسيق مع واشنطن والقبول بكل المواقف الأمريكية في كل المسائل بشرط أن لا يكون لذلك أيّ تأثير مباشر على أمن إسرائيل،فلقد اعتبر رابين أنّ التنسيق الدبلوماسي مع الولايات المتحدة سوف يقوّي الموقف التفاوضي لإسرائيل في المفاوضات، وبشكل دائم، فمِن شأن هذا التنسيق أن يدفع الولايات المتحدة إلى الانخراط أكثر في البناء الأمني لإسرائيل،كما أجاز رابين التفاوض مع م. ت. ف. عبر قناة اتصال خلفية.

---

[146] STEVEN. E. SCHIER, the Post Modern PRESIDENCY, (2) USA, 2000, p: 62.

[147] Op.Cit، دنيس روس ،ص:143.

[148] Ibid، دنيس روس ، ص: 144.

فالمصالح الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة قد تبدّلت من احتواء الاتحاد السوفياتي إلى الحفاظ على السلم والاستقرار، أي إلى احتواء الدول العراق وإيران، ودفع عملية السلام، وقد كان رابين يعتقد أنّه مِن أجل الاستحواذ على دعم الولايات المتحدة، يجب على إسرائيل إقناعها بأنها جدية في بحثها عن السلام"[149].

ثالثاً: عملية أوسلو

ابتداءً من كانون الثاني 1993 بدأت قناة أوسلو، والتي كانت لقاءات سرّية في النرويج بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين برعاية تيري لارسن، ولم يكن يأمل من تلك اللقاءات إلاّ أن تكون مفيدة في تذليل العثرات التي تعترض محادثات واشنطن.

قام دنيس روس بزيارة إلى إسرائيل لمعرفة ما إذا كان هناك ميل إلى تعزيز التحرك على سكّتي التفاوض كلتيهما "السورية والفلسطينية"،ففي هذه الأثناء كان تركيز رابين منصبًّا على المسار السوري أكثر من المسار الفلسطيني، مما دفعه إلى إطلاق مبادرته تجاه سوريا والتي تنص على : انسحاب كامل من مرتفعات الجولان مقابل تطبيع كامل العلاقات.

فقد كان رابين لا يزال حينئذ يشكّ في أن يسعى عرفات بما يتوجب عليه في نهاية المطاف عبر قناة أوسلو، لكن وقبل أن يتبيّن الأمر، يريد أن يرى ما إذا كان في الإمكان إحداث اختراق مع الرئيس الأسد، ففي تصوره، يستحيل عمل الشيئين معًا، كما أنّ الجمهور الإسرائيلي لا يستطيع استيعاب مثل هاتين الصدمتين: التعهد بالانسحاب الكامل من الجولان، وإبرام اتفاق مع م.ت.ف. في نفس الوقت"[150].

ولكن كما سيتبيّن فيما بعد، أنّ هناك خلافًا جوهريًا بين سوريا وإسرائيل حول مسألة الانسحاب الكامل، فالرئيس الأسد يعتبر كل الأراضي التي كانت تحت السيادة السورية في 4 حزيران/ يونيو 1967، أراضي سورية. أمّا رابين فكان يرَى أنّ أيّة أرض كائنة ما وراء الحدود الدولية المفترضة ـ تلك الحدود التي جرَى ترسيمها كجزء من الانتداب البريطاني والفرنسي في عام 1923، وهذا الاختلاف سوف يؤدّي فيما بعد إضافة إلى مسائل أخرى إلى توقف وعرقلة المسار

[149]Jonathan Rynhold, Isreal-American Relations and the peace process, MERIA, Journal Volume 4, No. 2 June (2) 2000, p. 9.
[150]URI SAVIR, The process 1,100 Days That Changed The Middle East, Random House , New York , 1998 ,P: 25..

السوري الإسرائيلي، وتجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة ووفقًا لاستراتيجيتها "سوريا أولاً" عملت جاهدة منذ البداية على التوفيق بين الطرفين، لكن تلك الجهود لم تؤت ثمارها[151].

"في 25 آب 1993 قام كل من وزير الخارجية النروجي هولسن وشمعون بيريز بزيارة سرّية إلى الولايات المتحدة، حيث التقيا بوزير الخارجية الأمريكية كريستوفر ودنيس روس سرًا في كاليفورنيا، حيث قام هولسن بإخبارهم أنّ قناة أوسلو السرّية قد أثمرت اتفاقًا حول إعلان مبادئ، وأنه اتفاق مهم للغاية، اتفاق تاريخي في الواقع، وبغية الفوز بالدعم الكامل له من المجتمع الدولي والعرب الآخرين، مِن منتقدي عرفات –اقترح أن يتم التوقيع عليه في واشنطن، وأشار إلى أنّ مساعدات ضخمة ستكون مطلوبة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وذلك حتى يتبين للفلسطينيين أن يلمسوا منافع السلام ،في ذلك الوقت، كان الجانبان النروجي والإسرائيلي يعملان مع كريستوفر ودنيس روس في سبيل تبنّي الإعلان على أنّ الاتفاق قد تمّ من خلال جهود أمريكية، لكنّ الجانب الأمريكي سرعان ما استدرك بأنّ حقيقة الاتفاق سرعان ما ستظهر إلى العلن إمّا مِن قِبَل الجانب الإسرائيلي أو الجانب الفلسطيني"[152].

لقد رأى الجانب الأمريكي في الوثيقة أنها "وثيقة تاريخية، وأنها تستحق الدعم ، إنما كان مِن رأي روس أنه ينبغي الضغط على بيريز فيما يتعلّق بمسألة الاعتراف، "حيث أنّ الوثيقة لا تتضمّن بشكلها الأول مسألة الاعتراف المتبادَل بين الطرفين، لذلك بدأت الولايات المتحدة جهدًا في هذا الإطار، حيث كان الاتصال يتمّ مع م.ت.ف. عبر لارسن، و حيث كان يحظر على الرسميين الأمريكيين القيام بأي اتصال مع أفراد م.ت.ف. وفي 9 أيلول/ سبتمبر توصّل الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني إلى الاعتراف المتبادَل، وذلك يعود إلى أنّ الولايات المتحدة قد اشترطت على أنها لن تعلن عن حفل التوقيع ما لم توقّع الرسالتان.

في 1993/9/12، أي قبل احتفال إعلان المبادِئ بيوم، برزت مشكلة أمام الجانب الأمريكي، مشكلة تتعلق بالتفاصيل ، الا انها هددت أعلان المبادئ، حيث اشترط الجانب الفلسطيني أن يتم ذكر م.ت.ف. في نَصّ إعلان المبادئ، كما اشترط رابين أن لا يحضر عرفات مرتديًا بزّته العسكرية ويحمل مسدسه، كما أنّ الطرفين هدَّدا بعدم الحضور إذا لم تلبَّ مطالبهم.

أمام هذا الواقع المتأزِّم لم يكن أمام دنيس روس إلاّ أن يستخدم التهديد مع الجانب الفلسطيني، بينما تولّى مارتن أندك تهديد الجانب الإسرائيلي، فقد قام دنيس روس بإخبار نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس عرفات "رئيسكم على وشك أن يقترف أفدح خطإ في حياته بعدم الحضور، إنه سوف يظهر أمام أنظار العالم عاجزًا عن إبرام ما قد فاوض عليه، ثم إنه سيحرج رئيس الولايات المتحدة، ولن يكون موضع ترحيب به في مرة أخرى في أمريكا، كما ولن يكون لنا أيّ شأن مع م.ت.ف. وفي

[151] Op.cit,Eytan Bentsuk,, p:143

[152] غنايم، محمد حمزة، مقايضة الأوهام المأساوية، كامب ديفيد وما بعده: مقايضة الوهم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002، ص :166.

النهاية إذا لم تحضروا، ستكون العواقب كارثية بالنسبة إليكم.[153] وهنا استخدم الطرف الأمريكي التهديد بالانسحاب من العملية كآداة للضغط على الأطراف ، وذلك ضمن إستراتجية المناورة التى تستخدمها الولايات المتحدة في التفاوض مع الطرفين.

وهكذا، ونتيجة للضغط الأمريكي على الطرفين، اجتمع كلٌّ من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية في 13 أيلول 1993 في البيت الأبيض، حيث تمّ التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ وتمّت المصافحة بين عرفات ورابين.

لقد كان الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على يقين، أنّ الولايات المتحدة دون سواها مَن يستطيع تسويق هذا الاتفاق وتعبئة الموارد اللازمة له.

1- أوسلو / السلطة الفلسطينية

بعد توقيع الاتفاق راحت الولايات المتحدة تعمل في سبيل تنظيم جهد دولي مانح للمساعدات لتبيان أنّ السلام مجزٍ ويعود بمكاسب اقتصادية جمّة على الشعب الفلسطيني، فقد تعهّدت وزارة الخارجية الأمريكية بمنح الفلسطينيين مساعدات بلغت قيمتها الإجمالية 2.4 مليار دولار تقريبًا، على أن توفَّر لهم بمجرّد استحداثهم مؤسسَّسات السلطة الفلسطينية[154].

لكن سرعان ما اختلف الإسرائيليون والفلسطينيون سريعًا على ماهية الاتفاق التطبيقي الأول، فالإسرائيليون تصوروا سلطة فلسطينية محدودة جدًا، ليس مِن حيث النطاق الجغرافي فحسب، بل ومِن حيث سلطاتها أيضًا، سلطة لا قدرة لها على عمل أيّ شيء مِن الأمن الاقتصادي، إذا لم يُرِد لها الإسرائيليون ذلك. في حين أنّ الفلسطينيين يريدون سلطة تكون رمزًا للاستقلال، لا يريدون أيّ وجود إسرائيلي على الحدود، ولا الإشراف على تجارتهم وجوازات سفرهم وعُملتهم، لقد كان الجانب الإسرائيلي يربط دومًا بين مقدار السلطة الممنوحة للفلسطينيين ومقدار المسؤولية الأمنية التي يتحمّلونها، وهذا ما كان الجانب الفلسطيني يرفضه دومًا، و هنا يبدو واضحاً الخلاف بين التصور الاسرائيلي للسلام و التصور الفلسطيني له.

لم يكن لدى احد من الاطراف كافة بما فيهم الولايات المتحدة انهم سوف يخفقون في تأمين المعلم المهم الاول في "اعلان المبادئ" ألا وهو اقامة السلطة الفلسطينية غي غزة و اريحا في موعد اقصاه 13 كانون الاول ، ،فكان لا بدّ هنا من تدخّل أمريكي لإعادة المفاوضات إلى مسارها الطبيعي، وبناءً على طلب مِن أبو علاء "رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني" و أوري سافير "مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية" كانت زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة في الأسبوع الذي يسبق 13 ك[1]، فلقد رأى الجانب الأمريكي في تلك الرحلة بادرة قد تسهل التوصّل إلى اتفاق أو تدبّر الأمر

---

[153] Op.Cit ، دنيس روس ،ص:170.

[154] Patrick Clawson & Zoe Danon Gedal , Dollars And Diplomacy , The Washington Institute For Near East Policy, 1999,P:4

في حال تعذّر إنجاز الاتفاق في 13 كانون الاول، بينما رأى الطرفان تلك الرحلة وفقًا لطريقتي تفكيرهما المتعارضتين، فالإسرائيليون والفلسطينيون رأوْها على أنها ضغط على الطرف الآخر[155].

حاول الرئيس عرفات أثناء اجتماعه بالوزير كريستوفر أن ينقل له رسالة مفادها أنه لا مناص من ممارسة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل في سبيل توقيع الاتفاق في موعده المحدد، الا ان الولايات المتحدة قد ضغطت على عرفات نفسه وتمّ الاتفاق على أنه إن لم يتمّ الاتفاق في 13 ك[1] فإنه لن تكون هناك أزمة من قبل الفلسطينين، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة من خلال الضغط على الرئيس عرفات و ليس على الاسرائيلين أن تحمي عملية التسوية من اي التدهور، وهي في خطواتها الأولى.

2- إدارة أزمة الإرهاب في الخليل

أمام هذا الجو غير السويّ من تأجيل عملية انتقال السلطة، حصل ما لم يكن يتوقعه أحد من الأطراف، ففي 25 شباط 1994 أقدم مهاجر أمريكي إلى إسرائيل على اقتحام المسجد الإبراهيمي في الخليل، مطلقًا النار على المصلّين وهم يؤدّون صلاة الفجر مما أدَّى إلى استشهاد تسعة وعشرين مصلٍّ.

لقد هددت هذه العملية الإرهابية بنسف عملية التسوية بأكملها (وهذا ما كانت تهدف إليه) فانتقلت أعمال العنف في الخليل بين المواطنين الفلسطينيين وجيش الاحتلال الإسرائيلي الى عدة مناطق اخرى.

رأى الجانب الأمريكي في هذه العملية تهديدًا لعملية التسوية، فبدلاً مِن الدعوة إلى السلام، سوف نسمع نداءات للحرب المقدّسة، وسيتعرّض عرفات لضغوط كي لا يتفاوَض مع مَن يضمرون الشرّ للإسلام[156].

كما أنّ الحكومة الإسرائيلية قد شعرت بالضعف أمام هذه الأزمة، وقد تعرّض اسحاق رابين إلى ضغط من جانب وزراء في حكومته لطرد المستوطنين في الخليل لكنه لم يفعل.

أمام هذه الأزمة المستجدّة، كان لا بد من فعل من الجانب الأمريكي أن يعمل على إدارتها، فقد عمل دنيس روس طيلة أربعة عشر ساعة أمضاها على الهاتف يتحدّث إلى الأطراف كافة، وذلك في سبيل التوصّل إلى ما يوقف تدهور الأوضاع إلى أن يتمّ تخطّي الأزمة.

---

[155]URI SAVIR, The process 1,100 Days That Changed The Middle East, Random House , New York , 1998 P:36.

[156]Bill Clinton, My Life, Alfrid A. Knopf, New York, 2004, p: 242.

وهذا ما جرَى حيث استطاع دنيس روس أن يتوصّل مع الأطراف المعنية إلى مضمون قرار، من المحتمل أن يصدرعن مجلس الأمن يندد بالقتل،(كان دنيس روس على تواصل يومي عبر الهاتف مع الأطراف)، لكنه يدعو إلى تجديد الالتزام بالسلام، كانت هذه خطوة مهمة في سبيل الحدّ من تدهور الوضع، لكنها لم تكن كافية لتضع مسار التسوية على السكة من جديد، فكان لا بدّ من جمع الأطراف ثانيًا في محادثات مباشرة، فاقترح دنيس روس أن يجتمع بالرئيس عرفات في تونس على أن يصطحب معه وفدًا إسرائيليًا، الأمر الذي تعهد الرئيس عرفات بتأمين دخولهم إلى تونس، بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين تونس وإسرائيل[157].

كان روس يحثّ عرفات على التعامل مع الإسرائيليين بشكل مباشر، وقد ركّز جدول الأعمال على مسألتين: الأولى، مشروع قرار في مجلس الأمن بإدانة العمل الإرهابي المرتكَب في المسجد الإبراهيمي، والثانية، مسألة تأمين بعض أشكال "الحماية" الدولية للفلسطينيين في الخليل.

في هذا الوقت كان اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة يضغط على الإدارة الأمريكية لإستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أيّ مشروع قرار في مجلس الأمن يدين إسرائيل.

وقد أجيز مشروع القرار في مجلس الأمن، وقد أجيز إلى حد بعيد لأنه يتيح لعرفات أن يبرر استئناف المفاوضات لشعبه، كما أنه تمّ التوصّل بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى فكرة جديدة فيما خصّ الوجود الدولي هي "الوجود الدولي المؤقت في الخليل"، حيث كان هذا الوجود كناية عن فريق صغير من المراقبين، جُلّهم من النروجيين، لا يملكون أية صلاحيات تنفيذية، وينحصر عملهم في وضع تقارير فقط، غير أنهم أمّنوا لعرفات غطاءً لمعاودة المفاوضات، ولم يشكّل سابقة للحماية الدولية كما يدّعي الإسرائيليون .

والجدير ذكره أنه قبل أن يتوصّل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق حول "الوجود الدولي المؤقت" وجد دنيس روس أنه لا بدّ من منح عرفات "فضلاً عن الغطاء لمعاودة المفاوضات، دافعًا إلى ذلك"، بمعنى آخر أن يمارس الضغط على عرفات، وذلك عن طريق إقناع الأسد بالإعلان أنه سيستأنف مفاوضات سوريا مع إسرائيل في نهاية نيسان، فربما دفع ذلك عرفات إلى حسم أمره، إن مغرياته لمحاولة الحصول على المزيد ستكون كبيرة ما لم تأتِ لحظة يدرك عندها أنّ عليه أن يتخذ قراره، واستئناف سوريا المفاوضات سوف يعني أنّ العرب لن ينتظروه، وهذا ما حدث، فبعد إعلان الأسد الموافقة على استئناف المفاوضات مع إسرائيل وافق عرفات على استئناف المفاوضات[158].

وبذلك يكون الجانب الأمريكي استخدم تحريك المسار السوري في سبيل الضغط على الجانب الفلسطيني ودفعه إلى الموقع الذي يريد.

---

[157] Op.Cit، دنيس روس ، ص:188.

[158] إدريس، محمد السيد، "مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000، ص: 65.

رابعاً: توقيع اتفاق 4 أيار

كان من المفترض أن يكون 4 أيار موعد إنشاء السلطة الفلسطينية ويأتي بعرفات من تونس إلى غزة وأريحا، وإذا بهمّة الطرفين تبرد مع اقترابهما من خط النهاية، حيث ظهرت تفاصيل جديدة كان لا بدّ من التوقف عندها، فأيّ تسمية سيحمل عرفات؟ رئيس البلاد أم رئيس المنظمة؟ هل سيكون للسلطة الفلسطينية طوابعها البريدية الخاصة بها؟ هل يحق للفلسطينيين وضع شرطي واحد على جسر اللنبي عند نهر الأردن؟ كم سيكون طول المنطقة الأمنية الإسرائيلية الصفراء على امتداد الطريق الساحلي في غزة؟

مع عجز المفاوضات عن إحراز أيّ تقدّم في هذا الشأن، كان لا بدّ من تدخّل أمريكي مباشر، فقد توجّه كلٌّ من وزير الخارجية كريستوفر و (منسق عملية السلام) دنيس روس إلى المنطقة في نهاية نيسان لإيجاد عامل محفّز يساعد على بلورة صفقة من الموازنات التوفيقية حول المسائل النهائية، وقد وجد دنيس روس أنّ السبيل الوحيد لجعل الطرفين يحسمان أمرهما فعليًا عند هذه المرحلة، هو في ضرب موعد نهائي، فحضور الوزير واستعداده للمغادرة في موعد محدد، هما الطريقة الأكثر احتمالاً للوصول إلى المبتغى، وهنا مارس الجانب الأمريكي الضغط على الطرفين في خلال وضع موعد نهائي للاتفاق ،وهذا ما حدث ،ففي الثالث من أيار/ مايو، اجتمع وزير الخارجية كريستوفر ودنيس روس بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، واقترحا عليه أن يجمع رابين وعرفات معًا وإلى جانبهما مفاوضيهما، كي يحاولوا توضيب اتفاق ما ومِن غير ريب، كان ثمة موعد نهائي، فوافق الوفد الأمريكي كذلك على أن يعلن مبارك تاريخًا لحفل التوقيع في صبيحة الرابع منه، وهذا ما حصل حيث تمّ التوصّل إلى اتفاق بين الطرفين في وقت متأخّر من الليل، على أن يتمّ بحث مسألة الشرطي وحجم مقاطعة أريحا للبحث في غضون ثلاثة أشهر، وقد تمّ توقيع الاتفاق في الرابع من أيار في القاهرة على هذا الأساس[159].

أدى حصول العديد من العمليات الاستشهادية إلى تأزّم الوضع التفاوضي بين الطرفين، إضافة إلى أنّ عرفات حمّل مسؤولية هذه العمليات إلى عملاء إسرائيل ،وهنا بدأ دنيس روس يضغط على عرفات لمكافحة العمليات الاستشهادية، حيث كانت العمليات تشكل (من وجهة نظر روس) عائقًا للعملية التفاوضية نظرًا للتبعات التي تنتجها، لكنّ الرئيس عرفات كان ممانعًا للدخول في مواجهة مع تلك الجماعات، واعدًا "بفرز تلك الجماعات أو شرذمتها بدلاً من مجابهتها بصورة مباشرة"[160].

اما بالنسبة الى الجانب الاسرائيلي فلقد عملت العمليات الاستشهادية على إضعاف موقف رابين المؤيد للتفاوض، كما أنها كانت تنتج واقعًا متأزّمًا على الأرض من خلال الإجراءات الأمنية التي كانت القوات الإسرائيلية تنتهجها على المعابر ومِن خلال العقوبات الجماعية التي كانت تفرض على الفلسطينين.

---

[159] Op.Cit، دنيس روس ،ص:189.

[160] عبد الكريم، قيس، وآخرون، القبضة المثقوبة: نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999، ص: 45.

في 22 كانون الثاني 1995 قامت حركة الجهاد الإسلامية بعملية استشهادية، حيث قتلت واحدًا وعشرين جنديًا إسرائيليًا. الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الأمر بتوقيف جميع المفاوضات مع الفلسطينيين " حيث أن اهم ما تعنيه المفاوضات لإسرائيل هو الأمن "، كما دفع الرئيس ياسر عرفات تحت ضغط كلٍّ من رابين والولايات المتحدة إلى القبض على عدد من ناشطي حماس والجهاد الإسلامي وإصدار أحكام ضدهم[161]، وعلى هذه الخلفية بدأت المفاوضات السرّية تتقدم، وفي ظل هذه الأحداث ظلّ النشاط الاستيطاني على ما هو عليه، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يوقنون مع الوقت أنّ العملية السلمية زائفة (أي ضعف الثقة بين المتفاوضين)، وقد منحت عرفات المبرر للتقاعس عن الإيفاء بالتزاماته الأمنية.

رابعاً: تقسيم المناطق

كجزء من عملية تقسيم الاتفاق الانتقالي إلى مراحل، حددت إسرائيل ثلاث مناطق تعتزم الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية عليها حتى بعد نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي إلى الفلسطينيين، اقترح الفلسطينيون بدلاً من ذلك تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: واحدة تخضع للسيطرة الفلسطينية، وأخرَى تكون تحت السيطرة الإسرائيلية، وثالثة تحت إشراف إسرائيلي فلسطيني مشترَك.

استجابة لاقتراحهم هذا طوّرت إسرائيل ما يُعرَف بمناطق (أ) و (ب) و(ج)، أشير إلى كلٍّ منها بلون مختلف في خرائط المقدمة ، فالمنطقة البنّية (أو المنطقة أ) تكون فيها السيطرة العسكرية والمدنية للفلسطينيين، والمنطقة الصفراء (أو المنطقة ب) تكون فيها السيطرة المدنية للفلسطينيين، إنما تحتفظ فيها إسرائيل لنفسها بالسيطرة العسكرية، والمنطقة البيضاء (أو المنطقة ج) تكون تحت سيطرة إسرائيل حصرًا.

في الظاهر، كان هناك قدر كبير من الاتفاق بين المقارَبتين، لكن في الباطن كان ثمّة فجوتان عميقتان: إحداهما حول حجم كلٍّ من المناطق الثلاث، والأخرى حول معنى الإشراف المشترك. بالنسبة إلى الفجوة الأولى، تصوّر الإسرائيليون المناطق البنّية اللون (أ) صغيرة الحجم جدًا، أقله في البداية، بينما تصوّرها الفلسطينيون كبيرة الحجم وتشمل جميع المدن والبلديات والقرَى الفلسطينية – كل المناطق الآهلة بالسكان في الواقع. بالنسبة للفجوة الثانية، تخيّل الفلسطينيون الإشراف المشترك على أنه هكذا ليس إلاّ، أي مشترك، بينما تصوّره الإسرائيليون على أنه تقسيم صارم للمسؤوليات، إسرائيل تُشرِف على الأمن، والفلسطينيون يشرِفون على السلطات المدنية أو الوظائف الحكومية.

لقد شكّلت المسألة الأمنية ومسألة مساحة المنطقة، نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرفين ،حيث لم يستطع كلٌّ من الفلسطينيين والإسرائيليين التوصّل إلى اتفاق حول هذه الخلافات، وقد فات 28 تموز موعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين وإعلانه، مما أدَى إلى تعاظم القلق عند الطرفين، وكذلك عند الإدارة الأمريكية، فقد كان كلٌّ من أوري سافير وأبي علاء على وعيٍ بهذا المزاج السائد ويداخلهما

[161] إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها، ط1، بيروت، دار الأدب للنشر والتوزيع، 2002، ص: 84.

قلق دفين حياله، إنما لا أحد منهما كان يستطيع التحرّك قبل أن يرَى المزيد من نظيره. ولئن كان دنيس روس على اتصال يومي بالطرفين، إلاّ أنه شعر بأنه في حاجة إلى تسريع الخُطَى عن طريق الجمع بين بيريز وعرفات مجددًا، وافق كلٌّ من عرفات وبيريز على الاجتماع، نظرًا لأنّ كلاً من أبي علاء وأوري لم يستطيعا التوصّل إلى اختراق ما.

وهنا أجرَى دنيس روس اتصالاً هاتفيًا مع كلٍّ من عرفات وبيريز ليضع الخطوط العريضة للحلّ، فقد قال لبيريز: "لك أن تطالب عرفات بالتخلّي عن معرفة عمليات إعادة الانتشار الإضافية التي يحصل عليها الفلسطينيون فعلاً، وأن يقبل بتنفيذ الانسحاب الفعلي من المدن الفلسطينية على مراحل، وفي المقابل عليك أن تعطيه شيئًا فيما يتعلّق بالخليل والسجناء ومواقيت عمليات إعادة الانتشار الإضافية" كما قال لعرفات أنه "ليس مِن الواقعية في شيء أن تُحمّل الإسرائيليين على التعهّد بحجم أي انسحاب منذ الآن، إنما من المشروع أن تسألهم متى يتمّ الانسحاب، وأن تطالبهم بشيء ما بخصوص السجناء والخليل، وافق بيريز واكتفَى عرفات بالاستماع.

وبالفعل، فقد تمّ اللقاء بين عرفات وبيريز وتمّ الاتفاق على "أن يتنازل عرفات عن مطالبة الإسرائيليين بالإفصاح عن حجم الأراضي التي ينقلونها إلى الفلسطينيين مِن إجراء عمليات إعادة الانتشار، وقد وافق بيريز في المقابل، على إجراء ثلاثة عمليات إعادة انتشار إضافية في هذا الإطار، واحدة كلّ ستة أشهر، تبدأ بعد افتتاح المجلس الفلسطيني، وإطلاق 5000 معتقل فلسطيني على ثلاث دفعات.

وكان ثمّة تطور آخر بعد، ففي أثناء سير المحادثات بين بيريز وعرفات، بقي دنيس روس على اتصال مستمرّ بأوري سافير وأبي علاء، وكذلك بيريز وعرفات كليهما، وبغية تسهيل التقدم في مسألة المياه المربكة، اقترح روس و (بموافقة عرفات وبيريز) "إنشاء لجنة ثلاثية أمريكية- إسرائيلية- فلسطينية، كسبيل إلى حصر الاهتمام بمحاصصة المياه عوضًا عن السيطرة على مكامن المياه الجوفية"[162].

كما أنّ لهذه اللجنة هدفًا آخر غير الهدف المذكور، هو إعطاء إشارة إلى عرفات بأنه سيكون هناك دور أمريكي أكثر تدخّلاً من الآن فصاعدًا، وقد رأى في هذه الخطوة كلٌّ من الجانبين أنها وسيلة ضغط على الطرف الآخر ،أمّا دنيس روس فقد رأى فيها أنها "وسيلة لتيسير أمر الاتفاق وليس تحولاً جوهريًا في دور الولايات المتحدة، فهي لا تسعى للحلول محلّ الجانبين حين يجلسان على طاولة المفاوضات[163].

ومع دنوّ تاريخ 13 أيلول، الذكرَى الثانية لتوقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض، لم يتحقق أيّ اختراق بين الطرفين، ومع حلول 15 أيلول كان لا بدّ مِن الجانب الأمريكي مِن فعل شيء لتحريك المسار، فقام دنيس روس بإبلاغ الأطراف بأنه لن يعمل "معهم بعد الآن ما لم يُقدِّم كلٌّ منهم ما في جعبته دفعة واحدة. كما أنه أدخل عامل ضغط جديد في المعادلة إذا لم تنتهِ من الاتفاق قبل نهاية

---

[162] Op.Cit، دنيس روس ، ص :273.
[163] Ibid، ص:280.

الشهر الجاري، فلن يمدد الكونغرس "التنازل" الذي يسمح بموجبه بوجود مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وهو الذي يعمل كأنه سفارة. وهنا كان دنيس روس يمارس ضغطًا على الطرف الفلسطيني لحمله على تقديم التنازلات.

وبناءً على هذا الضغط اجتمع كلٌّ من عرفات وبيريز في الثاني والعشرين من أيلول للعمل على تسوية موضوع الضفة الغربية، أي قبل ثلاثة أيام من موعد عطلة رأس السنة اليهودية، والتي تمتدّ إلى شهر تشرين الأول، وبعد أخذ وردّ بين الطرفين تمّ التوصّل إلى الاتفاق على أن تكون مساحة 3 بالمائة من الضفة الغربية تحت الإشراف الفلسطيني، و 27% منها تحت الإشراف المشترك الفلسطيني والإسرائيلي. وقد تقرر توقيع هذا الاتفاق في واشنطن في 28 أيلول، وحضر التوقيع كلٌّ من عرفات، رابين، الملك حسين، الرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وهكذا فإنّ الضغط الأمريكي على كِلا الطرفين وخصوصًا على الطرف الفلسطيني أثمر اتفاقًا جديدًا.

إلاّ أنه لن يمرّ وقت طويل حتى تتعرَّض عملية التسوية إلى ضربة قوية، وهي اغتيال رئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين، حيث شكّل اغتيال اسحاق رابين في 4 تشرين الثاني، ضربة قاسية للإدارة الأمريكية ولعملية التسوية التي تقودها، فالرجل الذي كان أكثر الإسرائيليين اندفاعًا باتجاه الفلسطينيين، والذي قدّم الورقة الافتراضية إلى سوريا متعهّدًا بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1969، لم يعُد موجودًا داخل المعادَلة[164].

أمام هذا الواقع كان لا بدّ للإدارة الأمريكية، وخصوصًا الفريق المولّج بعملية التسوية، القيام بمبادرة تعيد الأمور إلى مسارها المفترَض، فقدّم دنيس روس اقتراحًا إلى الوزير كريستوفر بأهمية حضور الرئيس الأمريكي إلى المأتَم، وضرورة الاتصال بزعماء المنطقة العرب للمشاركة في المأتَم أيضًا دلالة على استمرار تمسّكهم بالتسوية مع إسرائيل، وبالفعل، فقد حضر كلٌّ من الرُّؤساء الثلاثة للولايات المتحدة (كلينتون بوش وكارتر) وكلٌّ من الرئيس المصري حسني مبارك والملك الأردني حسين.

وفي اجتماع بعد المأتم بين دنيس روس وأوري سافير، قال أوري "إنه يرَى أن يتمّ التحرّك على المسار السوري، فهذا المسار وليس الاتفاق على الوضع الدائم مع الفلسطيني هو ما يجب أن يحظى بالأولوية الآن ،وفي اجتماع ثانٍ بين الرئيس كليتنون والرئيس المصري حسني مبارك، طلب الرئيس كلنتون من الرئيس المصري أن يبعث إلى الرئيس الأسد رسالة مفادها بأنّ عليه أن يكون أكثر تجاوبًا إذا ما خطا بيريز "رئيس الحكومة" خطوة كبيرة فيما خص الحدود او الترتيبات الأمنية، فتعهّد الرئيس المصري إيفاد وزير خارجيته عمرو موسى إلى الأسد لتوصيل الرسالة إليه[165].

---

[164]Shlomo Ben.Ami , Scars Of War, Wounds Of Peace – The Arab – Israli Tragedy,Oxford University Press, 2006,P:214.

[165]Itamar Rabinovich, Waging Peace, Arabs and the Israel, 1948-2003, Princeton University Press, 2004, P: 68.

في 1994/10/30 افتتحت في الدار البيضاء وفي الذكرى السنوية الثالثة لمؤتمر مدريد للسلام ، القمة الاقتصادية للشرق الاوسط و شمال افريقيا التى اعتبرها وزير خارجية الولايات المتحدة المعادل الاقتصادي لمؤتمر مدريد ، وذلك بحضور اكثر من الفين وخمسمائة سياسي و رجل اعمال ، في خطوة رئيسية تستهدف دمج اسرائيل بالشرق الاوسط اقتصادياً و اعطاء عملية التسوية بعداً اقتصادياً يجعل – حسب رأي واشنطن – من الصعب على اطرافها التراجع عنها ،وقد تميزت المشاركة العربية بحضور واسع حيث لم يقل عدد كل وفد عن عشرة اشخاص بينهم مسؤولون كبار على غرار ولي عهد الاردن الامير حسن، كما تجدر الاشارة الى ان كلاً من لبنان ، سوريا ، العراق و ليبيا قد قاطعوا المؤتمر.

هَدَفَ المؤتمر الى بحث الامور التالية :

- تسهيل حركة البضائع و الافكار عبر الحدود.
- تأليف لجنة خبراء لإنشاء مصرف إقليمي للتنمية الإقتصادية.
- إنشاء مجلس سياحة بحيث يمكن للمواطن التنقل بحرية بين دولة واخرى.
- إنشاء غرفة تجارة إقليمية[166].

وقد كان أول حصاد لإسرائيل في المؤتمر الاقتصادي حصاداً سياسياً ، بعد ان وفر لها المؤتمر فرصة الاختلاط علانية و بحرية مع مسؤولين عرب جاؤوا ليشهدوا ولادة "شرق أوسط جديد"، وكانت ابرز اللقاءات على هامش المؤتمر بين الاسرائيلين ووفدي قطر و عمان ، التى اعلن بعدها عضو الوفد الاسرائيلي ان علاقات رسمية مع هاتين الدولتين باتت مسألة "اسابيع قليلة"[167].

اما في البيان الختامي فقد سجل المشاركون ان الحاجة ملحة الى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية و قطاع غزة يتطلب اهتماماً خاصاً من المجموعة الدولية سواء منها القطاع العام أو الخاص وذلك من اجل اعلان المبادئ بين اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية و الإتفاقات التطبيقية التابعة لها[168].

هذا المؤتمر الاقتصادي وكل المؤتمرات التى سوف تنظم هي في حقيقة الأمر من أفكار شمعون بيريز، الذي آمن بأنّ فتح الشرق الأوسط أمام الأعمال والمشاريع، ربما يحفز على إدخال إصلاحات بعيدة المدَى ويبني رهانًا أقوَى على السلام في العالم العربي[169].

---

[166](الانفتاح الاكبر على اسرائيل ... مؤتمر "مدريد الاقتصادي" يفتتح في الدار البيضاء مشاريع ب 25 مليار دولار بينها مصرف للتنمية و غرفة تجارة إقليمية - سامي كليب -جريدة السفير-10/31/ 1994)

[167](حصاد إسرائيلي سياسي في القمة الاقتصادية علاقات دبلوماسية مع قطر و عمان خلال اسابيع ، السعودية تثير قضية القدس و ترفض المصرف الإقليمي -سامي كليب -جريدة السفير-1994/11/1)

[168](البيان الختامي لمؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط و شمال افريقيا الدار البيضاء – مجلة الدراسات الفلسطينية – عدد رقم 20- خريف 1994)

[169]Op.Cit ، دنيس روس ، ص: 386.

وفي 29 تشرين الاول 1995 عقد مؤتمر عمان للتنمية الاقتصادية ، حيث شارك فيه زعماء الدول الموقعون اتفاقيات السلام و أخرون منفتحون او يسعون للانفتاح على اسرائيل وبالتالي نقد جميع القرارات التى اتخذتها القمم العربية السابقة لمقاطعة اسرائيل .

وكان من المتوقع ان يتخلل القمة اعلان عن تأسيس مصرف للتنمية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، و فكرة المصرف هذه ليست بجديدة و اهم الداعين الى انشائه وزير خارجية اسرائيل شمعون بيريس الذي طرح فكرته في المغرب اثناء القمة الاقتصادية السابقة مدعوماً من الولايات المتحدة، لكن فكرة المصرف لم تلق ترحيباً خليجياً و بالأخص سعودياً في وقتها ، بحجة ان الوقت لا يزال مبكراً لتنفيذ مشروع كهذا قبل ان يبلغ السلام المنشود مداه على المسار السوري و البناني .

وعلى هامش القمة طرحت اسرائيل موضوع الاتفاقيات التجارية المنفردة و موضوع المواصلات في الشرق الاوسط الذي تعطيه اسرائيل اهمية كبرى وأعدت لذلك مجموعة من الدراسات و اوراق العمل يتمحور معظمها حول جعل اسرائيل مركزاً محورياً للنقل البري و البحري و الجوي بين دول الشرق و بينها و بين اوروبا و افريقيا[170].

أمّا في إسرائيل فقد وجد اليمين الإسرائيلي نفسه في دائرة الاتهام، نظرًا للتحريض الذي استخدموه ضدّ إسحاق رابين، وكان لا بدّ لليمين من الدفاع عن نفسه في تلك المرحلة، فكانت الوسيلة الفُضْلى لذلك هي دعم شمعون بيريز في موقع رئاسة الحكومة.

وبناءً على توصية أوري سافير والتي وافق عليها الرئيس الأمريكي، قامت الولايات المتحدة برعاية قمة واي ريفر بين السوريين والإسرائيليين، ولكنّ ثلاث جولات من التفاوض في تلك القمة لم تكن كافية للوصول بالمتفاوضين إلى اختراق،أضِف إلى هذا العامل وقوع أربعة تفجيرات استشهادية في إسرائيل أوقعت تسعة وخمسين قتيلاً، لم تقدّم سوريا أيّ عزاء علني لإسرائيل، وخصوصًا أنّ من تبنّى العمليات الجهاد الإسلامي، والذي يعمل من دمشق، مما أثار حفيظة الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، وهذا من الطبيعي أن لا تدين سوريا علنًا هذه العمليات، فإنّ إدانة تلك العمليات تعتبر بمثابة إعلان عداء مع حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أمام فشل تحقيق أي اختراق بين السوريون والإسرائيليون، وأمام تزايد أعداد العمليات الاستشهادية، وجد دنيس روس أنه من الضروري حصول "حدث دراماتيكي يعرب فيه الزعماء العرب عن شجبهم وإدانتهم (للإرهاب) ويتوافقون على اتخاذ خطوات جدية لمكافحته، وهكذا ولدت "قمة صانعي السلام" من رحم هذا المفهوم.

وافق كلٌّ من وارن كريستوفر والرئيس كلينتون على المبادرة التي قدّمها دنيس روس، وتمّ الاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك الذي أعلن عن موافقته لاستضافة القمة في شرم الشيخ، كما قام روس بالاتصال بالسفير السعودي في الولايات المتحدة بندر بن سلطان الذي قال: "أنه

[170]عبد الحسين الحسيني – المكاسب الاسرائيلية في قمة عمان الاقتصادية –جريدة النهار 1995/10/31)

ووزير الخارجية سعود الفيصل سيحضران القمة، وينضمان إلى الاجتماعات العامة مع بيريز، وسيؤيدان إنشاء مجموعات عمل حول مكافحة الإرهاب تضم إسرائيليين"[171].

وهكذا فقد "توافد على شرم الشيخ في آذار 1996 تسعة وعشرون زعيمًا من زعماء العالم، من بينهم ممثلون لأربع عشرة دولة عربية، كما أنّه لا السورين ولا اللبنانين حضروا القمة، برغم من توجيه الدعوة إلى سوريا، إلى جانب كل فاعل إقليمي آخر، فيما عدا العراق، ليبيا، وإيران. "لكن الأسد فهم أنّ الاهتمام سينصبّ على موضوع الإرهاب، وأنّ نداءنا إلى العمل سيفضي حتمًا إلى الضغط عليه لاتخاذ إجراءات صارمة بحقّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي، الفصيلين المسؤولين عن التفجيرات في إسرائيل، وهما الفصيلان عينهما اللذان يُسمح لهما بالعمل انطلاقًا من دمشق، فلا عجب إذًا، أن يرَى الأسد في القمة فخًا لإعلاء شأن الأجندة الإسرائيلية وتعريضه للضغوط، فرفض الحضور ولم يُرسِل حتى مندوبًا متواضع المستوَى عنه. غير أنّ ذلك حكم على سوريا، بداهةً، بالاستبعاد من المؤتمر الدولي تاركًا إياها في عداد بقية المنبوذين، والحال، أنه ما أن أنهت القمة أعمالها حتى صعّد حزب الله مِن هجماته على الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، فردّت إسرائيل على تلك الهجمات.

غير أنّ انعقاد القمّة قد أدَّى غرضه في إسرائيل، فحين وقف شمعون بيريز أمام كاميرات وسائل الإعلام العالمية وإلى جانبه الزعماء العرب، شاهد الجمهور الإسرائيلي مَظهرًا للتحوّل الإقليمي، وشكلت زيارة كلينتون إلى إسرائيل بُعَيد القمّة مباشرة، مصدر ارتياح وطمأنينة، ففي زمن الصدمة ها هو رئيس الولايات الأمريكي يفهم واقعهم وأمانيهم"[172].

خامساً: حرب 1996"عناقيد الغضب"

شهدت نهاية شهر آذار 1996 تصعيدًا في العمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي المحتل للجنوب اللبناني، في الوقت الذي كان فيه شمعون بيريز الذي كانت تنتظره انتخابات في غضون شهرين من الزمن، ما كان في استطاعته أن يظهر رخوًا، متساهلاً في مسألة الأمن، فناشد الولايات المتحدة التدخّل لدى السوريين للضغط على حزب الله، وإلاّ فإنّ إسرائيل – كما أوضح من دون أي لبس- ستضرب وتضرب بحزم، ومجددًا تدخّلت الولايات المتحدة مع السوريين التي بردت الوضع مؤقتًا، لكن حزب الله عاود إطلاق صواريخ الكاتيوشا في 9 نيسان ردًا على إقدام إسرائيل على قتل مدنيين.

وهنا أمام الضغط الداخلي الذي يتعرّض له شمعون بيريز، مقرونًا بحاجته السياسية إلى إبداء الحزم، شن عملية عسكرية إسرائيلية ضخمة في لبنان، تلك التي أسماها الإسرائيليون عملية "عناقيد الغضب".

---

[171] عبد الحسين الحسينين ، مصدر نفسه.

[172] Op.Cit ، دنيس روس ،ص:332.

في هذه الأثناء، وعملاً على إنهاء الأزمة، كان دنيس روس على تواصل هاتفي مستمر مع كلٍّ من فاروق الشرع وزير خارجية سوريا وشمعون بيريز، وبينما كان روس يبحث عن حلّ للأزمة، "انقلب الموقف رأسًا على عقب في 16 نيسان/ أبريل 1996، حين قصفت إسرائيل مجمَّعًا للأمم المتحدة في قانا بجنوب لبنان، كان مدنيون لبنانيون قد لجأوا إلى ذلك المجمّع، مما أدَّى إلى استشهاد أكثر من مائة مدني لبناني[173].

يقول روس معلقاً على المجزرة،"كانت هذه فاجعة إنسانية وكارثة دبلوماسية، لكن، والانتخابات الإسرائيلية تلوح في الأفق، كتمنا انتقادنا لهذا العمل الإسرائيلي، وسعينا بدلاً من ذلك، وعلى نحوٍ ظاهر، إلى تحقيق وقف لإطلاق النار"، فأعلن الرئيس كلينتون أنّ وزير الخارجية يتوجّه إلى الشرق الأوسط يرافقه دنيس روس".

يبدو أنّ شمعون بيريز قد أدرك حقيقة أنّ الولايات المتحدة تدعم وبشدة انتخابه رئيسًا للوزراء في إسرائيل، وذلك في سبيل إكمال عملية التسوية، والتي من شأنها أن تنهار أو أن تتوقف على أقل تقدير إذا ما قدر لبنيامين نتنياهو الوصول إلى السلطة، وبالتالي أدرك بيريز أنّ الولايات المتحدة سوف تغطّي أيّ عمل يقوم به يكون مِن شأنه أن يرفع من أسهمه عند الناخب الإسرائيلي، فكانت مجزرة قانا جزءًا من العملية الانتخابية لشمعون بيريز في إسرائيل.

لقد تبيّن للجانب الأمريكي أن لا السوريين ولا الإسرائيلين على عجلة للوصول إلى وقف لإطلاق النار، بالرغم من حصول مجزرة قانا، لذلك وجد الأمريكيون أنه من الضروري ممارسة الضغط على الطرفين معًا فورًا، من خلال تهديدهم بالمغادرة من المنطقة وترك الأمور كما هي، راقت للوزير كريستوفر فكرة ممارسة الضغوط على الطرفين، مع الانصراف في الوقت عينه إلى العمل على "مسوَّدة" الاتفاق النهائي، ومضت الأيام السبعة التالية ووزير خارجية أمريكا في حركة مكوكية لا تهدأ بين الأسد وبيريز واللبنانيين، وكانت المُعضِلة الرئيسة التي واجهت الفريق الأمريكي هي كيفية وصف حزب الله وجيش لحد، وكيف السبيل للحؤل دون تمكين استخدام حزب الله المناطق المدنية لشنّ الهجمات، وكيف الحفاظ على حقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس في حالة إطلاق النار"[174].

حتى تمّ التوصل إلى الاتفاق، والذي عرف باتفاق نيسان، والذي أعطى شرعية لمقاومة حزب الله وتحييد المدنيين عن الصراع (نصًا فقط).

لقد استطاعت الولايات المتحدة ان تستثمر في اتفاق اوسلو و بأن تسعى الى تطويره ، كما استطاعت أن تتخطى كل الازمات التى و اجهتها في فترة ما بعد الاتفاق و لكن التحدي الاكبر يبقى هو الوصول إلى اتفاق نهائي بين الطرفين.

[173] Op.cit, Itamar Rabinovich, P: 70.

[174] Op.Cit ، دنيس روس ،ص:336.

المبحث الثالث : نتنياهو وإتفاقية واي بلانتيشن

عشية الحملة الانتخابية المحددة رسميًا بثلاثين يومًا، زار بيريز واشنطن، وقد حظي بتأييد كبير من الإدارة الأمريكية، وأغدق عليه الرئيس عبارات الإطراء، وتعهد بتقديم معونة أمريكية إضافية إلى إسرائيل، فلقد سعَى كلينتون، وهو صاحب مصداقية لدى الإسرائيلن منذ مأتم رابين، إلى نقل مصداقيته الذاتية إلى بيريز كي ينقذ بعمله هذا حزب العمل وعملية التسوية، ومع ذلك لم يطرأ أي ارتفاع على نسبة التأييد لبيريز حين عاد هذا الأخير إلى بلاده، بل ظلّت أرقام الاستطلاعات مستقرّة نوعًا ما، بهامش خمسة بالمائة على الأكثر لمصلحة بيريز، كما أنّ دنيس روس قد ذهب بعيدًا في دعم بيريز عندما اقترح الإعلان عن نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، وذلك في سبيل دحض إعلان نتنياهو عن نيّة بيريز بتقسيم القدس، لكنّ كلاً من كريستوفر وساندي برغر رفضا الفكرة باعتبار أنّ نتائجها غير مضمونة، ولكن بالرغم من تلك المساعدات لبيريز، لم يستطع التغلّب على منافسه نتنياهو، الذي شكك في قدرة بيريز على حماية إسرائيل والإسرائيليين من العمليات الاستشهادية ومن صواريخ حزب الله، وهكذا وصل إلى السلطة في إسرائيل من لا يؤمِن بعملية التسوية، فوجدت الإدارة الأمريكية في ذلك تهديدًا كبيرًا للتسوية وأنّ "احتمالات السلام قد أصيبت بنكسة خطيرة"[175].

كما أنّ الافتراضات المشتركة التي طالما واجهت السياسة الأمريكية والإسرائيلية لن تعود قائمة بعد الآن، حيث سيتعين على مارتن آندك سفير الولايات المتحدة في إسرائيل أن يتعامل الآن ويوميًا مع أناس لا يعتبرون الفلسطينيين شركاء لهم، وما فتئوا عاجزين عن القبول علنًا بمبدأ الأرض مقابل السلام.

فالسلام الحقيقي بالنسبة لنتنياهو، يمكن أن يبنَى مع الحكومات الديمقراطية فقط، فبغياب الديمقراطية في العالم العربي، لا تستطيع إسرائيل إقامة سلام معه كالذي جرَى في أوروبا الغربية أو أمريكا الجنوبية،فالسلام بأقل معانيه هو غياب حالة الحرب، والتي يمكن أن تتحقق في الشرق الأوسط، فقط من موقع القوة لا الضعف، والذي يتحقق من خلال قوة الأمن والردع،حيث يرَى نتنياهو أنّ المشكلة بين العرب وإسرائيل ليست نزاعًا حدوديًا، ولكنها رفض العرب لحقيقة أنّ إسرائيل موجودة، ورفضهم الاعتراف بحقها بالوجود، ولكن إذا ما وقفت إسرائيل بقوة وتلقّت دعمًا كاملاً من الغرب، عندها سوف يتراجع العرب ويقبلون بوجود إسرائيل وحقها في الوجود.

[175]Op.cit, URI SAVIR,P:80

كما يرَى نتنياهو بأنّ الضفّة الغربية ومرتفعات الجولان، هي حائطا دفاع حيوي بالنسبة إلى بقاء إسرائيل، ويجب أن لا تعاد إلى العرب، كما أنّ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية سوف يشكل خطرًا حقيقيًا على دولة إسرائيل، وعلى أي حال فإنّ هناك دولة قائمة للفلسطينيين (الأردن)[176].

بهذه الخلفية النظرية شكّل وصول نتنياهو إلى السلطة صدمة عند كلٍّ من الإدارة الأمريكية وعرفات، نظرًا لما يشمله نتنياهو من عداء لإتفاقية أوسلو،ففي أول زيارة له إلى الولايات المتحدة كرئيس للوزراء في تموز 1996 قال للرئيس كلينتون "إنه سيحترم اتفاقية أوسلو لأنّ حكومة منتخبة ديمقراطيًا في إسرائيل صادقت عليه، إنما لن يكون هناك أية تعديلات أو مفاوضات جديدة حول اي جزء منها، وقد كانت الخليل- وهي المدينة الوحيدة في الضفة الغربية التي لم يعاد نشر القوات الإسرائيلية منها في أعقاب الاتفاق الانتقالي.كما ستكون سمة حكم نتنياهو في كل فترة حكمه أنه كلما سعَى إلى مدّ اليد إلى الفلسطينيين، عمد إلى موازنة عمله هذا بخطوات تسترضي جمهوره اليميني، وهذه الخطوات بالذات هي ما كان يثير حفيظة الفلسطينيين[177].

أولاً: أزمة النفق الأشموني

في منتصف ليل 24 أيلول/ سبتمبر 1996، قامت السلطات الإسرائيلية وبمؤازرة سَريّة في الجيش بفتح نفق يمر تحت المسجد الأقصَى يعرف بالنفق الأشموني، مما شكل عملاً استفزازيًا من قِبَل نتنياهو، حيث انتشرت الاضطرابات وأعمال العنف بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي.

وبعد أسبوع كامل من العنف المتصاعد، وبالرغم من الاتصال الدائم مع أطراف الأزمة لم يستطع الجانب الأمريكي أن يضع حدًا لتدهور الوضع، فقد كان يتوجّب عليه أن يؤمِّنَ لكلّ طرف مخرجًا من هذه الورطة، ورأى دنيس روس "أنه لن يفي بالمراد في هذه الحالة سوَى خطوة دراماتيكية، فألح على الوزير كريستوفر أن يدعوَ الزعيمين إلى واشنطن لحضور اجتماع قمة مع الرئيس كلينتون".

ومرّة أخرَى كان مِن رأي الوزير أن تُرفَع القضية إلى الرئيس مباشرة، ومِن جديد كانت لدَى هيئة أركانه ممانعة للإقتراح،حيث ثمة خمسة أسابيع متبقية على إجراء الانتخابات الرئاسية، والرئيس كلينتون متقدّم على منافسه السناتور دول بهامش مريح وفقًا لنتائج استطلاعات الرأي، فما الداعي إذًا للمجازفة بفشل ذريع الآن؟

وفي النهاية رفع الاقتراح إلى الرئيس، وأوضح له روس الذي كان يخشَى مِن أن يتعرّض نتنياهو لضغوط متزايدة كي يقمع أعمال الشغب بقوة عسكرية كاسحة، وإذا ما فعل ذلك سوف تتزايد مخاطر التفجيرات الاستشهادية وستهتز حتمًا وفي العمق القدرة على مواصلة مساعي التسوية، أمام هذا الواقع وافق الرئيس على دعوة الزعيمين إلى واشنطن.

---

[176]-(Op.cit, Itamar Rabinovich, P: 82.

[177]Op.cit, Itamar Rabinovich,P:83

جاءت قمة واشنطن من 30 أيلول إلى 2 تشرين الأول 1996، لتضع حدًا للتدهور الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين, فقد دعت الإدارة الأمريكية كلاً من عرفات ونتنياهو إضافة إلى الملك حسين والرئيس مبارك الذي لم يحضر القمة مرسِلاً وزير خارجيته عمرو موسى لينوب عنه.

لم تستطع قمة واشنطن أن تنتج الكثير، إلاّ نتيجة واحدة وهي استئناف المفاوضات المكثّفة والمتواصلة حول الخليل، حيث أنّ نتنياهو لم يكن راغبًا بتقديم أية تنازلات يمكن أن تظهره بموقف الضعيف أمام حزبه، فبالرغم من أنه قد انتُخب حديثًا، وإعادة انتخابه ما زال أمامها زمن طويل، فقد كان مستمرًا على قاعدته السياسية أكثر منه على مستلزمات العملية السلمية، "قد يتجول بين رموز التغيير، مجتمِعًا على انفراد مع عرفات مرتين، وموافقًا على التفاوض دونما انقطاع، إلاّ أنه لن يقبل بأيّ شيء يخصّ النفق، مع أنّ الملك حسين اقترح حلاً يحفظ ماء الوجه" يقضي بتعليق فتح النفق، لحين يثبت علماء الآثار أنه لا يشكّل خطرًا على سلامة المسجدَيْن من الناحية الإنشائية. وهو لن يقبل بأيِّ إشراف لدائرة الأوقاف الإسلامية على ما يُعرف "اسطبلات سليمان" مع أنه هو مَن اقترح ذلك قبل مجيئه إلى واشنطن، وهو لن يوافق على الموعد بشأن إعادة الانتشار في الخليل رغم تعهّده بالعمل على تسوية هذه القضية بسرعة، وهكذا خرج نتياهو من قمة واشنطن من دون ان يقدم اي تنازلات اساسية[178].

ثانياً:اتفاق الخليل

أدرك نتنياهو أنه ليس لديه أيّ خيار آخر سوَى إعادة الانتشار في الخليل، وذلك انسجامًا مع ما التزمت به إسرائيل في اتفاقاتها السابقة، ولكنه قاتَل من أجل إعادة صياغة تلك الالتزامات حتى تبد و منسجمة بحدّها الأدنَى مع طروحاته.

بحلول منتصف كانون الأول 1997، تمّ التوصّل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حول الخليل، ومِن خلال الاجتماعات التحضيرية التي أجراها دنيس روس مع الطرفين اتّضح له أنّ التحدّي "يكمن في وضع أحكام أمنية خاصة تُرضي الجانبين، وتحترم في الوقت نفسه الاتفاق الانتقالي، ولم تكن تلك بالمهمة البسيطة، وقد ضاعف من صعوبتها اختلاف الطرفين حول ما يقتضيه الاتفاق وما لا يقتضيه.

اقترح روس على كلٍّ من نتنياهو وعرفات إقامة قناة اتصال خلفية سرّية، وذلك في سبيل تسريع عملية التفاوض عُرفت ب"قناة شاحاك – أبو مازن"، وهذا ما كان، فاجتمع كلٌّ من أمنون شاحاك وأبو مازن في منزل السفير الأمريكي لدَى إسرائيل "مارتن آندك" في هرتزليا، وتمّ التوصُّل بعد عدّة ساعات من المفاوضات إلى اختراق مفاده أنه باستطاعة الجيش الإسرائيلي الدخول إلى المنطقة (ج) الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، وذلك لإجراء ما اصطلح على تسميته "المطاردة الساخنة"، ولكن

[178]اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، عمَّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998.، ص : 43.

دون أن يتمّ ذلك بشكل صريح في نصّ الاتفاق، ولكن الذي حصل أنه لا أبو مازن ولا أمنون شاحاك، استطاعا أن يقنعا رئيسيهما بالاتفاق، لذلك كان مصير هذا الاختراق الفشل.

بعد أسبوعين من المناقشات، لم يستطع الطرفان التوصّل إلى أيّ اختراق يُذكَر، فلم يكن أمام روس إلاّ أن يُعلن أنه مغادر إلى واشنطن، الأمر الذي حرّك الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الطلب منه استضافة اجتماع للبحث بالمسائل المدنية فقط، فوافق روس على استضافة هذا الاجتماع الذي حضره كلٌّ من أبي مازن، ياسر عبد ربه، وجميل الطريقي عن الجانب الفلسطيني، أورين شاحور المسؤول عن الإدارة المدنية، وإسحاق مولند عن الجانب الإسرائيلي، حيث استطاع المجتمعون التوصّل إلى 90% من التفاهمات حول الترتيبات المدنية التي تشكل جزءًا من إعادة الانتشار في الخليل[179].

لقد شكّل هذا الاجتماع دافعًا لدنيس روس إلى التوصّل إلى مقاربة تفاوضية مفادها: "مشاريع صيغ تضعها منذ البداية مجموعة بالغة الصغر، فلِمَ لا تتبع هذه المقاربة عينها في مضمار الأمن"[180]. وقد عرضت هذه المقاربة على كِلا الزعيمين فوافقا عليها مما دفع روس إلى تأجيل سفره لإعطاء زخم جديد للمفاوضات.

وكانت الاستراتيجية التفاوضية التي ابتدعها روس هي جمع الأشخاص الذين يرَى فيهم على أنهم قادرين على التفاهم فيما بينهم، أي أنّ الثقة بينهم موجودة بشكل كبير، فبالرغم من محاولة دنيس روس إيجاد مقاربة تفاوضية جديدة يمكن أن تكون فعّالة في إحراز تقدّم حقيقي، إلاّ أنه لم ينجح في ذلك، فبعد ثلاثة وعشرين يومًا من الحركة المكوكية الدائبة بين الزعيمين، لم يستطع التوصّل إلى تسوية حول الخليل، وخصوصًا للترتيبات الأمنية، حيث أنّ كِلا الزعيمين يراهن على عامل الوقت في زيادة الضغط على خصمه،في الوقت أنّ الرئيس عرفات يتوقع أنّ نتنياهو لن يواصل العملية ما إن يحصل على اتفاق الخليل.

في مرحلة ما قبل الولاية الثانية للرئيس في الولايات المتحدة، فإنّ النفوذ الرئاسي يتضاءل حيث التوجّه السياسي والعامّ يتجه نحو الرئاسة القادمة، وفي مفهوم السياسة الخارجية فإنّ هذا يعني أنّ القادة الدوليين سوف يفضّلون الانتظار ليرَوا مَن هو الرئيس القادم بدلاً من اتخاذ قرارات صعبة تحت الضغط من رئيس راحل.

في حالة الشرق الأوسط، فإنّ أيّ محاولة من كلينتون في نهاية ولايته لممارسة الضغط على إسرائيل سوف تكون غير مجدية، ذلك أنّ أوّل سنتين من الولاية الثانية هي السنوات الأكثر فاعلية، حيث يمكن أن نرَى الرئيس وهو في أوج قوّته.

---

[179] Kenneth Levin , The Oslo Syndrome Delusion Of a People Under Siege,Smith And Kraus Global,1994,P:401.

[180] Op.Cit ، دنيس روس ، ص: 349.

في تشرين الثاني 1996 أعيد انتخاب كلينتون رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية بهامش واسع عن منافسه، الأمر الذي أعطى عملية التسوية فرصة جديدة وأعطى إدارة كلينتون فرصة المحاولة من جديد لفعل شيء ما.

في 12 تشرين الثاني 1996 عقد المؤتمر الثالث للتنمية الاقتصادية للشرق الاوسط و شمال افريقيا بحضور ممثلي 78 دول و 52 منظمة دولية و عربية و إقليمية و 4600 من رجال الاعمال و المستثمرين في القاهرة [181].

اختتم مؤتمر القاهرة بعد ثلاثة ايام من الاجتماعات و قد استحضر البيان الختامي للمؤتمر كل موجبات احلال السلام الشامل و الدائم ، باعتباره شرطاً أولياً للتعاون التنموي الاقليمي ، لكنه تعمد تغيب اسم الطرف الذي ينفض يده عن هذه الموجبات : (اسرائيل)، كما تضمن دعوة صريحة الى الالتزام بصيغة مدريد و قرارات مجلس الامن الدولي و التطبيق الامين و السريع للإتفاقيات التى تم التوصل اليها.

أثناء مؤتمر القاهرة تمّ اجتماع بين دنيس روس وعرفات، حيث أوضح الرئيس عرفات العوائق التي تمنع التوصّل إلى اتفاق الخليل والتي تتعلّق بمسألتين: الأولى، من حق إسرائيل الدخول مجددًا إلى خ-ا، والثانية، منع الشرطة الفلسطينية من حمل بنادق في المنطقة المذكورة، وإعطاء ضمانات جدية حول المسائل الأخرَى غير مسألة الخليل[182].

وعلى هذا الأساس عقد كلّ من صائب عريقات "كبير المفاوضين الفلسطينين" وإسحاق مولخو " مستشار نتنياهو" اجتماعات متواصلة، لكنها لم تصل إلى شيء يذكر، فالطرفان غاصا مجددًا في التفاصيل، فإلحاح نتنياهو تضاءل وبقي عرفات غير متعجّل على شيء.

أمام هذا الحال من الجمود وعدم إحراز أيّ تقدّم، دعَى كلينتون الأفراد المعنيين إلى اجتماع في البيت الأبيض، وذلك في سبيل تقييم الوضع، حيث أنه كانت قد وردت تقارير في ذلك الحين تحذّر من إمكانية وقوع عنف "إرهابي" في إسرائيل ليتصادف وحلول مناسبتين مقبلتين: ذكرَى اغتيال إسرائيل ل"فتحي الشقاقي" الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، عام 1995، وذكرَى اغتيال "يحيي عياش" "مهندس" حماس عام 1996، وزاد في الطين بلّة، أنّ إسرائيل كانت أعلنت لتوّها الشروع في نشاط استيطاني جديد، والمفاوضات عاجزة عن التقدّم، وبالتالي فإنّ وقوع أيّ عمل استشهادي الآن قد يفرط عقد المفاوضات ويودي بالعملية السلمية برمّتها، أمام هذا الواقع قرر كلٌّ من الرئيس كلينتون ونائبه آل غور إلى إيفاد دنيس روس مجددًا إلى المنطقة، بالرغم من امتعاض الأخير من

---

[181](عمرو ناصف - افتتاح مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، مبارك يروج لإقتصاد مصر مؤكداً على السلام الشامل و كريستوفر يحث على كسر المقاطعة – جريدة السفير – بيروت- 13-11-1996)

[182](عمرو ناصف – مؤتمر القاهرة يختتم أعماله : السلام قبل التعاون ، إدانة اسرائيل من دون تسميتها و مصر الرابح الاكبر –جريدة السفير – بيروت – 1996/11/15)

العودة، على أن يقوم الرئيس بإرسال رسالة إلى زعيم كلّ طرف يخبره فيها بأنّ عليه أن يغيّر سلوكه حال عودة روس إلى المنطقة: نتنياهو حول المستوطنات، وعرفات حول الأمن والتقاعس عن إبرام اتفاق الخليل وإلاّ فإنه من الممكن أن تغيّر إدارة كلينتون الجديدة اهتمامها بالعملية السلمية إذا لم ترَ أيّ تقدّم يحرز (التهديد بالانسحاب من العملية التفاوضية)[183].

ثالثاً: قمة إيزر

في الرابع والعشرين من كانون الأول، حيث قام روس بجمع كلٍّ من عرفات ونتنياهو،وذلك لبحث مسألتي "الدخول مجدّدًا أي المطاردة الساخنة ومسألة تسلّح أفراد الوحدة المتحرّكة المشتركة.

قال نتنياهو أنه يستطيع القبول بصيغة لا تشير إلى إسرائيل أو إلى خطر يتهددها، بل تتحدث عن "تطبيق أحكام الاتفاق الانتقالي في معالجة المخاطر التي تتهدد الأمن، فوافق عرفات على ذلك.

ثم طرح عرفات مسألة "الأسلحة المتكافئة" لكلٍّ من الجيش الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية، حيث أنه أوضح أنها يجب ألاّ تكون بالضرورة هي نفسها بل متشابهة، فتم الاتفاق على ذلك.

وبذلك بقي أن يتمّ تحديد في أية ظروف يحق للشرطة الفلسطينية أن تتسلّح بالبنادق في خ-ا، وتعين نقاط التفتيش (للتقليل من إمكانية الاحتكاك) على الخريطة، الأمر الذي ترك إلى المسؤولين الأمنيين من كِلا الطرفين الاتفاق عليه[184].

كذلك تمّ البحث بمسألة الحرم الإبراهيمي في الخليل، حيث اقترح روس أن يكون لدائرة الأوقاف الإسلامية وجود منظور في الحرم، فوعد الزعيمان بدراسة الفكرة، على أنه يتمّ تواجد مندوب لتركيا خارج الحرم إبان شهر رمضان.

لقد أوجدت قمة أريز جوًا إيجابيًا يمكن البناء عليه، إلاّ أنّ هذا الجوّ الإيجابي لم يدُم طويلاً، حيث أنّ الجانبان قد تقاعسا عن حل جميع المسائل الأمنية، بعدما زال الضغط عنهما بعد عودة روس إلى واشنطن، وراحا يتماحكان من جديد ولم يحرزا أي تقدّم.

في الأول من كانون الثاني 1997 قام جندي إسرائيلي بإطلاق النار على جمع من الفلسطينيين في الخليل، وخلّف العديد من الشهداء والجرحَى، لقد أثّرت هذه العملية على المسار التفاوضي لكِلا الطرفين، فقد جعل هذا العمل الإرهابي الإسرائيلي نتنياهو أكثر انفتاحًا على المواقف الفلسطينية، إذ فجأة سمح من تلقائه بأن تتضمّن "المذكّرة للسجل" إشارة إلى أنّ إسرائيل ستنفذ عمليات إعادة الانتشار الإضافية الثلاثة جميعًا، وذلك بعد أن كان نتنياهو يرفض وبقوة ذلك المطلب الفلسطيني. كما

[183]Bill Clinton, My Life, Alfrid A. Knopf, New York, 2004, p:775.

[184]Ibid ، دنيس روس ، ص :359

أنّ عرفات قد رفع سقف مطالبه بأن طالب بتحديد موعد نهائي لاستكمال مراحل إعادة الانتشار أو الانسحابات.

اقترح روس أن يتمّ اجتماع قمة، وإنما بشكل سرّي بين الطرفين، وتمّ الاجتماع في إيرز مجددًا، أثار الرئيس عرفات مسألتي الموعد النهائي لعمليات إعادة الانتشار الإضافية والحرم الإبراهيمي، إلاّ أنّ نتنياهو رفض تحديد موعد لإتمام عمليات الانتشار، ولكنه وعد باستكمالها قبل انتهاء الفترة الانتقالية في أيار/مايو 1999، كما تراجع نتنياهو عن فكرة المندوب التركي في الحرم الإبراهيمي، وبالتالي فإنّ أيّ تقدّم لم يحرَز، إلاّ أنّ زيارة لغزّة للملك حسين إثر دعوة تلقّاها من الرئيس عرفات، سوف يكون لها أثر إيجابي على عملية التفاوض، حيث أدَّى تدخّل الملك حسين وبالتنسيق مع دنيس روس إلى التوصّل إلى تفاهم مع كِلا الطرفين على أن يكون الموعد النهائي لعملية إعادة الانتشار إلى منتصف عام1998[185].

تمّ اجتماع في اليوم الثاني بين دنيس روس ومندوبي الطرفين، وقد تمّ تحديد خلال هذا الاجتماع اثنتي عشرة نقطة اختلاف في النص، بعضها ثانوي ويمكن إصلاحه بسهولة، كاللقبين الدقيقين للزعيمين، وبعضها الآخر يخفي في طياته بواعث قلق أعمق.

فالإسرائيليون يريدون أن يرهنوا قيامهم بمسؤولياتهم بالأداء الفلسطيني، ساعين إلى جعل أعمالهم موقوفة على شرط "التبادلية". والفلسطينيون من جانبهم، لهم مطالبهم واحتياجاتهم، ويسعون إلى ربط التزاماتهم جميعًا ربطًا جليًا بأحكام الاتفاق الانتقالي، لا بالمطالب الإسرائيلية.

وبعد ساعات من التفاوض، بقيت أربع مسائل تتعلّق بوجهتي نظر الطرفين المتعارضتين حول كيفية وصف التزامات إسرائيل حيال الإفراج عن السجناء، والتزامات الفلسطينيين بالنسبة لمعاقبة المخالفين وتسليم المشبوهين وأماكن وجود المكاتب الفلسطينية، وهي مسألة أراد منها الإسرائيليون استبعاد أيّ وجود للسلطة الفلسطينية في القدس، لكن روس لم يستطع أن يحرز أي تقدّم في هذه النقاط مع الطرفين مما دفعه إلى اتخاذ قرار بالعودة إلى واشنطن، وذلك للضغط على الطرفين، وكما هي العادة، فقد نجح روس في الضغط على الطرفين، وخصوصًا الطرف الفلسطيني، الذين وافقوا على أن ينظر روس في بعض التعديلات فقط.

وهكذا في 15 كانون الأول 1997 جرَى إنهاء اتفاق الخليل الذي تطلّب إنجازه وقتًا وجهدًا لم يسبق للإدارة الأمريكية أن بذلته في وقت سابق بين الطرفين.

حيث ضم هذا الاتفاق ثلاث وثائق رئيسية، هي اتفاق على تنفيذ إعادة الانتشار في الخليل، مذكرة التفاهم التي أعدها دنيس روس كخلاصة للقاءات بين عرفات ونتنياهو، ورسالة الضمانات الأمريكية التي وجّهها وزير الخارجية وارن كريستوفر إلى نتنياهو[186].

أمّا عن نصّ مذكّرة روس المرفقة بالاتفاق فقد جاء فيها:

[185]Op.cit ,Bill Clinton ,p:780
[186]Op.cit, Itamar Rabinovich,P:103

التقَى الزعيمان في 15 كانون الأول 1997 في حضور المنسّق الأمريكي دنيس روس، وطلبنا منه إعداد مذكّرة أخذ العلم هذه لتلخيص ما اتفقا عليه في اجتماعاتهما.

- التعهدات المتبادلة

اتفق الزعيمان على أنّ عملية أوسلو للسلام يجب أن تتحرّك إلى الأمام وتنجح، لكلا الطرفين مخاوفه والتزاماته وتبعًا لذلك، جدد الزعيمان التزامهما تطبيق الاتفاق المرحلي على أساس المعاملة بالمثل.

كما لا بد لنا من التعرّض هنا إلى رسالة الضمانات الأمريكية إلى نتنياهو، والتي أكّد فيها وارن كريستوفر أنّ أمن إسرائيل هو أساس مقاربة الولايات المتحدة للسلام. والتي جاء فيها:

السيد رئيس الوزراء، يمكنك أن تتأكد بأنّ التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل هو التزام صارم، ويتضمّن الأسس الرئيسية لعلاقتنا الخاصة، إنّ العنصرالأساس في مقاربتنا للسلام بما في ذلك التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات بين إسرائيل وشركائها العرب، كان دائمًا الاعتراف بالمتطلّبات الأمنية الإسرائيلية، علاوة على ذلك، فإنّ السمة المميزة لسياسة الولايات المتحدة تبقى التزامنا بالعمل بتعاون في السعي للوفاء بالحاجات الأمنية التي تحددها إسرائيل، وأخيرًا أود أن أكرر موقفنا بأنّ إسرائيل مؤهلة لحدود آمنة يمكن الدفاع عنها، والتي يجب التفاوض والاتفاق عليها مباشرة مع جيرانها[187].

رابعاً : أزمة هارحوما

إنّ قرار إسرائيل حول المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية جاء مرافقًا ومتزامنًا مع إعلان نتنياهو عن مشروع هارحوما وهي خطة لبناء آلاف الشقق السكنية في القدس, وكان نتنياهو يريد من هذه الخطة إرضاء قاعدته اليمينية تعويضًا عن التنازلات في اتفاق الخليل، قدّر دنيس روس أنه في ضوء هارحوما، سيكون هناك كارثة لو لم تصل خطوة إعادة الانتشار إلى 10 بالمائة.

في صباح الثالث عشر من آذار/ مارس، أقدم جندي أردني على إطلاق النار على مجموعة من الفتيات الإسرائيليات كنّ يقمن برحلة ميدانية على امتداد الحدود الإسرائيلية- الأردنية، وأردَى سبعًا منهنّ قتلى، الأمر الذي صعق إسرائيل، رأى نتنياهو في عملية القتل ثغرة سياسية ينفذ منها وينفّذ خطة هارحوما، فمَن يا تُرَى يستطيع أن ينتقد هذه الخطوة في وقت تعيش فيه إسرائيل فاجعة وطنية.

[187]- جريدة السفير، بيروت، 1997/1/16.

بعد ثلاثة أيام من إرسال نتنياهو الجرافات، وقع تفجير في مقهَى "أبروبو" في تل أبيب، أوْدَى بحياة ثلاث نساء، فوجّه نتنياهو اللوم إلى عرفات مباشرة، الأمر الذي أنتج تهديدًا مباشرًا إلى عملية التسوية.

أمام هذه الأوضاع المتردّية، والتي من شأنها أن تضع عملية التسوية في خطر، وجدت الإدارة الأمريكية وخصوصًا مادلين أولبريت وزيرة الخارجية، ساندي بارغر مستشار الأمن القومي، ودنيس روس منسق عملية السلام، بأنه بات من الضروري أن تُتّخذ خطوات مِن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على حدٍّ سواء[188]، وأن يكثّفوا من جانبهم البحث والنقاش في الخيارات المطروحة أمامهم.

لقد رأى كلٌّ من مادلين أولبريت وساندي برغر أن نتنياهو رجل لا يمكن التعاطي معه، إلاّ أنّ روس رَأى أنّ نتنياهو هو رئيس وزراء إسرائيل وسيبقى ذلك لمدة سنتين، وبالتالي لا بدّ من التعاطي معه للحؤول دون انهيار عملية التسوية.

فكان لا بدّ هنا من تغيير مقاربة التفاوض مِن قِبَل الجانب الأمريكي، حيث أنهم وجدوا أنهم لا يستطيعون "الاستمرار في اعتماد مقاربة "الخطوة خطوة" بما انها هي العلامة الفارقة لعملية أوسلو، إننا لن نعود ولا يمكن أن نعود عن أوسلو، غير أنها عرضة حاليًا لأفعال تكتنفها إلى الوضع الدائم، القدس، اللاجئين والحدود[189].

قضَى روس ما تبقّى من شهر أيار وشطرًا من حزيران 1997، يسعَى إلى تعيين العناصر المحورية لصفقة متفق عليها، تكون كفيلة بإنهاء حالة الاستعصاء في العملية السلمية، وإحياء المفاوضات من جديد، فكان بناء المساكن للفلسطينيين، ورفع الضغوط عنهم في القدس، وحلّ بعض المسائل الانتقالية كمطار غزة، وإبطاء وتيرة البناء في هارحوما، واتخاذ الفلسطينيين تدابير أمنية ملموسة... هذه كلها كانت جزءًا من الصفقة المأمولة.

لكن إعراض نتنياهو عن اتخاذ أية خطوة يمكن أن يعطي الفلسطينين مسوغًا واحدًا لتعاونهم معه، الأمر الذي أثار امتعاض كلٍّ من مادلين أولبريت، ساندي بارغر، ودنيس روس، ففي نظر هؤلاء أنّ نتنياهو قد بدأ ببناء هارحوما، وعرّض عملية إعادة انتشار مهينة، وأوقع عرفات في وضع حرج، وها هم يرَونه يستخدم التفجير في مقهَى (أبروبر) في تل أبيب ذريعة للتهرّب من المفاوضات.

[188]Op.cit, Bill Clinton ,My Life , Alfrid A. Knopf, New York , 2004,p:752.

[189] Moises Salinas & Hazza Abu Rabi, Resolving the Israeli- Palestinian Conflict : perspectives on the Peace Process, Cambria Press, 2009, P:56.

بشأن المسائل الانتقالية، كلهم قد شعروا بأنّ المصالح الإقليمية للولايات المتحدة تتضرر، "حيث الزعماء العرب والأوروبيون على حدٍّ سواء، يشتكون من أنّ نتنياهو يقتل كلَّ بارقة أمل في السلام"[190].

وكسبيل للضغط على نتنياهو قررت الإدارة الأمريكية إرسال دنيس روس زيارة سرية إلى إسرائيل ، فعادة ما توحي الزيارة السرّية إلى جدّية وأهمية الرسالة التي تحملها، وقد نقل له روس رسالة مفادها أنه "يعتقد بوجود معضلة كبيرة، وهذه المعضلة ستستفحل وتتفاقم ما لم نضع العملية السلمية على السكة مِن جديد، إنّ الوضع الراهن يعطي انطباعًا زائفًا بالاستقرار، وحين ينهار سوف نواجه وضعًا أسوأ بمراحل، إنني أحمل معي حزمة من التدابير المتبادَلة التي تتطلّب منكم ومن الفلسطينيين اتخاذ خطوات ذات معنَى، قد لا تكون هذه الخطوات سهلة على أيّ منكم، إلاّ أنها مهمة لكم جميعاً".

إلاّ أنه في 30 تموز 1997 نفّذت حركة حماس عملية تفجير مزدوجة في سوق "محانيه يهودا" في القدس، حيث قُتل 16 إسرائيليًا وجُرح 178 شخصًا، الأمر الذي أدَّى إلى إنقاذ نتنياهو من الضغط الأمريكي وفشل المبادرة الأمريكية.

أمام هذا الوضع من الجمود في العملية السلمية، تقرر إجراء زيارة لوزيرة الخارجية مادلين أولبريت إلى المنطقة، وذلك من أجل "التشاور مع زعمائها عن كثب... ولتنقية الأجواء أمام المفاوضات، وكذلك لبحث الجوانب الإجرائية والجوهرية لمسائل الوضع الدائم.

في أيلول/ سبتمبر، قامت الوزيرة اولبريت بجولتها في المنطقة، حيث أمضت قرابة أسبوع في الشرق الأوسط تجول في كلّ أنحاء المنطقة، وحيثما ذهبت كانت تسمع اللازمة إياها: على الولايات المتحدة أن تعمل أكثر مما عملت حتى الآن، وكان جوابها أنه ليس هناك الكثير مما يمكن عمله إذا ما استمرّت التفجيرات الانتحارية، كان في وسعها أن تتحدّث، وقد تحدّثت بالفعل، عن الإجراءات الإسرائيلية التي يجب أن تتوقف كذلك، خصوصًا أنّ عرفات يشتكي علنًا من انتهاكات الإسرائيليين لالتزاماتهم بموجب اتفاق أوسلو، لكن عملية بن يهودا ضمنت أن تتمحور تلك الزيارة على الأمن، وبدا أنّ عرفات فهم أنّ عملية التفجير قد أضرّت به، وفي الوقت غير المناسب بالضبط، وفي مطلع تشرين الأول 1997 توجّه روس إلى المنطقة وجمع بين عرفات ونتنياهو معًا لأول مرة منذ ثمانية أشهر، حيث طوّر روس مقاربة للمسائل الجوهرية مشابهة لِما كان قد فعله سابقًا، مع إدخال تحويرين اثنين، الأول ضرورة عدم الاكتفاء بالدعوة إلى تنفيذ إعادة انتشار إضافية معقولة، بل واقتراح حجم المرحلتين من إعادة الانتشار فعلاً، والثاني، ضرورة أن تكون الولايات المتحدة قادرة على تنقية الأجواء بحمل كِلا الطرفين على الإقلاع بشكل واضح عن تلك التصرفات التي

[190] Op.Cit ، دنيس روس ، ص :364

تخلق مشاكل للآخر، وقد تمّ اقتراح ذهاب الزعيمين للاجتماع في أوروبا "لندن" ولكن ثلاث اجتماعات بين الزعيمين بحضور مادلين أولبريت لم تكن كافية لتحريك المفاوضات من جديد[191].

خامساً : قمة واي رفير

في أيلول عام 1998 بدأ كلٌّ من كلينتون وأولبريت تحفيز نتنياهو وعرفات على تحريك المفاوضات التي توقفت لمدة سنتين تقريبًا،فعلى الرئيس عرفات القيام بجهود أساسية في مجال الأمن، وعليه مرّة أخرَى أن يلغي الأجزاء التي تنفي حقّ إسرائيل في الوجود من الميثاق الوطني، وعلى نتنياهو أن يقبل بانسحابات إضافية من المنطقة "ب" و"ج"، والتي تشكل 13% من الضفة الغربية وقطاع غزّة.

بحلول منتصف تشرين الأول، كان كلينتون جاهزًا لإختراق الجمود متبعاً في لك سلفه كارتر في دبلوماسية القمة ،فقد دعَا كلٌّ من عرفات ونتنياهو إلى اللقاء معه في واي رفير شرقي ماريلند، حيث سيقوم الرئيس وفريقه بلعب دور مباشر من خلال الوساطة عند الحاجة، محاولين جلب الأطراف إلى إبرام اتفاق بينهم، ولكن خلافًا لِما فعل كارتر في كامب ديفيد، لم يبقَ كلنتون في موقع التفاوض بشكل يومي[192].

لم تكن موادّ اتفاق واي ريفر مفاجئة، فقد ألزم الفلسطينيون أنفسهم القيام بخطوات إضافية في الأمن وحذف أجزاء من الميثاق الوطني، على أنْ تقوم إسرائيل بتنفيذ انسحابات تدريجية بالمؤازرة مع تنفيذ الفلسطينيين لالتزاماتهم، كذلك وعدت إسرائيل بإطلاق عدد من السجناء، و لكن سوف تأخذ العملية بضعة شهور، حتى يقوم الأطراف بالبدء بالمباحثات النهائية، كجزء من عملية التفاوض في واي ريفير، ولحثّ عرفات على المُضِيّ قُدُمًا بالعملية "من خلال حصوله على جائزة"، وعد الرئيس كلنتون عرفات على أنه سوف يزور غزة في الوقت الذي يكون فيه المجلس الوطني يعمل على تعديل الميثاق الوطني – رمزيًا- كانت هذه الزيارة مهمة لعرفات، فرئيس القوة الأكثر دعمًا لإسرائيل سوف يقوم بأوّل زيارة في تاريخ الرؤساء الأمريكيين إلى مناطق تحت السيطرة الفلسطينية، فبالنسبة لعرفات، تشكل تقوية العلاقات مع أكثر الداعمين لإسرائيل إنجازًا مهمًا - ففي الحقيقة- إنّ تحسّن العلاقات الأمريكية الفلسطينية يعتبر أهم ما جاء به اتفاق واي ريفير، وقد ساعد على ذلك قلّة التفاهم

[191]Cheryl A Rubenberg, The Palestinians , In Search Of a Just Peace, Lynne Rienner Publisher, Boulder London, 2003.p:245.
[192]Op.cit Shlomo Ben.Ami, P: 285.

بين نتنياهو والرئيس كلنتون او ربما استخدم الامريكيون ورقة التقرب من عرفات لزيادة الضغط على نتنياهو[193].

زيارة الرئيس كلنتون إلى إسرائيل وإلى غزة، إضافة إلى ضرب العراق، حيث نشب نزاع حول مفتشي الأسلحة، حيث هدفت تحركات كلينتون في الشرق الأوسط إلى تحويل الانتباه عن الإحراج الذي يتعرّض له في الداخل، ففي 19 كانون الأول صوّت مجلس الشيوخ في الكونغرس على مادّتين من العقوبات للرئيس كلينتون، حيث قام مجلس الشيوخ بإنشاء محكمة لمحاكمة الرئيس وعزله من منصبه، وبينما بدأت المحاكمة، كان نتنياهو يتعرّض لضغط داخلي علّق تنفيذ اتفاق واي ريفر، مستغلاً انشغال الرئيس كلينتون بالمحاكمة في قضية مونيكا لوينسكي، ودعا إلى انتخابات مبكرة بحلول أيار 1999، وهكذا يكون قد تخطّى موعد تنفيذ اتفاق أوسلو، والموعد الذي هدد فيه عرفات بإعلان الدولة الفلسطينية منفردًا.

في أوائل آب 1997 كسرت وزيرة الخارجية مادلين أولبريت صمت الولايات المتحدة بخصوص الشرق الأوسط، حيث أعلنت أنّ الولايات المتحدة سوف تنخرط بشكل أعمق في الشرق الأوسط، وذلك من خلال دفع الأطراف نحو الاتفاق.

وفي جهد لتلبية المخاوف الفلسطينية، دعت أولبريت إلى المحادثات حول الخطوات الانتقالية، وللإجابة على مقاربة نتنياهو، دعت إلى التحرّك بسرعة نحو التسوية النهائية[194].

برغم إثارة قضية "مونيكا"، أصرّ كلينتون وفريقه على تقليص الفجوة بين عرفات ونتنياهو، في اجتماعه مع نتنياهو في المكتب البيضاوي في كانون الأول، طرح كلينتون الأفكار التي سوف تشكل الخطة الأمريكية، حيث أنه سوف يكون هناك جهود حثيثة لتحسين الأداء الأمني للفلسطينيين، إضافة إلى اقتراح أمريكي للانسحاب الإسرائيلي، وبحلول آذار فقد تمّ التوصّل إلى تفاصيل الخطّة والتي تقتضي بأن تنسحب إسرائيل من 13.1% إضافية من الضفة الغربية وقطاع غزّة، بما فيهم المناطق في كلٍّ من المنطقة "ب" و"ج".

في شهر أيار 1998 اجتمعت أولبريت بالطرفين في لندن لمعرفة مدَى استجابتهما للخطة الأمريكية، الرئيس عرفات، والذي لم يكن لديه أوراق عديدة في تلك المرحلة، وافق على الخطة كجملة واحدة، أمّا نتنياهو فقد رفضها، عندها وضعت الوزيرة أولبريت ولممارسة الضغط على نتنياهو موعدًا نهائيًا، وقالت إنه إذا لم يقبل نتنياهو بالخطة فإنّ الولايات المتحدة سوف تعاود النظر بمقاربتها للعملية السلمية ،ولكنّ المهلة الزمنية قد جاءت وذهبت دون أيّ تبعات، وذلك عائد إلى نصائح كلٍّ من مستشار الأمن القومي ساندي بارغر ونائب الرئيس آل غور إلى كلينتون باستخدام الدبلوماسية

[193] Op.Cit ،دنيس روس ، ص:367
[194] Op.Cit ، دنس روس ، ص :503

الهادئة بدلاً من المواجهة مع نتنياهو، ونتيجة لذلك مضَى الصيف كله دون إحراز أي تسوية على جبهة التسوية[195].

بينما كانت حملة كوسوفو تأخذ مجراها، حصل حدثان مهمان على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية، الحدث الأول هو الانتهاء الرسمي لمدّة الخمس سنوات، الفترة الانتقالية في اتفاق أوسلو، الأمر الذي جعل الرئيس عرفات يضع موعد 4 أيار 1999، كموعد لإعلان الدولة الفلسطينية، الأمر الذي دفع نتنياهو إلى التهديد بضم المناطق الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية، إذا ما جرَى هذا الإعلان ،وقد تمّ بذل الكثير من الوقت والجهد من قبل الولايات المتحدة للحؤول دون صِدام حول هذه الأزمة، لقد كان الخوف الأمريكي من هذه الأزمة هو أن يستغل نتنياهو هذه الأزمة مع عرفات لتكون له مكسبًا سياسيًا يستخدمه في الانتخابات الإسرائيلية المتوقعة في 17 أيار، حيث لم يكن هناك مِن أحد في الإدارة الأمريكية يودّ أن يوفّر دعمًا لنتنياهو في الانتخابات، لذلك بعث الرئيس كلينتون للرئيس عرفات رسالة يعدُه فيها بأنّ الولايات المتحدة سوف تقوم بخطوات أساسية في سبيل الوصول إلى اتفاق الوضع النهائي، إضافة إلى أنّ كلينتون قد جدّد دعمه للشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله على أرضه" وهي عبارة تلامس آمال الشعب الفلسطيني في بناء دولة خاصة به ،وبتنسيق مع الولايات المتحدة قام الأوروبيون بتقديم دعمهم للفلسطينيين ايضاً ،أمام هذا الدعم الآتي من الغرب، سحب الرئيس عرفات تهديده بإعلان الدولة، أقلّه حتى تنتهي الانتخابات الإسرائيلية[196].

[195] Martin Bunton, Palestinian-Israeli Conflict, A very Short Introduction , OXFORD, University Press, Great Clarendon Street, Oxford, United Kingdom, 2009, P:91.
[196]Op.cit Shlomo Ben.Ami, P:288.

المبحث الرابع: باراك و كامب دايفد

أولاً : وصول باراك الى السلطة

في 17 أيار 1999، فاز إيهودا باراك على منافسه رئيس الحكومة نتنياهو في الانتخابات لرئاسة الوزراء، حيث حصد باراك 56% من أصوات الناخبين، الأمر الذي كان له صدًى إيجابيًا في واشنطن، فالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد تراجعت خصوصًا في الأشهر الأخيرة من ولاية نتنياهو، وانتخاب باراك قد أوجد توقعات عالية على أن يسير باراك على خُطى رابين في المسار التفاوضي، فشكل إنتخاب باراك فرصة أخيرة يمكن من خلالها لكلنتون أن يحقق إنجازًا ما.

ظهر باراك على أنه يسعَى لإقامة علاقات أكثر قوة مع الولايات المتحدة، أكثر استراتيجية وأقلّ تدخّلاً في التفاصيل. وقد انتقد علنًا الولايات المتحدة على تدخّلها بشكل كبير في اتفاق واي ريفر، حيث عملت في بعض الأحيان بشكل حَكَم أو قاضي. انتقد باراك المقاربة الإضافية ، والتي تفترض أنّ الثقة بين الطرفين يمكن أن تبنَى من خلال سلسلة من الخطوات الصغيرة.

حيث تمّ بناء أوسلو على تلك المقاربة "سياسة الخطوة خطوة"، وكما هو معروف، لم يكن باراك من كبار المتحمّسين لأوسلو، بالمقابل كان باراك يودّ معرفة ما هي الملامح الأساسية التي سيُبْنَى عليها الاتفاق، ومن خلالها يمكن معرفة ما إذا كان الطرف الثاني قادر على اتخاذ القرار الصعب أم لا، ومِن ثَمّ يتمّ الاتفاق على المبادئ الأساسية على أن تترك التفاصيل إلى وقت لاحق[197].

كان المسار الفلسطيني الإسرائيلي معقدًا، أولاً فالقضايا المطروحة تُعتبر من أعقد القضايا التي يمكن التفاوض عليها، القدس، الحدود، اللاجئين، المياه والمستوطنات، أمّا القضايا السهلة فهي الأمن والدولة الفلسطينية، والتي يمكن أن تكون بالاتفاق حول المبادئ.

تعهد باراك خلال حملته الانتخابية بسحب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان خلال سنة ، وكان بارك يعلم انه اذا توصل الى اتفاق سلام مع سوريا فإن انسحابه من جنوب لبنان سيكون اسهل ، لذا فإن التزام باراك بشأن لبنان لا شك انه عنى مقاربة "سوريا أولاً" في السلام، لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد لتركيزه على سوريا ، فباراك كان يرى في سوريا "خلافاً للفلسطينين" تهديداً استراتجياً لوجود اسرائيل، لا شك ان العنف الفلسطيني يجعل الحياة صعبة على الاسرائيلين ، لكن باراك ، على غرار الكثير من الإسرائلين في ذلك الوقت ، لم يكن يعتقد أن الفلسطينين يمكن ان يشنوا حرباً عليهم ، غير أن سوريا تستطيع ذلك ، كما كان باراك ايضاً مشدوداً للتعامل مع حافظ الاسد أكثر من التعامل مع ياسر عرفات، فالاسد في نظره يمثل كل ما لم يكن يمثله عرفات، فلديه دوله

[197] Op.Cit، ،دنس روس ، ص:640.

حقيقية مع جيش حقيقي يمتلك ألاف الدبابات و الصواريخ ، وهو عدو صلب ، ولكنه عدو يحافظ على التزاماته ، ويحظى باحترام ورهبة من قبل الزعماء الآخرين في المنطقة[198].

ثانياً : الظروف التى شجعت على عقد القمة

مباشرة بعد فشل كل اللقاءات بين الولايات و المتحدة و سوريا، العلنية و السرية، و فشل لقاء القمة بين كلنتون والرئيس الأسد في جنيف لإنتاج تسوية بين السورين و الاسرائيلين ، عاود الرئيس كلنتون توجيه الانتباه مباشرة إلى المسار الفلسطيني، الإسرائيلي، لكن هناك حدثين ساهما في تسريع عقد القمة بين الطرفين ، الحدث الاول في 25 أيار عام 2000 في أعقاب فشل لقاء جنيف مع الرئيس الاسد نظم باراك سلسة من التحركات المنسقة مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للتثبت من أن الامم المتحدة ستؤكد أن انسحاب إسرائيل يمتثل لقرار مجلس الامن الدولي 425، اراد باراك من هذا التصرف أن يعطي انطباعاً للمجتمع الدولي أن هذا الانسحاب هو تلبية لقرار مجلس الامن 425 وليس في سبيل اي شيئ آخر، و لكن سرعان ما ظهر هذا الانسحاب و خصوصاً بعد انهيار "جيش لبنان الجنوني " على انه هزيمة لا أكثر، وبالتالي فقد ظهر نموذج جديد للتعامل مع إسرائيل ، نموذج حزب الله ، لا تتنازل و لاتتفاوض واستخدم العنف ، فيتعب الاسرائيليون و ينسحبون، الامر الذي انتج ضغطاً على الرئيس عرفات من خلال اظهاره بمظهر العاجز عن تحصيل حقوق الفلسطينين.

اما الحدث الثاني فهو وفاة الرئيس الاسد في 10 حزيران عام 2000 ، الامر الذي من شأنه ان يحدث تغيرات في المنطقة ، " الامر الذي جعل باراك يسعى لمقابلة الرئيس كلنتون ،لإبلاغه بضرورة التوجه الى قمة في كامب دايفيد لمعرفة ما إذا كان الاتفاق ممكن ، ففي القمة فقط كما يرى (باراك)،سيواجه عرفات لحظة الحقيقة و سنعرف عندئذ إذا كان شريكاً في تسوية النزاع.

اما الادارة الامريكية فقد رأت في الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان و وفاة الرئيس الاسد حدثين مهمين يمكن ان ينتج عنهما تحولات ،"فوفاة الرئيس الاسد تعني ان عرفات سوف يكون أقل خوفاً من المجموعات الفلسطينية الرافضة للتسوية و التى تدعمها دمشق، وتعنى ان عرفات ليس عليه ان يخشى من اتهامات الاسد له ببيع القضية – و هي التهم التى تجعل دول الخليج تتردد في دعم تحركات عرفات إذا ما قدم تنازلات ، تاريخية،و بالتالي إذا ما أتيحت لعرفات فرصة الحصول على اتفاق عادل ، فقد يجد من الاسهل علية تلقفه الآن ، (ولكن هذا التحليل لم يكن دقيقاً كما سيتبين لاحقاً"[199].

ومن اجل ذلك قد نظمت بين الدبلوماسيين الفلسطينيين، الإسرائيليين، والأمريكيين محادثات ، فكلينتون عمل على الهاتف مع باراك وعرفات، ووزيرة الخارجية أولبرايت زارت المنطقة مرّة أخرَى لترَى ما إذا كان الوقت قد نضج لاجتماع قمة بين الطرفين ،فوجدت الرئيس عرفات منزعجًا

[198]Op.cit, Itamar Rabinovich,P:131

[199]Op.Cit ،دنيس روس ، ص:645

من سرعة العمل، قائلاً بأنه اتفاق كامل بحاجة إلى تحضير أكبر، في المقابل كان باراك تواقاً إلى الانخراط في الجولة الأخيرة للتسوية، بالرغم من ضعف التحالف الحكومي حوله،وأخيرًا دعا كلينتون الزعيمين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الانضمام إليه في 11 تموز 2000 إلى كامب ديفيد من أجل المحاولة الأخيرة لردم الفجوة بينهما.

ثالثاً: قمة كامب ديفيد

لقد حضر باراك الى كامب ديفيد بعد ان خسر الاغلبية البرلمانية ، وبعد ان أجبر الفلسطينيين على الحضور الى كامب ديفيد من دون تحضير مسبق و من دون خطة للخروج[200].

قرر الفريق الامريكي الاجتماع بالرئيس عرفات أولاً، وذلك لرفع "معنوياته و إظهار ما يمكن أن يكسبه ، مشدداً على ان لديه فرصة الآن لتحقيق حلمه ، و أن بإمكانه ان يقدم للفلسطينين ما لم يستطع أي قائد فلسطيني أو عربي أن يقدمه لهم.

لقد كان دور كلينتون في كامب دايفيد قويًا، فبالرغم من أنه قارب انتهاء ولايته في البيت الأبيض، إلاّ أنه يتمتع بثقة عالية من قِبَل الطرفين اللذين لا يعلمان مَن سيكون خليفته في الرئاسة.

كانت الاستراتجية الشاملة المعدة للقمة تقوم على وضع ورقة تشكل أساساً للمفاوضات ، وعندئذ يبدأ العمل الشاق و يتم إنتقاء الخيارات[201].

وبالفعل هذا ما حدث فقد صاغ الوفد الامريكي ورقة للتفاوض (مشروع للإتفاق)، بعد ان أكد لهم الاسرائيليون "انهم يفكرون في هذه المرحلة في الاتفاق الفعلي و ليس العموميات"، لكن هذه الورقة سرعان ما تم رفضها من قبل الطرفين معاً، ولم تنجح بعد ذلك جميع محاولات الفريق الامريكي لإحراز اي تقدم في المفاوضات ، فلا انشاء قنوات خلفية للتفاوض قد نجح و لا الضغط على عرفات قد اثمر.

وفي اليوم الثامن للمفاوضات طلب باراك مقابلة الرئيس كلنتون و ذلك لإطلاعه على مطالب الحد الادنى الذي يقبل به ، لكنه يريد من الرئيس ان يقدمها (يسوقها) الى عرفات على شكل نقاط سيحاول هو (الرئيس) الحصول عليها من باراك ، بشأن الأرض ، تقوم اسرائيل بضم 9% من الضفة الغربية مع مقايضة 1% قبالة غزة ، وسيحصل الفلسطينيون على 85% من الحدود مع الاردن ، وبشأن القدس يقبل فكرة ان يخضع الحي المسلم و الحي المسيحي للسيادة الفلسطينية ، و أن تخضع سبع قرى من ثمان او تسع في الاحياء الخارجية للسيادة الفلسطينية و تحظى الاحياء الداخلية بالتخطيط و تقسيم المناطق و الأمن و قوى فرض القانون ، وبشأن الحرم يحصل عرفات على الوصاية، وبشأن الامن يجب تلبية الاحتياجات الاسرائيلية و سيكون هناك حضور دولي ، وستسيطر اسرائيل على

---

[200] Yossi Beilin, The Path To Geneva ,RDV Books, NEW York , 2004.p:157

[201] Op.Cit،دنس روس ، ص:815.

وادي الاردن لمدة تقل عن اثنى عشر سنة و أخيرا بشأن اللاجئين ، سيكون هناك حل يرضي الجانبين.

وجاءت التوصية الى الرئيس كلنتون من فريق عمله انه يجب ان يقنع عرفات ان هذه الافكار هي افضل ما يمكن فعله، و القول له انك (اي الرئيس) ذهبت الى ابعد ما كنت تعتقد انك قادر عليه، وأن باراك سيكره هذه الافكار، لكنك مستعد للضغط عليه لكي يقبلها لأنك تعتقد في النهاية أن ذلك منصف للجانبين [202]، وفعلاً اجتمع كل من كلنتون وعرفات وجرت الامور كما خطط لها ان تكون و حدَّث كلنتون عرفات (للضغط عليه) عن "الاموال التى يمكن جمعها من أجله، و علاقتهما و ما يمكن ان يضيع" إذا ما تم الاتفاق، فوعد الرئيس غرفات بالرد القريب و الذي جاء بالرفض في اليوم التالي.

رابعاً : مفاوضات الوضع النهائي

في الاجتماع الذي عقد في اوسلو بتاريخ 1999/11/4 ، بين الرئيس ياسر عرفات و الرئيس كلنتون و باراك ، اتفق على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في إطار مسارين : قناة علنية و قناة خلفية التى قامت بعقد سبعة عشرة اجتماعاً بينها 14 في المنطقة هنا ، و اجتماعين في استوكهولم ، واجتماع واحد في واشنطن و التى خلصت الى انتاج مبادئ عامة متفق عليها و هي التالية :

- إن المفاوضات تستند الى قراري مجلس الامن 242 و 338 ، و إنها تمهد الطريق الى تنفيذ هذين القرارين.
- إن مفتاح الحل هو الاتفاق على القضايا الرئيسية : القدس ، اللاجيئين ، الارض، الحدود ، المياه و تحرير الاسرى ، و اضاف الاسرائيليون من جانبهم قضية الامن .
- إن لا تاجيل لاي قضية من القضايا ، اما ان يتم الاتفاق على كل القضايا او لا اتفاق .
- أياً كانت الاتفاقية (اتفاقية إطار او اتفاقية شاملة) فيجب ان تتضمن المبدأ و الجدول الزمني للتنفيذ .
- ان الهدف هو الانسحاب الاسرائيلي من الضفة و القطاع، وليس اعادة الانتشار ، و إن الانسحاب يجب ان يتم وفق جدول زمني واضح.
- أن يكون الاتفاق واضحاً و محدداً لا غموض فيه.
- ألا تكون هذه المفاوضات بديلاً من تنفيذ القضايا الانتقالية – و إنما تسير بالتوازي معها[203].

بينما اجتمع الفلسطينيون والإسرائيليون في كامب دايفيد في 11 تموز، بدَا واضحًا لهما أنّ المسائل الأساسية لا تزال محلّ خلاف، فباراك يؤكّد على أنه لن ينسحب إلى حدود 1967، لا للاعتراف بحق

---

[202] أبراهام، دانيال، السلام ممكن، حوارات متصلة مع قادة عرب وإسرائيليين، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، 2007، ص : 51.

[203] دروكر، رفيف، هراكيري أيهود باراك – الإخفاق الأكبر، ترجمة: هاشم حمدان، مراجعة وتقديم: أنطوان شلحت، ط1، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004.، ص:77.

العودة للاجئين الفلسطينيين، لا لإزالة المستوطنات بعد الخط 1967، لا للتسلّح في الضفة الغربية وقطاع غزّة، لا للتخلّي عن أجزاء القدس التي احتلّت عام 1967[204].

بالنسة الى الفلسطينيين فإن، التوصل الى السلام العادل و الشامل بينهم و بين الاسرائيلين يتوجب قيام دولتين مستقلتين ، لديهما قدرة على البقاء، واحدة الى جانب الاخرى ،في إطار علاقات جوار متكافئة، وهذا الذي لم تأت به الاقتراحات اسرائيلية في كامب دايفيد و التى لم تقدم بشكل مكتوب قط ، حيث انها لم تسمح بوجود دولة فلسطينية ذات قدرة على البقاء، لأنها طالبة بتقسيم الاراضي الفلسطينية الى اربعة كانتونات منفصلة تماماً ، ومحاطة وواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية . اقتراحات كامب دايفد تنكرت لحق الفلسطينين بالسيطرة على حدودهم و على مجالهم الجوي و على مصادر المياه الخاصة بهم ، و في الوقت نفسه أعطت الشرعية للمستوطنات غير القانونية في المنطقة الفلسطينية ووسعتها، وقد جاءت المقترحات الامريكية على الشكل التالي:

- ضم الاراضي

بدلاً من ذلك طالبت اسرائيل بضم 9% من المساحة الفلسطينية المحتلة ، وفي المقابل عرضت على الفلسطينين 1% من تلك المساحة اضافة الى ذلك طلبت السيطرة على 1% اخرى من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بواسطة الاستئجار طويل المدى، على هذا النحو أو ذاك ليست المسألة مسألة نسب مئوية ، و إنما هي مسألة الاستقلال و قدرة الدولة على البقاء[205].

- مبدأ مبادلة الاراضي

درس الفلسطينيون فعلاً فكرة مبادلة الأراضي ، إلا انهم طالبوا بأن تكون المبادلة على اساس من التكافؤ 1:1 ، وأن تشمل أراضي متساوية في قيمتها ، في مناطق مجاورة لحدود فلسطين و لمناطق أرادت إسرائيل أن تضمها لنفسها ، بينما إقتراح اسرائيل للمبادلة كان بنسبة 9:1 (لمصلحة اسرائيل) لم يكن عادلاً ، وطرح لديهم شكوك حول نية اسرائيل اتجاه التسوية العادلة.

- مساحة الدولة الفلسطينية
-

الاقتراح الاسرائيلي قسَّم الدولة فلسطين الى اربع كانتونات محاطة بالسيطرة اللاسرائيلية : شمال الضفة ،وسط الضفة ، جنوب الضفة و قطاع غزة ، وجعل هذا التقسيم عملية الانتقال من كانتون الى اخر عملية تتطلب المرور بمناطق سيادية اسرائيلية ، و نتيجة ذلك تخضع حركة

---

[204] أحمد قريع (أبو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أسلو إلى خريطة الطريق)،ص :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الاولى، بيروت ،2006 ، ص:333.

[205] Op.Cit ،أحمد قريع ، ص:337.

الفلسطينين داخل دولتهم المستقلة للسيطرة الاسرائيلية ، وهذه السيطرة لا تشمل حركة الناس فقط بل حركة البضائع ايضاً الامر الذي يخضع الاقتصاد الفلسطيني أيضاً للسيطرة الاسرائيلية .

- مسألة القدس

اقترح في كامب دايفد على الفلسطينين بالتنازل عن كل مطلب بصدد الأجزاء المحتملة من القدس، و هذا الاقتراح كان سيجبر الفلسطينين في الواقع على الاعتراف بالضم الاسرائيلي لكل القدس الشرقية ، حيث ان اسرائيل كانت "مستعدة" للأعتراف بالسيادة الفلسطينية على الاحياء المعزولة في القدس الشرقية إلا ان هذه الاحياء سوف تظل محاطة بالمستوطنات الاسرائيلية غير القانونية ، و معزولة لا عن بعضها البعض فقط ، بل و عن باقي أجزاء الدولة الفلسطينية أيضاً ، و مثل هذا الاقتراح يتسبب بنشوء غيتوات معزولة في الواقع ، في قلب القدس[206].

خامساً : انهيار عملية التسوية

توجه الفلسطينيون الى عملية السلام وفي ذهنهم ان هذه العملية سوف تضمن لهم تحسناً ملحوظاً في ظروف حياتهم اليومية في الفترة الانتقالية و أن هذه الفترة الانتقالية سوف تكون قصيرة نسبياً اي خمسة أعوام ، و أن التسوية الدائمة سوف تفضي الى تطبيق قراري مجلس الامن 242 و 338 ، إلا ان عملية السلام لم تحقق أي من هذه الأمور و إنما على العكس من ذلك ، إضافة الى عدم الالتزام بالمواعيد المحددة لتطبيق الاتفاقيات واصل الفلسطينيون المعاناة جراء القيود المفروضة على حركتهم و تنقلهم إضافة الى تدهور الوضع الإقتصادي، و المستوطنات ألإسرائيلية واصلت الامتداد و التفشي بوتيرة لا سابق لها ، وتقطع أوصال القطاع الضفة الغربية الى اجزاء متناثرة نتيجة شق الطرق الالتفافية للمستوطنات ، و نشر الحواجز العسكرية .

الى جانب ذلك تسبب الشكل الذي طرحت فيه اسرائيل اقتراحاتها بإضعاف التأييد الفلسطيني لعملية السلام ، ففي كامب دايفد قام باراك بتكرار تهديداته بأن اقتراحاته ستكون العرض النهائي لإسرائيل قبل الدخول في جولة المفاوضات الاولى بشأن التسوية الدائمة، و أنه إذا لم تقبل هذه الاقتراحات فإن اسرائيل ستدرس بجدية عملية "الفصل من جانب واحد" (أي فرض التسوية عملياً"، الامر الذي جعل الفلسطينيون يوقنون ان اسرائيل قد خانتهم ، إذ انها كانت قد تعهدت في

[206] روبيرت مالي و حسين الآغا ، أسرار مفاوضات كامب ديفد ،مركز جنين للدراسات الإستراتجية ، ص:4.

عملية أوسلو بوضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و 338[207].

لقد قبل الفلسطينيون بالسيادة الاسرائيلية على 78% من مساحة فلسطين التاريخية (أي ما نسيته 23% اكثر مما تحدد لإسرائيل في قرارات الامم المتحدة ، أي في قرار التقسيم الصادر سنة 1947) ، و هذا على افتراض انهم سوف يتمكنون من تحقيق سيادتهم على 22% المتبقية من أراضي فلسطين التاريخية.

إن الاغلبية الساحقة من الفلسطينين قبلت بهذه التسوية ، إلا ان هذا التنازل "السخي جداً" لم يتم عرضه في كامب دايفد ، فقد طلب من الفلسطينيين مواصلة تقديم التنازلات ، وبالتالي فإنه لا يمكن التوقع من أي شعب أن يتنازل عن حقوقه الأساسية ، و عن قدرة دولته على البقاء و الوجود.

لقد إعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل في الوجود من سنة 1988و اكدو هذا الاعتراف في عدة مناسبات ،بما فيها مؤتمر مدريد سنة 1991، واتفاقية أوسلو سنة 1993 ، و في المقابل لم يصدر بعد تصريح إسرائيلي رسمي وواضح بشأن حق دولة فلسطين ، فالشعب الفلسطيني ينتظر بصبر منذ مؤتمر مدريد 1991 لنيل الحرية و الاستقلال ، على الرغم من سياسة إسرائيل المنهجية في فرض الحقائق على الارض من خلال إقامة المستوطنات الجديدة في الاراضي المحتلة و التى زاد فيها عدد المستوطنات حوالي 52% منذ اتفاق أوسلو و حتى العام 2000م[208].

إن قضية اللاجئين لم يبحث فيها قط بشكل جدي في كامب دايفد، ذلك ان رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك أن اسرائيل لاتتحمل أي مسؤولية عن مشكلة اللاجئين او عن حلها ، فمن البديهي انه لا يكون حل شامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من دون حل إحدى المسائل المركزية وهي مسألة اللاجئين ، وبالتالي فإنه من وجهة الطرح الاسرائيلي ، لا عودة للاجئين ، لا مسؤولية إسرائيلية عن مشكلة اللاجئين ولا تعويض للاجئين من قبل اسرائيل.

لم يكن هناك في كامب دايفيد عرض اسرائيلي على وجه التحديد ، لقد كان الاسرائيليون طوال الوقت بعيدين ، عن تقديم عرض ، و الافكار التى طرحت في كامب دايفيد لم تثبت قط بصورة خطية و إنما نقلت شفهياً و قدمت بصورة عامة كأفكار أمريكية لا اسرائيلية ، خشية أن يسعى الزعيم الفلسطيني لتدوين "التنازلات" الاسرائيلية ،

[207] دروكر، رفيف، هراكيري أيهود باراك – الإخفاق الأكبر، ترجمة: هاشم حمدان، مراجعة وتقديم: أنطوان شلخت، ط1، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004، ص: 149.

[208] Op.Cit ،أحمد قريع ، ص:341.

كما اصر باراك وكلنتون على أن يقبل عرفات هذه الأفكار غير المدونة كأسس تفاوض عامة قبل الشروع في مفاوضات أكثر تفصيلاً[209].

لقد دامت القمة خمسة عشرة يوماً و كان هذا واضحاً انها الاطول من نوعها في التاريخ الامريكي ، فقد اعترف لاحقاً كل من الاطراف المشاركة ، الامريكين ، الفلسطينيين و الاسرائيليين ان هذه القمة قد شهدت تقدماً في المواقف من كل الاطراف بالنسة لسابقاتها، ولكن هناك الكثير من الوقت قد هدر حيث لم يُحضَّر الاطراف المشاركة بشكل جيد للقمة، حيث كان الفشل واضحاً من الاسبوع الاول للقمة[210].

بالرغم من هذا الاعتراف الاسرائيلي بعدم التحضير للقمة ، الا ان الادارة الامريكية والاسرائيلية اصرتا بعد انتهاء القمة على ان سبب الفشل في التوصل الى اتفاق يعود الى تعنت الرئيس عرفات وذلك في سبيل رفع المسؤولية عن باراك واظهاره بمظهر"المضحي من أجل السلام"، فالرئيس كلنتون لا يستطيع ان يلوم حليفه الإسرائيلي على اي فشل نظراً الى العلاقات التى تربط الطرفين ،أضف الى ذلك موقف زوجته هيلاري كلنتون الانتخابي السيناتور في نيويورك ذات الاغلبية اليهودية.

بناءً على ما سبق يمكن الاستنتاج ان الولايات المتحدة قد نجحت في اجتراح حلول و طرح بدائل و في الكثير من الاحيان بدفع الفلسطينين و الاسرائيلين للتوصل الى اتفاق بينهم ، إلا إنها لم تستطع ان تفرض على الاطراف تطبيقه ، اضف الى ذلك فشل الولايات المتحدة في بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي،الامر الذي اعاق الكثير من تطبيق الاتفاقيات.

استغلت واشنطن سريعاً عملية أوسلو فدفعت الاردن الى إعلان مبادئ بينه وبين إسرائيل (الذي جرى في تموز/يوليو 1994)، ثم التوقيع على معاهدة سلام كاملة بعد بضعة أشهر (في تشرين الأول/أكتوبر 1994). إن هذا الإعلان قد أطلق يد واشنطن لتكرس طاقاتها الدبلوماسية لتسهيل أمر المحادثات الإسرائيلية – السورية. على أن هناك ركوداً مستعصياً على الجبهة الدبلوماسية، السورية – الإسرائيلية – اللبنانية، إذ أن الشروط التي تلبي المطالب السورية والإسرائيلة لم تظهر بعد. لكن الاحتواء السريع، والكبح للنزاعات المسلحة التي تندلع في جنوب لبنان.

كما ضغطت الولايات المتحدة من أجل نهاية فعالة للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ودمج اقتصادها في شكل من أشكال الصفقات التجارية والاستثمارية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف. إن الولايات المتحدة لم تتمكن بعد من تنفيذ جدول الأعمال الذي وضعته في هذا الميدان بكامله، إذ لم يتأسس بعد، مثلاً، بنك الإنماء للشرق الأوسط كما هو مقترح، لكن الغرض العمومي الخاص بالبدء بـ "تطبيع" العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية المختلفة يسير نحو

---

[209] هاني عيد ، أسباب منطيقية لفشل خارطة الطريق و كل مشاريع التسوية ، مختارات إسرائيلية،مؤسسة الاهرام ،مصر ،ص:106.

[210] Op.cit,Yossi Beilin, The Path To Geneva.p:161

التطبيق. وحصل ذلك على الجبهة السياسية كذلك، مثل المحادثات التي جرت في شباط/فبراير 1995 برعاية حلف الأطلسي وحضرتها إسرائيل ومصر وتونس والمغرب والجزائر لبحث موضوع الأمن في البحر الأبيض المتوسط ضد خطر "الأصولية الإسلامية"[211].

كما عملت واشنطن بقوة كفاحية لتحييد الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة في ما يخص القضية الفلسطينية. وصارت الولايات المتحدة تعارض بشدة، وعلى نحو روتيني، القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة والتي تتناول "المركز (أو الوضع) النهائي" لقضايا القدس والمستوطنات والسيادة. ففي آذار/مارس 1994، مثلاً، أجازت الولايات المتحدة لمجلس الأمن الدولي أن يدين مذبحة الحرم الإبراهيمي، ولكن، لم يتم ذلك إلا بعد ثلاثة أسابيع من "المفاوضات المرهقة" وذلك لتجنب أية حماية فعالة للسكان الفلسطينيين في الخليل، وبعد أن امتنعت عن التصويت على فقرات في ديباجة القرار المعروض، كالفقرة التي تشير إلى القدس الشرقية بصفتها "أرض فلسطينية محتلة"[212].

[211] إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها، ط1، بيروت، دار الأدب للنشر والتوزيع، 2002، ص: 32.
[212]–New York Times, 19/3/1994.

الخاتمة

إذا أردنا أن نعرف الإرادة الحقيقية لدولة ما، يجب علينا أن نتتبع سلوكها وليس التصريحات الرسمية التي تصدر عن مسؤوليها لأنها في أغلب الأحيان مضللة وغير صادقة.

لذلك إذا ما دققنا في سلوك الولايات المتحدة في "عملية السلام" لا بد لنا من الإستنتاج أن أولويتها في الدرجة الأولى كانت **إدارة الصراع وليس حله**، كما كان يزعم مسؤولوها مستنداً في ذلك على النقاط التالية :

1- أن الولايات المتحدة قد مارست ضغطاً (بشكل محدود) على إسرائيل في بعض مراحل التفاوض مع الفلسطينين، وقد أدى هذا الضغط إلى إيجاد اتفاقيات أو تفاهمات مع الفلسطينين ، لكنها لم تمارس أي ضغط على إسرائيل لتنفيذ هذه الإتفاقيات "أي أنها لم تتابع دورها كوسيط حتى النهاية" فقد اقتصر الضغط على مرحلة التفاوض ولم يستمرليشمل مرحلة التنفيذ وهي مرحلة مساوية بالأهمية للأولى ، و هي المرحلة التى تؤدي الى بناء الثقة بين الطرفين ، وبالتالي ارتفاع نسبة نجاح التسوية.

2- إن من شأن أي إتفاقية سلام بين الفلسطينين وإسرائيل "في تلك المرحلة" والدول المحيطة بها أن يلغي الدور الوظيفي لإسرائيل والذي قد انشئت من أجله، وهو إيجاد حاله من عدم الإستقرار في المنطقة لتكون عائقاً أمام تقدم الدول العربية.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا، لماذا ضغطت الولايات المتحدة باتجاه إتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل من جهة وبين الأردن وإسرائيل من جهة أخرى؟

إن إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لها أهميتان بالنسبة للولايات المتحدة، الأولى هي أن مصر دولة قادرة على تشكيل تهديد حقيقي لوجود إسرائيل نظراً إلى موقعها و طاقاتها البشرية الأمر الذي لا تستطيع دول أخرى محيطه بإسرائيل ان تقوم به دون وجود مصر، أما الهدف الثاني فهو إيجاد طوق حول الفلسطينين ومحاصرتهم و لنفس هذا الهدف كانت إتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل.

3- إن المحاولات لحل الصراع قد توقفت بعد جولة كامب دايفيد وجاءت إدارة بوش وأزالت عملية السلام من قائمة اهدافها، كهدف من الأجندة الإستراتجية للولايات المتحدة وبالتالي فإن عملية التسوية لم تعد هدفاً للولايات المتحدة في تلك الفترة.

و لعل خير دليل على عدم اولوية التسوية الفلسطينية الاسرائيلي عند الولايات المتحدة هو ما جاء في تقرير المجموعة الرئاسية بعد استلام الرئيس جورج بوش الابن للسلطة حيث تم

تقديم تقرير له عرف بتقرير "المجموعة الرئاسية" و الذي يتم بموجبه تقديم النصح للرئيس الجديد حول ماهية السياسة التى يجب ان يتبعها في مختلف مناطق العام و من ضمن تلك المناطق منطقة الشرق الاوسط حيث جاء في التوصية الثانية من التقرير ، "عليك ان توضح امام كل من الطرفين أن الولايات المتحدة ليست لها **مصالح ملحة** تريد ضمانها من توصل الطرفين الى التسوية – إذا تم فصل نطاق الخليج عن النطاق الفلسطيني الاسرائيلي ، فإن مصالح الولايات المتحدة في التسوية النهائية بينهما **محدودة**".

4- لقد كان هدف الولايات المتحدة هو سوريا أولاً، وهذا ما عبر عنه مسؤولون رفيعون في الإدارة الأمريكية ومسؤولين إسرائيلين، نظراً لما يمكن أن تشكله سوريا من خطر على إسرائيل، وبالتالي لم تكن التسوية مع الفلسطينين ذات أولوية بالنسبة للولايات المتحدة و لا لإسرائيلين.

و لكن إن من شأن إستمرار المفاوضات بين الفلسطينين والإسرائيلين أن يعطي إنطباعاً أن السلام بين الطرفين أصبح قريباً وهدفاً لا بد منه، الأمر الذي يعطي الأنظمة العربية الأخرى غطاءً لأن تقيم إتفاقيات وعلاقات مع إسرائيل (إذا كان الفلسطينين قد ذهبوا بهذا الإتجاه، لماذا نحن لا نفعل الشيء نفسه)، وهذا ما حصل مع الأردن، إتفاقية وادي عربة 1995، العلاقات القطرية الإسرائيلية، العلاقات تونسية إلإسرائيلية.

بإختصار، إن عملية السلام تتبع قاعدة عامة، نراها في جميع انواع الحراك السياسي ، إن عملية السلام تخدم فقط مصالح مهندسيها ، الولايات المتحدة و إسرائيل ، صحيح ان الولايات المتحدة قد تعهدت لإسرائيل بعدم فرض اي تسوية عليها دون موافقتها ، إلا ان هذا الاتفاق شأنه شأن اي اتفاق آخر ، يمكن ان يتبدل إذا ما قدت مصالح الولايات المتحدة ذلك ، فمصالح الولايات المتحدة هي التى تشكل السياسة الامريكية .

إن صراعاً على هذا المستوى من التعقيد لابد له من وسيط بين الأطراف لتسهيل عملية التفاوض وأخذهم إلى الإتجاه المطلوب ولكن الوسيط ليس وحده العامل الأساسي في هذا المجال بل إرادة أطراف النزاع بالتوصل إلى الحل هي الأهم، فمن دون توفر إرادة الحل عند الاطراف لا شيء يمكن فعله، فهي الركزية الأساسية للحل، وإرادة الحل تأتي عندما يشعر أحد الأطراف أنه بحاجة إلى تسوية الصراع مع خصمه ،وهذا الشعور لا يأتي إلا نتيجة **توازن للقوى**، بحيث يكون الخصم قادر على تحقيق خسائر فادحة بالطرف الآخر، وهذا ما لم يستطيع العرب عموماً ولا الفلسطينيون خصوصاً إشعاره للإسرائيلين حتى وقتنا الحالي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لن تظهر الجدية المطلوبة في التعاطي مع العملية السلمية إلا إذ شعرت بتهديد حقيقي لوجود إسرائيل وبالتالي تهديد لمصالحها.

يمكن أن نعتمد هذا التحليل لغاية الفترة الممتدة حتى نهاية العام 2010 حيث أن مشروعاً أمريكياً جديداً بدأ في المنطقة معاكساً للذى قبله ، فالحفاظ على الاسقرار الذي كان العنوان الرئيسي

للمشروع السابق لم يعد موجوداً ، بل حل محله "اللاإسقرار" السياسي و الأمني كعنوان رئيسي للمشروع الجديد، فكل من اليمن ، ليبيا ، مصر ، العراق ، و سوريا قد دخلو في إطار المشروع الجديد.

أمام هذا الواقع من الضعف الشديد الذي تمر به معظم الدول العربية ، لم يعد للطرف الفلسطيني اي عمق يستند عليه ، و بالتالي فإن ميزان القوى قد مال و بشكل دراماتيكي إلى صالح إسرائيل و الولايات المتحدة، فإسرائيل و الولايات المتحد لم يعودا معنيين بإدارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بالقدر الذي اصبحا فيه معنيين بإدراة صراع الفلسطيني و العرب مع انفسهم.

إن الحديث عن عملية تسوية في ظل الضعف العربي و الفلسطيني الحالي لم يعد منطقياً ، لأن الضعفاء لا يغرون أحد للتفاوض معهم.

المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1- أشرف عبد ياسين،(Ashraf Yassine) **السياسة الأميركية وتطور عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، 2001-2008**، مجلة النهضة – العدد 4 ، المجلد 10

2- ابو دبوس رجب ،(Abu Dabous Rajab) **التصور العقلي للسلام : التصور العربي للسلام** ، منتدى الفكر العربي و اللجنة المصرية للتضامن : عمان القاهرة ، نيسان :1997 .

3- آغا ، عارف ،(Aga Areef) **المعنى الحقيقي لمفهوم إسرائيل للأمن و السلام** ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 355، ايلول 2007.

4- أشير شوزير،(Asher Showzer) **بين العراق والفلسطينيين**: خيارات إسرائيل الحاسمة. في الدور الإسرائيلي في الحرب الامريكية على العراق، (ترجمة : أحمد أبو هدية)، مركز الدراسات الفلسطينية: دمشق، 2005، 166.

5- بدوي منير محمود ،(Badawi Mouner Mahmoud) **مفهوم الصراع** ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع ، مجلة " دراسات مستقبلية " ، مركز دراسات المستقبل : أسيوط ، العدد 03 ، تموز 1997.

6- بشارة مروان ،(Becharah Marwan) **أهداف الولايات المتحدة و استراتجيتها في العالم العربي** ، دورية "سياسات عربية" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،(سياسات عربية ، العدد 1 :آذار / مارس 2013

7- د. بوقنطار الحسان،(Bouqentar Al Hassan) **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ العام 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (9)، الطبعة الأولى، بيروت، 1987

8- حسن الجلبي،(Hassan Alhalabi) **القرار والتسوية**، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص 16-21.

9- د. جرجس فواز ،(Gergi Fawaz) **السياسة الأمريكية ، تجاه العرب .. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت،2011.

10- الخالدي رشيد ،(Alkhaledi Rachid) **السسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط** ، المحاضرات العامة (7) ، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية ، شباط 1996 ، نابلس – فلسطين،

11- روس دنيس ،(Denis Ross) **السلام المفقود**، ترجمة عمر الأيوبي، سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005

12- د. السيد حسين عدنان / د. أنيس صايغ(Alsayed Housain / Alsayegh Anis) **"الانتفاضة وتقرير المصير** (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع 1992)

13- د. السيد حسين عدنان ،(Alsayed Housain) **العرب في دائرة النزعات الدولية** ، مطبعة سيكو، بيروت لبنان، 2001

14- عيد هاني ،(Eid Hani) **أسباب منطيقية لفشل خارطة الطريق و كل مشاريع التسوية** ، مختارات إسرائيلية،مؤسسة الاهرام ،مصر، دار القاهرة الحديثة ، 2007.

15- عبد السميع ، عمرو ،(Abdulsamei Omro) **أحاديث الحرب و السلام و الديمقراطية** ، دار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط1، 1998 .

16- د. عبد الواحد الجاسور ناظم (Nazem Abed elwahed) ، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، مركز كل دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
17- عز الدين أحمد (Ezeddine Ahmad)،**حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين** ،دار التوزيع والنشر الإسلامية ـ القاهرة1995.
18- غسان سلامة،(Ghassan Salameh) **التسوية: الشروط المضمون، الآثار**، منتدى الفكر العربي: عمان، 1994.
19- - قريع أحمد (أبو علاء)،(Qouraa Ahmad) **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أسلو إلى خريطة الطريق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الاولى، بيروت ،2006 ،
20- د. الكعكي يحيى أحمد ،(Alkaaki Ahmad) **الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان**، الكترون برس، بيروت، 1978
21- ماجد كيالي،(Alkilani Majed) **التسوية وقضايا الحل النهائي** (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت 1998)
22- مالي روبيرت و الآغا حسين (Malli Robert) ، **أسرار مفاوضات كامب ديفد** ،مركز جنين للدراسات الإستراتجية، 2001.
23- د. مضر الأمارة لمى(Moudar Alemarah Lama) **الاستراتسجسة الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المطقة العربية** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ،2009

24- محسن صالح، (Mouhsen Saleh) **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – مؤسسة فلسطين للثقافة: بيروت – دمشق، 2010.
25- ماجد كيالي،(Majed Kilani) **التسوية وقضايا الحل النهائي** (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت 1998.
26- محمد السيد سليم،(Mohamad Alsayed Salem) **أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، رؤية مستقبلية**، الرابط ، دار الساقي ،1999.

27- ويليام – ب – كوانت،(William Quantd) **عملية السلام**، (ترجمة هشام الدجاني)، مكتبة العيبكان: الرياض، 2002.
28- يحيى أحمد الكعكي،(Yahia Ahmad Alkaaki) **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، دار النهضة: بيروت، 2002.

2-الدوريات

1- البيان الختامي لمؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط و شمال افريقيا الدار البيضاء – مجلة الدراسات الفلسطينية عدد رقم 20- خريف 1994.

2 - أبو عمرو زياد ، المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 8 ، خريف 1991

3- مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد 40.

3- الرميحي محمد ، مجلة العربي 1993، عدد 2420

3-الوثائق

- ميثاق الأمم المتحدة المادة (33) الفقرة الأولى

4-الصحف

1- عبد الحسين الحسيني(Alhousaini Abed Alhassan) – المكاسب الاسرائيلية في قمة عمان الاقتصادية – جريدة النهار 1995/10/31
2 - كليب سامي(klayb Sami) -جريدة السفير الانفتاح الاكبر على اسرائيل ... مؤتمر "مدريد الاقتصادي" يفتتح في الدار البيضاء مشاريع ب 25 مليار دولار بينها مصرف للتنمية و غرفة تجارة إقليمية - -10/31/ 1994)
3- ناصف عمرو (Nasef Omro) - افتتاح مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، مبارك يروج لإقتصاد مصر مؤكداً على السلام الشامل و كريستوفر يحث على كسر المقاطعة – جريدة السفير – بيروت- 13-11-1996.
4- ناصف عمرو(Nasef Omro) – مؤتمر القاهرة يختتم أعماله : السلام قبل التعاون ، إدانة اسرائيل من دون تسميتها و مصر الرابح الاكبر –جريدة السفير – بيروت – 1996/11/15

5-المواقع الالكترونية

، جذور أوسلو: كيسنجر، منظمة التحرير الفلسطينية، وعملية السلام ،الشبكة ، شبكة السياسة 1- خليل اسامة الفلسطينيةhttp://al-shabaka.org/ ،

عدي حذام زهور ، الثابت والمتحول في العلاقة الإيرانية–الإسرائيلية ،1 تشرين الأول 2013، -2 http://therepublicgs.net

المراجع باللغة الإنكليزية

1- Books:

1- - Bercoritch Jacob and Rubin Jeffrey St. Martin's press, **Mediation in International Relations**, New York, 1992.
2- Ben-Dor Gabriel and Dewitt David B., Westriew Press, **Confidence Building Measures in the Middel East**, 1994 United States of America,
3- Ben.Ami Shlomo **Scars Of War, Wounds of Peace – The Arab / Israli Tragedy**, Oxford University Press, 2006.
4- Beilin Yossi, **The Path To Geneva**, RDV Books, New York, 2004.
5- Bunton Martin, **Palestinian-Israeli Conflict**, **A very Short Introduction** , Oxford, University Press, Great Clarendon Street, Oxford, United Kingdom, 2009.
6- Clawson Patrick & Danon Gedal Zoe, **Dollars and Diplomacy**, The Washington Institute For Near East Policy, 1999,
7- Clinton Bill, **MyLife**, Alfrid A. Knopf, New York, 2004
8- Chomsky Naom, **Middle East Illusions**, Rowman & Littlefield Published, Inc, Oxford, 2003.
9- Chomsky Naom, **Fateful Triangle, The United States, Israel, and the Palestinians**, Pluto Press, UK, 1999.
10- Darby John and Mac Enty Roger, **Contemporary Peacemaking, conflict, violence and peace process**, New York, 2003,
11- Dershowitz Alan, **The Case Against Israel's Enemies**: Exposing Jimmy Carter and Others whostand in the Way of Peace, 1st edition , Reed Elsevier Inc, 2009.
12- Dassa Kaye Dalia, **Beyond the Handshake, Multilateral Cooperation in the Arab – Israeli Peace Process, 1991-1996**, Columbia University Press, 2001.
13- Domenici Kathy, Littlejohn Stephen W., **Mediation Empowerment in Conflict Management**, 2nd edition, Waveland Press, Inc, New York, 2001.
14- Friedman Gary, Himmelstein Jack, **Challenging Conflict, Mediation Through Understanding**, American Bar Association, 2008.
15- Hersh Seymour M., **The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House** (New York: Summit Books, 1983).
16- Haass Richard, William Quandt & others, **Approching Peace , American Interests in Israeli- Palestinian Final Status Talks**, , Recommendation and Ideas from U.S Experts.

17- Hayes Andrew F, **Introduction to Mediation , Moderation and Conditional Process Analysis**, A Regression –Based Approach, The Guiford Press, New York , 2013.
18- Khalidi Rashid, Brokers Of Deceit, **How the US has undermined peace in the Middle East**, Beacon Press Bosten, 2013.
19- Kass Ilan & O'Neil Brad, **The Deadly Embrace: The Impact of Israeli and Palestinian Rejectionis on the Peace process**, New Orleans press, 1996.
20- Lewicki Roy J. and company, Mc Graw – Hill Companies, **Negotiation**, New York, 2003.
21- Levin Kenneth, **The Oslo Syndrome Delusion Of a People Under Siege**, Smith And Kraus Global, 1994.
22- Lochery Neill, **The Difficult Road to Peace, Natanyahu, Israel and the Middle East Peace Process**, United Kingdom, 1999.
23- McCorkle Suzanne, Melanie J.Reese, 1st edition , **Mediation Theory and Practice, SAGE Publication Inc**, Los Angeles, 2008.
24- Moore Christopher W, **The Mediation Process, Practical Strategies for Resolving Conflict**, Jossey Bass, A Wiley Imprint, San Francisco, 2003.
25- Quandt William, Peace Process, **American Diplomacy and The Arab – Israeli Conflict, Since 1967**, Brookings Institution Press, Washington. DC,2001.
26- Rabin Yitzhak, **The Rabin Memoirs** (Boston, MA: Little, Brown, 1979).
27- Rabinovich Itamar, **Waging Peace, Israel and the Arabs, 1948 – 2003**, Princeton Universitypress,UK, 2004.
28- Rynhold Jonathan, **Isreal-American Relations and the peace process**, MERIA, Journal Volume 4, No. 2.
29- Rubenberg Cheryl A, **ThePalestinians, In Search Of a Just Peace**, Lynne Rienner Publisher, Boulder London, 2003.
30- SAVIR URI, **The process 1,100 Days That Changed The Middle East**, Random House , New York , 1998.
31- Schier Steven .E. **The Post Modern Presidency**, New York Press, 2000.
32- Siegman Henry, **U.S. Middle East Policy and the Peace Process**, Senior Fellow and Director, U.S./Middle East Project.
33- Tessler Mark, **A History Of The Israeli – Palestinian Conflict**, INDIANA University Press, 2007.
34- Salinas Moises & Abu Rabi Hazza, **Resolving the Israeli- Palestinian Conflict: perspectives on the Peace Process**, Cambria Press, 2009.
35- Sucharov Mira M, **The International Self: Psychoanalysis And the Search for Israeli-Palestinian Peace** (Suny Series in Israeli Studies), State University Of New York Press,2006.

2- Periodics

1- Aronson Geoffrey, "U.S. Policy Shifts on Settlements", Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol.4, no.6 (November 1994),

2- Center for Policy Analysis on Palestine in Washington, D.C., 27 June 1995

3- Journal of Palestine Studies, vol. 23, no.4 (1993),

4- Journal of Palestine Studies, vol. 24, no.2 (1995),

3- Reports

- U.S. Policy in the Middle East, Dec. 1973 – Nov. 1974," Current Policy, no 12 (Special Report) (1975).

-

4- Websites

1- Dr. Ashrawi Hanan, **The U.S Role in the Middle East Peace** Process.https://archive.org/details/US_Role_in_the_Peace_Process.

2- Ben-Ami Shlomo, **The complex truth: Hijacking merica's Middle East Policy is not so easy** www.wordpress.com

3- Herzog Chaim, **The Lost Element in the Arab – Israeli Peace Process Negotiations,** May 2, 2003, www.frontpagemag.com.

4- Klovens Dean, **The CIA's Role in the peace process,** Middle East Intelligence Bulletin, Vol.3, No.1, 6/30/2005, www.meib.org

5- Ross Dennis, **The Mind-Set Matters: Foreign Policy Is Shaped by Leaders and Events, Not Lobbies,** Foreign Policy, July/August 2006,http://www.washingtoninstitute.org/

الفهرس

المقدمة 1

الفصل الأول : المسار التاريخي لعملية التسوية

المبحث الأول : تمهيد 6

المبحث الثاني: عملية السلام و البدائل المتاحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي..17

المبحث الثالث : نتائج و عقبات عملية السلام 23

المبحث الرابع : التصور الإسرائيلي و الفلسطيني للسلام 28

الفصل الثاني : محددات الدور الأمريكي

المبحث الاول : مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط و من عملية السلام ...40

المبحث الثاني : علاقة الولايات المتحدة مع أطراف النزاع 49

المبحث الثالث :صناعة سياسة السلام في الولايات المتحدة 63

المبحث الرابع: الجهات الداعمة و الرافضة للدور الامريكي 73

الفصل الثالث : الولايات المتحدة كطرف ثالث في ادارة المفاوضات

المبحث الأول: مقاربة الطرف الثالث 85

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة و تنفيذ اتفاق اوسلوا 96

المبحث الثالث : نتنياهو وإتفاقية واي بلانتيشن 112

المبحث الرابع: باراك و كامب دايفد 124

الخاتمة 134
المراجع باللغة العربية 137
المراجع باللغة الاجنبية 140